



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

فاروق يونس

حوارات في مسائل اقتصادية

2020

اصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين

Iraqi Economists Network Publication

عنوان الكتاب: حوارات في مسائل اقتصادية

المؤلف: فاروق يونس

الناشر: شبكة الاقتصاديين العراقيين

الطبعة الإلكترونية الأولى 2020

يمكن الاقتباس من هذا الكتاب مع الإشارة إلى المصدر.

© جميع الحقوق محفوظة.

رغم الجهد والعناية التي بذلها مؤلف هذا الكتاب والناشر فإنهما لا يتحملان أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب فيما يتعلق بأي خطأ أو نقص أو عيب في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

6	تقديم
7	حوار بين خبير اقتصادي وموظف مالي حول الفساد الأكبر من البداية إلى النهاية
12	مقاهي الإنترنت والتخطيط طويل المدى
16	حوار بين بنّاء وخبير اقتصادي حول القطاع الخاص الصناعي في العراق
19	حوار بين حلاق رجالي وخبير اقتصادي حول حماية المستهلك
23	حوار بين خبير اقتصادي ورسام كاريكاتير حول العولمة
27	حوار بين رجل دين وخبير اقتصادي
32	حوار بين صحفي مستجد وخبير اقتصادي حول بعض الأمور الاقتصادية
36	حوار بين طالب جامعي وخبير مالي حول الرقابة البرلمانية
40	حوار بين طبيب متقاعد وخبير تجاري حول الوكالات التجارية
44	حوار بين مترجم فوري وخبير اقتصادي حول الحوكمة
47	حوار بين مدير منظمة مجتمع مدني وخبير مالي حول الرقابة المالية
51	حوار بين مزارع وخبير اقتصادي حول أهمية الادخار من أجل التنمية الاقتصادية
54	حوار بين مهندس نفط وخبير اقتصادي حول حوافز الاستثمار الأجنبي
59	حوار حول الامتياز التجاري بين حر في وخبير اقتصادي
64	حوار حول الائتمان بين مستثمر صغير وخبير اقتصادي
67	حوار حول الثروة الاقتصادية بين ناشط مدني وخبير اقتصادي
69	حوار حول العجز في الموازنة العامة
72	حوار حول الاستثمار في الزراعة
75	حوار حول المجتمع المدني بين طالب فلسفة وخبير اقتصادي
81	حوار حول المشتريات الحكومية
85	حوار حول تأسيس مشروع صناعي بين مهندس مدني وخبير اقتصادي
92	حوار حول تمويل التجارة الخارجية للعراق بين موظف وخبير اقتصادي
97	حوار حول بعض جوانب التجربة الصينية بين موظف مصري وخبير اقتصادي
102	حوار حول حماية الصناعة الوطنية بين موظف جمركي متقاعد وخبير اقتصادي
105	حوار مع الأستاذ غانم العنّاز* حول مصافي النفط واستيرادات العراق من المنتجات النفطية
111	حوار بين طالب جامعي في المرحلة الأولية وبين تاجر جملة ومستورد للسلع المعمرة
118	دردشة حول علم الاقتصاد

- 123 حوار حول العلاقة بين المحاسبة والضريبة
- 129 حوار بين موظف إداري وخبير اقتصادي حول معنى (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)
- 132 حوار بين صناعي وخبير اقتصادي حول الإغراق والدعم والمنافسة واقتصاد السوق
- 135 حوار بين مرابي جاموس وخبير اقتصادي حول القروض القصيرة والطويلة الأمد
- 138 حوار حول البطالة والفقير بين سيدة متقاعدة وخبير اقتصادي
- 141 حوار بين خبير اقتصادي وطالب تكنولوجيا المعلومات
- 146 حوار مع مصباح كمال حول بعض قضايا التأمين في العراق



نبذة عن الكاتب

فاروق يونس من مواليد عام 1935. درس الاقتصاد في كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بغداد، في خمسينيات القرن الماضي. بعد تخرجه خدم في الجيش كضابط احتياط. التحق بوزارة التجارة وتدرج في الوظيفة بعنوان رئيس أبحاث اقتصادية، ثم بعنوان خبير، وعين بوظيفة مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة (1979-1987)، ثم نقل إلى وظيفة مدير عام مركز التدريب التجاري بوزارة التجارة لحين الغاءه.

شارك في الكثير من اللجان الاقتصادية ومنها اللجنة الدائمة لحماية الصناعة الوطنية (الملغاة) وكانت تضم في عضويتها ممثلين عن اتحاد الصناعات العراقي (تأسس بموجب القانون رقم 52 لسنة 1956)، ولجنة إعداد خطة التجارة الخارجية (الملغاة). وشارك في العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج العراق في معاهد اقتصادية ومنها في نابولي-إيطاليا وهلسنكي-فنلندا وبودابست-هنغاريا وفي البنك الدولي-واشنطن دي سي.

أحيل على التقاعد بناء على طلبه عام 1990 وفي السنة نفسها عمل في غرفة تجارة بغداد بعنوان خبير من 1990 لغية 2005 حيث استقال من الوظيفة.

يتمتع بخزين هائل من التجارب مع الشخوص الاقتصادية والأسواق التجارية في داخل العراق وخارجه. كما أنه يملك حجماً هائلاً من المعلومات التاريخية عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق الحديث. ومن مواهبه قدرته على شرح علاقات اقتصادية معقدة بشكل مفهوم ومبسط.

تقديم

هذه مجموعة من الحوارات كتبت للقراء غير المختصين بالعلوم الاقتصادية والتجارية والمالية بأسلوب مبسط بهدف توصيل بعض المعلومات ذات الصلة بالتجارة والاقتصاد والمحاسبة والعولمة والاستثمار الخاص المباشر وغيرها من الموضوعات التي يهتم المواطن العراقي الاطلاع عليها. وقد نشرت جميعها في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

يعود الفضل في تشجيعي على كتابة هذه الحوارات ونشرها على شبكة الاقتصاديين العراقيين إلى الأستاذ الفاضل مصباح كمال وإلى الأستاذ المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين الدكتور بارق شبر فلهما مني خالص الشكر والاحترام.

12 كانون الأول 2020

حوار بين خبير اقتصادي وموظف مالي حول الفساد الأكبر من البداية إلى النهاية

الموظف المالي (موجهها كلامه إلى الخبير): أستاذ هل بإمكانكم تسليط الضوء على مفهوم الفساد وبالذات حول ما يسمى بالفساد الأكبر؟ وما هي المعاملات التي تجتذب الفساد الأكبر، وكيف تتوطد العلاقة بين الراشي ولنقل بين شركة كبرى من الشركات متعددة الجنسيات وبين المرتشي من الأشخاص المتنفذين في دولة نامية، وباختصار رجاءً؟

الخبير: أولاً، لنبدأ بتعريف الفساد كما ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية¹ وهو (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة). وهذا التعريف يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص.

وفيما يخص سؤالك عن الفساد الأكبر فإنه يشير إلى الرشوة الكبرى التي يشارك فيها مسؤولون على مستويات رفيعة، وزراء ورؤساء دول، ويمثل هذا النوع من الفساد خطراً كبيراً. ويُعدّ الفساد السياسي جزءاً من الفساد الكبير حيث يقوم بعض القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس وتلقي الرشاوى.

وإلى جانب الفساد الكبير هناك الرشوة المحدودة التي يشارك فيها، على سبيل المثال، موظفو الكمارك. وعادة ما تكون الرشوة المحدودة بسبب التعجيل في إنجاز إجراءات روتينية. ولا يخفى عليكم فإن الرشوة المحدودة تُضر بحياة المواطن العادي، أما الرشوة الكبرى فيمكنها أن تؤدي إلى تدمير دول، وإذا تفشت الرشوة الكبرى يضيع الأمل في إحكام الحصار حول الرشوة المحدودة (انظر مقال جورج مودي ستاورت** - تكلفة الفساد - الإصلاح الاقتصادي اليوم -

¹ميشيل مان (محرر)، عادل مختار الهواري (مترجم)، سعد عبد العزيز مصلوح (مترجم)، موسوعة العلوم الاجتماعية (الكريت: مكتبة الفلاح، 1994). (إضافة من المحرر)

النسخة العربية - العدد الثاني).² يقول جورج مودي ستاورت في مقاله (هناك ثلاثة معايير في تحديد أنواع المبادلات التي تجتذب الرشوة الكبرى أولها، حجم الرشوة فإذا لم يكن حجم المشروع أو موضوع التبادل كبيراً بما فيه الكفاية لا يوجد داعٍ للاهتمام به؛ وثانيهما، فورية المكافأة حيث أن الحصول على الرشوة على مدى سنتين أو ثلاث سنوات لا يعتبر حافزاً حقيقياً؛ وأخيراً، عدم الوضوح فكلما زاد تعقيد وتقنية موضوع المعاملة كلما قلت احتمالات إثارة الأسئلة بشأنها). وبتطبيق تلك المعايير تزيد احتمالات الرشوة في المعاملات المرتبطة بما يلي:

- المعدات العسكرية، الطائرات والسفن وأجهزة الاتصالات.
- السلع الرأسمالية المستخدمة في المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى والمشروعات الكبرى التي تتضمن أعمال الهندسة المدنية (مثل السدود والكباري-الجسور والطرق السريعة.
- تراخيص الصناعات الاستخراجية.
- رسوم الاستشارات.
- المشتريات الحكومية الكبرى مثل مشتريات قطاع البترول وصناعات الأسمدة والاسمنت والكتب المدرسية والمستحضرات الدوائية.
- (جورج مودي ستاورت - مصدر سابق).

الموظف المالي: لكن ألا ترى بأن هناك صعوبة في تحقيق الاتصال أو اللقاء المباشر بين ممثلي الشركات العالمية وبين كبار المسؤولين في الدول المختلفة المتقدمة والنامية؟

الخبير: نعم. يذكر (ستاورت) في مقاله الذي أشرت إليه (يعتبر الوكيل أو الممثل المحلي عنصراً أساسياً من عناصر الفساد الأكبر حيث تقوم الشركات الكبرى بتعيين وكيل لهم يكون عادة من الأعضاء البارزين على مستوى المجتمع المحلي ويقدمون له في العادة عمولة كبيرة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ بالمائة إذا نجحوا في الحصول على أحد العقود، وبذلك لا تكون للشركة

² George Moody-Stuart, *How Business Bribes Damage Developing Countries*, WorldView Publications, 1997. (إضافة من المحرر)

الكبرى علاقة مباشرة غير سليمة مع متخذي القرار. كما أن مديري الشركات لا يحتاجون إلى معرفة حجم العمولة التي اقتطعها الوكيل من عمولته الأساسية لصالح آخرين).

الموظف المالي: هل يمكن بيان مدى الضرر الذي يسببه الفساد الأكبر؟

الخبير: أولاً، الزيادة الكبيرة التي تطرأ في تكلفة المعاملة فإذا قلنا إن قيمة الرشوة 10 بالمائة فإن البائع لن يتكبل جزءاً كبيراً منها وسيضمنها في السعر الذي عرضه وربما يضمن السعر مبلغاً أكبر من قيمة الرشوة. ثانيًا، اختيار موردين غير مناسبين وشراء سلع غير ضرورية. وثالثًا، يجب أن لا ننسى الضرر الأخلاقي الذي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي.

الموظف المالي: يبدو أن كلمة الفساد تحمل الكثير من المعاني (مثل خيانة الأمانة والبعث عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والبعث عن ما هو أصلي أو نقي أو صحيح والتحريض باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية. ولكن هناك من يزعم بأن الفساد جزء من الثقافة الإسلامية.

الخبير: أستطيع أن أرد على هذه المزاعم بأن الدين الإسلامي يضع الفساد ضمن الكبائر حتى أنه يحرم أخذ الفائدة (الربا) ومع ذلك هناك اختلاف في وجهات النظر في مختلف أنحاء العالم حول توظيف الأقارب - محاباة الأقارب وإرساء المناقصات على مجموعات معينة وإساءة استخدام المعلومات المهمة في بيع وشراء الأسهم.

الموظف المالي: هناك مشكلة الفساد في المناقصات العامة في كثير من الدول النامية.

الخبير: نعم. تلجأ الحكومات في الدول النامية إلى القطاع الخاص لتوفير ما تحتاجه من السلع والخدمات عن طريق المناقصات العامة أو الدعوة المباشرة إلى عدد محدود من المجهزين لتوفير سلعة معينة أو تقديم خدمة وفقًا لشروط معينة ومن الضروري وضع أعلى المستويات من المعايير الأخلاقية للأشخاص المسؤولين عن المناقصات العامة، كما ينبغي الإفصاح عن الأصول المملوكة للموظفين المسؤولين عن المناقصات.

الموظف المالي: هل يمكن إعطاء فكرة عن الفساد المالي والإداري بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

الخبير: كما لا يخفى عليكم فإن الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية لا يوجد مجتمع خالٍ من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة. وجوابًا على سؤالك اقتطف ما يلي من مقال الدكتور مدحت كاظم القرشي الموسوم بـ "الفساد الإداري والمالي في العراق، أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته" حيث يقول: (مع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ لوحظت مظاهر الفساد الإداري والمالي وعلى نطاق واسع مع مجيء سلطة الائتلاف المؤقتة حيث بدأنا نسمع بالعديد من مظاهر التصرف الكيفي مما دفع الكونغرس الأمريكي لتأسيس دائرة للمفتش العام الأمريكي في السلطة المذكورة وذلك في شباط من عام ٢٠٠٤ أي بعد انتهاء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة وقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتمشية أمور البلد وكذلك مساعي ما سمي بإعادة الإعمار في العراق سواء بالنسبة للأموال المخصصة من قبل الجانب الأمريكي أو الأموال العراقية. ومن جملة الوقائع الواردة في تقرير المفتش العام الآتي:

- 1 قيام العراق بتسديد الأموال لأحد المتعاقدين مرتين على نفس العمل.
- 2 السماح لأحد المسؤولين الأمريكيين بالتعامل مع ملايين الدولارات نقدًا حتى بعد طرده من العمل لعدم كفاءته.
- 3 تم صرف ٨٩ مليون دولار من مجموع ١٢٠ مليون دولار خصصت لمشاريع بدون عقود أو وثائق ونحو ٢/٧ مليون دولار لم يتم التعرف على كيفية صرفها.

ويشير تقرير المفتش العام بالتفصيل إلى الفشل الإداري الممنهج وانعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس من جانب المسؤولين الأمريكيين الذين كانوا يديرون جهود إعادة الإعمار.

الموظف المالي: شكرًا جزيلاً.

الخبير: أشكرك.

** جورج مودي ستوارت رئيس الفرع البريطاني للشفافية الدولية أمضى بضع سنوات في الكاريب وأفريقيا وجنوب المحيط الهندي كالرئيس التنفيذي لعدة شركات زراعية/صناعية متعددة الجنسيات، وهو خريج جامعة كامبريدج، وحصل على دبلوم القانون الدستوري من جراي إن Gay's Inn في لندن.

مقاهي الإنترنت والتخطيط طويل المدى

لم يكن (محمود) من رواد النوادي الليلية أو من مرتادي المقاهي الشعبية ولكنه كان (سائق) سيارة أجرة (تاكسي)، وهو من خريجي كلية الإدارة والاقتصاد ومن العاطلين عن العمل لكنه بعد سقوط النظام السابق وجد فرصته في افتتاح مقهى إنترنت. وكان يفتخر بين أصدقائه بأنه من أوائل من مارس هذه المهنة في العراق مع العلم بأن افتتاح أول مقهى للإنترنت كان في (لندن) في أيلول ١٩٩٤ وسمي Café Cyberia ثم تغير اسمه إلى BTR Internet Café.

في النظام السابق كان هناك (٥٠) خمسين مركز حكومي للإنترنت وكانت كل آلة مجهزة في مقاهي الإنترنت مبرمجة لإغلاق مواقع معينة غير مسموح بدخولها حيث تظهر شاشة سوداء مع حروف حمراء تحذّر المستعمل أنه غير مسموح له بالتقدم أكثر.

انتعشت مقاهي الإنترنت في العراق بعد سقوط النظام السابق وقد تنفس الناس المولعين به الصعداء فقد أصبحوا دون أية رقابة.

يلاحظ بأن رواد مقاهي الإنترنت في عموم مدن العراق جلّهم من الشباب العاطلين عن العمل وبعضهم من الطلبة الراغبين في البحث العلمي والمتطلعين للدخول إلى عصر المعلوماتية والبعض الآخر من المراهقين الذين يمارسون الألعاب لقتل أوقات الفراغ.

ومن الملفت للنظر أن (محمود) صاحب المقهى كان لديه طموح لإكمال دراسته في الاقتصاد السياسي وكان مولعاً بدراسة (التخطيط الاقتصادي). ومما هو مثير للاهتمام أنه كان كثيراً ما يتصفح الإنترنت ويتوقف كثيراً عند مفهوم (التخطيط طويل المدى)، وكان يتساءل: كيف يفترض أن الاتجاهات المستقبلية هي عبارة عن امتداد للوضع السابق؟ لماذا يفترض أن يكون المستقبل أفضل من الماضي أو امتداد له؟ لم يكن (محمود) مقتنعاً بإقامة التخطيط طويل المدى على أساس التنبؤ لتحقيق الأهداف لا سيما الأهداف ذات الصفة

الشمولية. صحيح أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية غير أن الزمن ذاته ليس عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً مستقلاً عن عقل الإنسان. وهناك سبب آخر يجبرنا أيضاً على القول بأن التنبؤ ليس تخطيطاً بعيد المدى فالتنبؤ هو محاولة للوقوف على السبل التي تسلكها الأحداث الأكثر احتمالاً وفي أحسن الأحوال محاولة للكشف عن مدى الاحتمالات.

يتفق (محمود) مع ما ذهب اليه Peter F. Drucker في كتابه *technology Management And Society* (إن القرارات لا وجود لها إلا في الوقت الحاضر والقضية التي تواجه المخطط في التخطيط بعيد المدى ليست ما يجب عليه أن يأتيه غداً ولكنها ماذا علينا أن نأتيه اليوم استعداداً لغد غير محقق. والقضية ليست هي ما سيقع في المستقبل بل هي قضية الأمور المستقبلية التي يتعين علينا مراعاتها كعوامل تؤثر في تفكيرنا وأفعالنا الحالية والنطاق الزمني الذي يجب علينا أن نراعيه وكيف نجعل كل ذلك يتلاقى في قرار واحد يصدر في الوقت الحاضر. إن صنع القرار هو على نحو أساسي عملية من شأنها أن تجمع عدداً كبيراً من الفترات الزمنية المتفرقة، وأنا اعتقد أن هذا شيء لم نكتشفه إلا الآن فقط. وما زال اتجاهاً في الوقت الحاضر ينزع إلى إعداد خطة لأمر ما سوف نقرر أن نأتيه في المستقبل. وقد يكون هذا تمريناً مُسلِّياً جداً لكن لا طائل من وراءه.

والتخطيط بعيد المدى، فوق ذلك، ضروري نظراً لأننا لا نستطيع أن نتخذ القرارات إلا في الوقت الحاضر فقط وما دون ذلك فهو نوايا دينية فليس في مقدورنا أن نصنع قرارات للمستقبل وحده.

والآن اعتقد أننا نستطيع أن نحاول تعريف التخطيط بعيد المدى بأنه عملية مستمرة لاتخاذ القرارات المنظمة³ - التصدي للمخاطرة بصورة منهجية مع الوقوف على أفضل المعلومات المتاحة عن أحداث المستقبل الخاصة بها، وتنظيم الجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات على

³ المنظمة هذه محاولة جديدة لترجمة كلمة Entrepreneurial نسبة الى المنظم - المترجم الدكتور صليب بطرس - التكنولوجيا والإدارة والمجتمع - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.

نحو منهجي وقياس نتائج هذه القرارات وذلك بمقارنتها بما كان متوقَّعًا من خلال متابعة منظمة ومنهجية).

وزيادة في إلقاء الضوء على التخطيط بعيد المدى علّق الدكتور فاضل عباس مهدي، في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، بما يلي:

عزيزي الأستاذ فاروق المحترم

تحية طيبة وتقديرا لمقالكم

إذا كان التخطيط بعيد المدى هو مجرد إسقاط projection لواقع الحال الحالي مع معدلات نمو للمتغيرات المختلفة وضبط تشابكاتها فأنا متفق مع ما يطرحه المقال من قلة جدوى هذه الإسقاطات من الناحية العملية.

عالم اليوم هو عالم التطور التّقاني السريع في مختلف المجالات وما لم يستشرف البلد المعني بتطوره في المستقبل ما سيحدث في مجالات العلوم المختلفة وتطبيقاتها ويُعدُّ أطفاله وشبابه لنهل المعرفة بذات الاتجاهات فإن عمل مخطّطيه لن يكون ذا جدوى عظيمة لتطور الاقتصاد والمجتمع بالسرعة الكافية، وسيتوسع البون مع من تقدم من الأمم.

العلوم والتنمية البشرية لهما أهمية بالغة في الإعداد للمستقبل والاستشرف بعيد المدى بدلاً من التخطيط التفصيلي لكل الدقائق.

الأهم في رأيي هو التوجه التقريبي باتجاه أفضل احتمالات التطور الممكن والمفيد وإعداد السياسات والبرامج اللازمة لاقتناص فرص واعدة للبلد المعني دون نسيان لواقع الحال في نقطة الشروع.

تحياتي وتقديري لكم.

فاضل

وفي تعليق ثانٍ، في نفس الموقع، كتب الدكتور فاضل التالي للزميل مصباح كمال:

التخطيط الناجح، حسب استقراءي لتجارب الاتحاد السوفياتي سابقاً والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان، لن يكون تخطيطاً إدارياً ذي ضبط مركزي صارم فقد بينت الأيام أنه لا يمكن للخطط أن تلغي فعل السوق تماماً. وقد استقادت النور الآسيوية والصين منذ ١٩٧٨ من النموذج الياباني في تدخل الدولة بتوجيه الاقتصاد بشكل مبرمج يستخدم الحوافز وآليات السوق بدلاً من أن يلغيها أو يحاول إلغائها.

البراليون الجدد لا يحبذون تدخل الدولة في الاقتصاد وقد تأثر بهم البعض من أبناء البلدان النامية.

كما هو معلوم فإن الفكر الاقتصادي الطاغي يمر بموجات، فكل مرحلة هناك "موجة" تطغى وتحاول أن تكتسح ما أتى قبلها من أفكار ونظريات. علينا إعمال العقل والمعرفة لتبني ما هو مفيد للبلدان النامية والتخلي عمّا بان فشله. الموجة الطاغية منذ أوائل الثمانينيات كانت سياسات "توافق واشنطن" المشتقة من منطلقات البراليين الجدد ولكنها عادت فتعرضت لانتقادات جادة.

كتابي سيأتي في وقت غير بعيد ولكن عليّ العمل بجِد هذا الصيف بدلاً من الاستمتاع بالجو المواتي.

هناك ستكون ردود بالاتجاه الذي تفضلتم بذكره.

* خبير اقتصادي

حوار بين بَناء وخبير اقتصادي حول القطاع الخاص الصناعي في العراق

البناء: أستاذ أنا خريج الجامعة التكنولوجية في بغداد فرع هندسة الإنتاج والمعادن أعمل في قطاع البناء والتشييد بعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣. سؤالي هل هناك أمل لتوفر فرصة عمل لممارسة اختصاصي العلمي؟

الخبير: ماذا درست في الجامعة التكنولوجية؟

البناء: كما لا يخفى عليكم هندسة الإنتاج والمعادن من التخصصات النادرة في العراق والجامعة التكنولوجية تعد كوادراً هندسية في هندسة الإنتاج وهندسة المعادن والهندسة الصناعية وهندسة التعدين وهندسة التصميم ... الخ.

الخبير: لماذا لم تتناول اختصاصك الهندسي وفضّلت العمل في قطاع البناء والتشييد؟

البناء: ربما أنت تعلم أو لا تعلم بأن لدى الجامعات العراقية الكثير من التخصصات الدراسية دون نظر إلى استيعاب الخريجين في سوق العمل. أنا مثلاً درست الهندسة الصناعية ولم أتمكن من الحصول على فرصة عمل لممارسة اختصاصي العلمي.

الخبير: ماذا تعمل حالياً؟

البناء: كما تعلمون يعاني العراق من أزمة خانقة في السكن وأن عملي الحالي يتركز في بناء الشقق السكنية أساساً.

الخبير: هل تقصد بناء مجمعات سكنية؟

البناء: لا ابدأ. كما تعلم إن مدينة بغداد توسعت منذ ستينيات القرن الماضي وهناك عوائل تسكن في مساكن تتراوح مساحتها بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ متر مربع، وبسبب أزمة السكن تقوم معظم العوائل بإفراز مساحات من مساكنها تتراوح بين ٥٠ متر مربع ولحد ١٠٠ متر مربع وتشيد مشتملات وشقق سكنية بطابق واحد أو بطابقين. وهذه فرصة ذهبية لعمال (الطين) والبناءين والنجارين ومركبي الزجاج وباعة المواد الإنشائية من الحديد والخشب والمرافق الصحية وأصحاب اسكالات الحصى ومستوردي الكاشي الفرفوري والزجاج وكل الحرفيين وأصحاب المهن الحرة.

الخبير: ما هو عملك الرئيسي بالضبط؟

البناء: في الواقع لست متخصصاً في عمل معين ذلك لأن الفرص المتاحة للعمل قليلة فأنا لبّاح ومبيضجي وأعمل في تطبيق الكاشي وفي مد المجاري وطبعاً في بناء الشقق والمشتملات الحديثة.

الخبير: هل تمارس عملك بموجب خرائط وموافقات خاصة من أمانة بغداد والبلديات؟

البناء: في الحقيقة بعض المستثمرين الذين يحصلون على قروض من الدولة هؤلاء قد يضطرون إلى الالتزام بالضوابط والمعايير المقررة من قبل الجهات الحكومية المختصة أما الآخرون وهم الأكثرية فلا يعيرون للضوابط أي اهتمام.

الخبير: كيف؟

البناء: يتم تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية ويتم التجاوز على الأرصفة في الشوارع والأزقة دون مراعاة التصميم الأساسي للمدينة.

الخبير: ماذا تفعل أمانة بغداد والبلديات؟

البناء: (يضحك) يتم محاربة الباعة المتجولين وأصحاب الدكاكين المتجاوزين على الأرصفة وطبعًا يلعب التوريق دوره الطبيعي هنا.

الخبير: ماذا تقصد؟

البناء: (البرطيل) الرشوة أو (دهن السير).

الخبير: للإجابة على سؤالك يبدو أن اختصاصك نادر وأن القطاع الخاص يحجم حاليًا عن الاستثمار في الصناعة والزراعة وليس أمامك إلا الاستمرار في عملك الحالي في قطاع البناء، أو محاولة دراسة الحاسوب ونظم المعلومات وفي هذه الحالة ستجد فرصة عمل خارج العراق.

البناء: فهمت. هذا ما أفكر به.

الخبير: بارك الله بعملك وأتمنى لك كل التوفيق.

البناء: رحم الله والديك.

30 حزيران 2018

حوار بين حلاق رجالي وخبير اقتصادي حول حماية المستهلك

الحلاق: أنا كحلاق أفتح جهاز التلفزيون ليل نهار وكثيراً ما أسمع عبارة حماية المستهلك.

الخبير مقاطعاً: ماذا تسمع؟

الحلاق: والله أسمع أشياء كثيرة مثل تعرّض المواطن العراقي إلى أضرار نتيجة استهلاكه منتجات غذائية رديئة أو تناول أدوية مغشوشة أو منتهية الصلاحية، والمشكلة الأكبر مياه الشرب الملوثة وانقطاع الكهرباء - كما لا يخفى عليك.

الخبير: نعم. مطلوب توفير الحماية للمستهلك العراقي.

الحلاق: أستاذ أنا سمعت من التلفزيون أن مجلس النواب شرّع قانون حماية المستهلك سنة ٢٠١٠ لكن ما فائدة هذا القانون؟ كل يوم يتدفق إلى السوق العراقية من مختلف المنافذ الحدودية للبلد ومن مختلف دول العالم الكثير من السلع ذات المواصفات المتدنية وبعلامات تجارية (ماركات) مجهولة؛ وأنت خير العارفين إن إغراق السوق العراقية ببضائع رديئة يعني خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني وإضرار بصحة الناس.

الخبير: أنت على حق. إن الأجهزة الرقابية على المنتجات المستوردة ضعيفة حالياً ولا ترقى إلى مستوى المسؤولية الوطنية.

الحلاق: ظاهرة الغش ظهرت بوضوح في استيراد الحنطة المخلوطة ببرادة الحديد والغش في الشاي والفاصوليا وغيرها من السلع المستوردة.

الخبير: نعم الغش موجود في جميع أصناف السلع الاستهلاكية:

السلع الميسرة (سهلة المنال Convenience Products)

والسلع الانتقائية (سلع التسويق Shopping Products)
والسلع الخاصة (Speciality Products)

الحلاق: سؤال: هل يكفي إصدار قانون حماية المستهلك في العراق لمنع الغش وتوفير سلامة وجودة السلع الاستهلاكية والخدمات؟

الخبير: لو نرجع إلى التاريخ نرى أن اهتمام الفلاسفة في العصور القديمة وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان منصباً على ضرورة المنافسة الحرة والتوازن التلقائي ومبدأ اليد الخفية (ادم سمث 1723-1792، فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد أسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي في تلك المرحلة) وكان الاعتقاد أن البائع علاوة على تصريف منتجاته يسعى لضمان حقوق المستهلك.

الحلاق: إذن ما هي العوامل التي أدت إلى نشأة حركة حماية المستهلك؟

الخبير: أولاً عدم رضا المستهلكين بسبب انعدام الأمان في العديد من المنتجات المعروضة، وعدم توفر المعلومات الكافية في السلع والخدمات المعروضة، وعدم الاهتمام بالشكاوى المقدمة من قبل المستهلكين، بل والأكثر من ذلك عدم الاهتمام برفع مستوى معيشة الفرد من الناحية النوعية.

الحلاق: أفهم من ذلك كانت حقوق المستهلك مهدورة.

الخبير: نعم كانت الأرضية التي ينطلق منها المدافعون عن حقوق المستهلك ضعيفة قبل منتصف القرن العشرين. على سبيل المثال، كان دفاعهم ضد المنتجات السيئة أو المعيبة أو ضد أساليب الدعاية المضللة أو الخادعة محدوداً.

الحلاق: متى تم تحشيد الضغوط الهادفة إلى زيادة حقوق الحماية القانونية ضد الممارسات التجارية الضارة؟

الخبير: حسب المعلومات المتوفرة، قبل نهاية الخمسينيات من القرن الماضي شُرِعَ مبدأ المسؤولية القانونية للمهنة والتي أصبح للطرف المتضرر فقط إثبات إصابته.

الحلاق: هل تقصد بالطرف المتضرر المستهلك؟

الخبير: نعم المستهلك هو كل شخص تقدم إليه أحد المنتجات لإشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية، أو يجري التعامل أو التعاقد معه بهذا الخصوص. أو أن المستهلك هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يسعى للحصول على السلع والخدمات لاستعماله الشخصي، أي أن ينتفع بها بدون أن تكون نية مسبقة للمضاربة أو نية للبيع أو غير ذلك.

الحلاق: يبدو أن وجود قانون لحماية المستهلك في العراق غير كافٍ؟

الخبير: أولاً يجب تفعيل قانون حماية المستهلك، لكن هذا القانون ليس هو القانون الوحيد لحماية المستهلك إذ يجب تفعيل الكثير من القوانين ومنها قوانين الغش والتدليس وقوانين المواصفات والسيطرة النوعية وقانون الإغراق وغيرها. ولمعلوماتك قامت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ بإقرار مفهوم حقوق المستهلك الذي يضم (٨) ثمانية حقوق:

حق الأمان، وهذا الحق لا يمكن توفيره إلا من خلال وضع آلية متكاملة لمواصفات السلع. خذ على سبيل المثال لعب الأطفال وأدوات التجميل وأصباغ الشعر المعروضة في أسواقنا، ما هي مواصفاتها وأين تنتج؟

ثم **حق المعرفة**، وهو يساعد المستهلك على الاختيار السليم لشراء السلعة سواء في الغذاء والدواء والأجهزة الالكترونية. وينبغي أن تكتب المعلومات بلغتنا العربية التي يفهمها المستهلك.

حق الاختيار، بمعنى حصول المستهلك على خيارات متعددة للسلع والخدمات وعلى بدائل، مثلاً الحصول على الغذاء الطبيعي الخالي من المواد المضافة والحافظة كبديل للأغذية المصنعة إذا رغب.

ثم **حق الاستماع إلى آرائه** فعن طريق وجوده في جمعية حماية المستهلك يمكنه المشاركة في اتخاذ القرارات.

ثم **حق التعويض عن الضرر والضمان** وهو من أهم حقوق المستهلك.

والحق في اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الواعية عن السلع والخدمات وأن يكون مدركاً لحقوقه ومسؤولياته وكيفية استخدامها.

حق إشباع احتياجاته الأساسية، أن يكون للمستهلك حق الحصول على السلع الضرورية والأساسية وكذلك الخدمات كالغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية.

حق الحياة في بيئة صحية، أن يكون للمستهلك الحق في أن يعيش ويعمل في بيئة خالية من المخاطر للأجيال الحالية والمستقبلية.

الحلاق: ما تفضلت به غير موجود عندنا. نعم. لا بد أن نسير مع ركب الحضارة والتقدم.

لمزيد من المعلومات عن العراق

انظر الدراسة الموسعة بعنوان (تحليل الواقع الراهن للمستهلك العراقي وسبل حمايته)

م. د شاكر عبد الهادي حسين، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة.

حوار بين خبير اقتصادي ورسام كاريكاتير حول العولمة

الرسام: أستاذ أنا رسام كاريكاتير، أريد رسم صورة كاريكاتورية عن العولمة.

الخبير: الكاريكاتير فن ساخر من فنون الرسم كيف تريد رسم العولمة؟

الرسام: في الحقيقة أريد رسم جسم يمثل العولمة عن طريق المبالغة في تحريف ملامح الجسم بهدف نقد العولمة.

الخبير: ماذا تعرف عن العولمة؟

الرسام: أنا افهم من العولمة الانفتاح على ما هو عالمي لإغناء الهوية الثقافية.

الخبير: ما تفضلت به يشير إلى مفهوم العالمية Universal وليس مفهوم العولمة Globalization الذي نتحدث عنه الآن.

الرسام: ما تعريف العولمة إذن؟

الخبير: العولمة ظاهرة متعددة الأوجه وتتضمن عدة جوانب سياسية واقتصادية وبيئية وثقافية.

الرسام: هل تعني بأن مفهوم العولمة ما زال غير واضح؟

الخبير: نعم. هذا ما أعنيه على أن العولمة تتجسد في زيادة التفاعل والاندماج بين أنشطة المجتمعات الإنسانية وخاصة الأنشطة الاقتصادية.

الرسام: يبدو لي أن العولمة مثيرة للجدل.

الخبير: نعم. يرى بعضهم فوائد هائلة قد تنجم عن زيادة تكامل الاقتصاد في حين يركز آخرون على ضررها ومخاطرها، ولذلك تتباين الدول في التحرك نحو العولمة في ضوء الشكوك حول مزايا العولمة في البلدان الصناعية والبلدان النامية.

الرسام: لماذا يخشى الناس من العولمة في البلدان الصناعية؟

الخبير: مثال بسيط، يخشى العمال والمهنيون في البلدان الصناعية من استبدالهما بالعمالة الرخيصة في الدول النامية.

الرسام: وفي الدول النامية؟

الخبير: في الدول النامية أيضًا، كمثال، تخشى الدولة من فقدان سلطتها في وضع السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الصناعية وتخصيص الموارد وتحديد ملامح مؤسساتها السياسية والقانونية وإدارة شؤونها الخ.

الرسام: هل العولمة ظاهرة جديدة؟

الخبير: ليست العولمة ظاهرة جديدة فقد تمت بعض الاتصالات والعلاقات التجارية بين الحضارات الماضية وتزايدت وتيرة هذه العلاقات مع التحسن الكبير الذي طرأ في مجال التكنولوجيا خاصة في مجالي المواصلات والاتصالات.

الرسام: هل يستطيع بلدنا أو أي بلد آخر التحصن من التغيرات في الاقتصاد العالمي؟

الخبير: لا ابدًا. الصدمات كثيرة ويمكن أن يؤدي بعضها إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات مما قد يستنزف الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي.

الرسام: أستاذ أنا زرت بعض دول جنوب آسيا ولاحظت تطورات كبيرة في هذه الدول كيف تم ذلك؟

الخبير: في بلدان جنوب آسيا جاءت التطورات من الصادرات التي أدت إلى توسيع الأسواق أمام المنتجين المحليين وسمحت لهم من الاستفادة من اقتصاديات الحجم وكان نمو التجارة في المنتجات كثيفة التكنولوجيا.

الرسام: أستاذ عفواً، أريد أن أعرف لماذا بعض الناس يعارضون العولمة والبعض الآخر يؤيدونها؟

الخبير: بعض الاقتصاديين مثل الدكتور اسماعيل صبري عبد الله يقول (العولمة تداخل واضح لأمر الاقتصاد والسياسة والثقافة والبنوك من دون اعتداد بذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد ومن دون حاجة إلى إجراءات حكومية وأنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة وتتجسد في الشركات عابرة القوميات). وآخر ينظر إلى العولمة من جانب ثقافي-سياسي مثل محمد عابد الجابري يرى (أن العولمة تمثل العمل على تمثيل نمط حضاري يخص بلدًا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع). أما سمير أمين فيرى العولمة الاقتصادية (الانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي المتميز ببروز نظام اقتصادي معولم إنتاجيًا وخدميًا وتكنولوجيًا وماليًا ونقديًا وتجاريًا وصناعيًا واستثماريًا). أما صندوق النقد الدولي فيرى (أن العولمة تعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا).

الرسام: أستاذ يبدو لي من نكركم لهذه التعاريف للعولمة بأنها ليست عصا سحرية وليست سم مميت.

الخبير: هذا استنتاج رائع. وبخصوص رسم العولمة كاريكاتيريا اقترح عليك رسم باخرة تحمل سلعاً وخدمات يستطيع الماء أن يحملها كما يستطيع ان يغرقها.

الرسام: فكرة جميلة سأحاول رسم صورة ساخرة لسفينة العولمة المعاصرة تمخر في مهب الريح.

المصادر

- صندوق النقد العربي- معهد السياسات الاقتصادية - العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية- تحرير دكتور علي توفيق الصادق ودكتور احمد اللبل
- وقائع الندوة المنعقدة في ابو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ١٨-١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠
- الدكتورة هناء عبد الغفار- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين نموذجا - بغداد ٢٠٠٣
- ميشيل شوسودوفسكي - عولمة الفقر- ترجمة جعفر علي حسين السوداني - بغداد ٢٠٠١

حوار بين رجل دين وخبير اقتصادي

رجل الدين: صباح الخير أستاذ.

الخبير: صباح النور.

رجل الدين: بودي أن اتداول معك في موضوع الديمقراطية.

الخبير: تفضل.

رجل الدين: ما رأيك في مقولة (إن الديمقراطية حكم الشعب بالشعب)؟

الخبير: إن تطبيق هذه المقولة يكاد أن يكون مستحيلًا. الذي يحصل عمليًا هو تفويض الأمور إلى مجموعة قليلة تنوب عن بقية الشعب في إدارة شؤون الحكم.

رجل الدين: هل تعني بأن الديمقراطية تقوم على فكرة التمثيل النيابي؟

الخبير: أقصد أن المدرسة الليبرالية تقوم على فكرة التمثيل النيابي ونظرية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعدد الأحزاب السياسية.

رجل الدين: هل هناك صيغة أو شكل مجدد للديمقراطية؟

الخبير: لا، هناك أشكال وصيغ متعددة للديمقراطية لكن النموذج الذي تأثرت به الدول العربية ومنها العراق هو النموذج الغربي.

رجل الدين: هل هذا هو النموذج الذي يصلح لبلدنا العراق؟

الخبير: لا، قطعاً. الديمقراطية الغربية تتمحور حول الفرد، أي احترام الفرد والقيمة الاجتماعية للفرد لكن حضارتنا وتقاليدنا تتمحور حول قيم اجتماعية.

رجل الدين: في التجربة الإسلامية كان الأسلوب المتبع هو الحوار والاقناع (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) سورة البقرة الآية 256 (وأمرهم شورى بينهم) (وشاورهم في الأمر).

الخبير: ما نقوله صحيح ولكن بعد انتصار معاوية بن أبي سفيان حصلت انتكاسة كبرى وتحول نظام الحكم إلى نظام ملكي استبدادي وراثي لا مكان للإرادة الشعبية فيه.

رجل الدين: أحسنت ولا تنسى العوائق التي حالت دون إقامة نظام ديمقراطي قائم على العدالة والمساواة وأعنى بذلك الأمية والفقر بسبب الحكم العثماني الطويل والاستعمار والانتداب الإنكليزي.

الخبير: نعم سيدي، لقد ارتبط نضال شعبنا من أجل الديمقراطية تاريخياً بالنضال من أجل انتزاع سلطة إصدار القرار من السلطة الأجنبية (الاستعمار البريطاني).

رجل الدين: ألا ترى ضرورة أن يكون للمواطن دور إيجابي والقدرة على التغيير؟

الخبير: نعم وعلى المثقفين مسؤولية القيام بدورهم السياسي والاجتماعي في تثقيف وتوعية الطبقات الشعبية وحفزها على المشاركة السياسية.

رجل الدين: ما هي شروط تحقق الديمقراطية في المجتمع؟

الخبير: يمكن أن تتحقق الديمقراطية في المجتمع عندما يشعر الناس بأن السلطة تمثلهم وأنها تعمل من أجل حل مشاكلهم مثل مشكلة البطالة ومشكلة توفير السكن اللائق ومشكلة الأمية

والاهتمام بالصحة والتعليم وأن تكون آرائهم وانتقاداتهم مسموعة. يجب أن يكون للناس صوت مسموع في إدارة دفة الحكم.

رجل الدين: اعتقد من الضروري توفير حرية الرأي المعارض والبناء.

الخبير: نعم. إن إتاحة حرية الرأي والتعبير تؤدي ولا شك إلى التعددية في آراء المواطنين على أن النظام الديمقراطي يجب أن يستهدف التوازن العادل بين الفرد والمجتمع بحيث تنتقي فيه إمكانية طغيان مصلحة الفرد أو مجموعة أفراد على المجتمع ككل بقدر ما ينتقي فيه تحول الفرد إلى ترس (برغي) في آلة المجتمع فتنتقي لديه روح المبادرة والابداع.

رجل الدين: أظن بأن جوهر الديمقراطية يتمثل بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية وتعدد الاتجاهات السياسية وأن يكون للشعب صوت مسموع في إدارة دفة الحكم.

الخبير: نعم الديمقراطية ضرورية ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا في إطار ديمقراطي.

رجل الدين: عفواً أستاذ، إنك رجل اقتصادي فهل هناك علاقة بين الاقتصاد والديمقراطية؟

الخبير: نعم سيدي. درسنا في علم الاقتصاد أن هناك اقتصاد المنافسة الحرة والاحتكار. إن الديمقراطية تعني منع الاحتكار والديمقراطية الاقتصادية بالذات تعني منع الاحتكار السياسي والاحتكار الاقتصادي.

رجل الدين: هل تقصد لا ديمقراطية سياسية من دون ديمقراطية اقتصادية؟

الخبير: نعم هذا ما أعنيه بالضبط. ينبغي أن تتنوع الديمقراطية لتشمل القطاع الاقتصادي.

رجل الدين: هل لك أستاذ أن توضح معالم أو مؤشرات الديمقراطية الاقتصادية؟

الخبير: باختصار شديد. أنظر إلى نسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين حصة قوة العمل والأرباح، هناك تفاوت في توزيع الدخل، وفي العراق يلاحظ تزايد عدد الأسر دون خط الفقر.

رجل الدين: هل يمكن تحقيق عدالة توزيع الدخل باستخدام آليات السوق؟

الخبير: نعم. من خلال آليات السوق يمكن دعم أشكال الملكية الصغيرة وتنمية الملكية التعاونية مع بقاء الملكية الحكومية كجزء من الملكية الخاصة في القطاع الاقتصادي.

رجل الدين: ولكن هناك دعوة قوية باتجاه الخصخصة.

الخبير: نعم. أنا مع الخصخصة، ومع ذلك يجب أن تتركز الاستثمارات العامة في القطاعات الاستراتيجية وفي المرافق العامة مثل الجسور والطرق وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة. وكذلك يتطلب تخصيص ميزانية للبحث العلمي. ومن واجب الدولة خلق بيئة استثمارية لتشجيع الاستثمار الوطني وتطوير القوانين المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المكمل للاستثمار المحلي وليس البديل عنه.

رجل الدين: يلاحظ انتشار البطالة بين خريجي الجامعات العراقية.

الخبير: هذه مشكلة عويصة ينبغي ربط مناهج التعليم باحتياجات سوق العمل مع التركيز على التعليم المهني والتعليم التقني كما هو حاصل في الدول المتقدمة، ومع تطوير وتحديث قطاع الأعمال يجب شمول قطاع الدولة الاقتصادي بالقوانين ذاتها التي يتم تشريعها للنشاط الفردي الخاص.

رجل الدين: ما أهمية العرق واللغة والدين بالنسبة للديمقراطية؟

الخبير: طبعًا (أعضاء المجتمع أما أنهم ينتمون إلى العرق نفسه ويتكلمون اللغة نفسها ويؤمنون بالديانة نفسها أو أنهم يختلفون دينًا ولغة وعرقًا، والمشاكل التي تواجه مجتمعًا يضم فوارق راسخة هي أكبر بكثير من مشاكل المجتمع الذي تكون فيه هذه العوامل واحدة ولجميع أفرادها فالخلاف على أمور يتعلق بها الناس كثيرًا ما يؤدي بسهولة إلى النزاع وحتى إلى العنف وتصبح فضيلة التسامح في الخلافات، وهي مهمة بالنسبة للديمقراطية، صعبة في المجتمع المتنوع. ومع ذلك لا يكون للتسامح أي معنى إلا إذا طبق على المتباينين، ولا توجد أي فضيلة خاصة في تسامح الند للند بل الفضيلة في أن يكون التسامح مع غير الند). أنظر: لسلي ليبسون، الحضارة الديمقراطية، تعريب فؤاد مويساتي وعباس العمر.

رجل الدين: جزاكم الله كل خير.

الخبير: بارك الله فيكم.

للمزيد من المعلومات:

الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983.

وتقتضي الأمانة العلمية أن أشير إلى آراء كل من الأستاذ الأخضر الإبراهيمي والدكتور اسماعيل صبري عبدالله والدكتور جورج قرم والأستاذ جوزيف مغيزل والأستاذ حسام عيسى - الفصل الثالث من كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، الصفحات 79 إلى 103 من الكتاب.

هوارد ج وياردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في بلدان العالم الثالث، ترجمة: ليلي زيدان.

5 تشرين الأول 2018

حوار بين صحفي مستجد وخبير اقتصادي حول بعض الأمور الاقتصادية

الصحفي: أنا صحفي خريج قسم الصحافة لدي بعض الأسئلة حول بعض الأمور الاقتصادية.

الخبير: تفضل. إنك تذكرني بقسم الأمور الاقتصادية في وزارة الاقتصاد في العهد الملكي Economic Affairs Division، أيام زمان قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الصحفي: أرجو أن لا أتقل عليك لدي سؤال واحد.

الخبير: أخي العزيز تفضل.

الصحفي: لماذا مزاد العملة في البنك المركزي العراقي؟

الخبير: لا يوجد مزاد - البنك المركزي يستحوذ على العملة الأجنبية ولدى البنك نافذة لبيع العملة ويقوم حالياً بتمويل عمليات الاستيراد من الخارج.

الصحفي: هل هناك من هاج لاستيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية يقوم البنك المركزي بتمويلها سنوياً؟

الخبير لا. ليس هناك من هاج سنوي للاستيراد، المستوردون (أفراداً وشركات) هم الذين يقدرّون حاجة السوق المحلية لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية. طبعاً التاجر الجيد والمتخصص يقوم بتثبيت طلبات الاستيراد عن طريق فتح اعتماد مستندي وغالباً ما يستورد من بلد المنشأ ويتعامل مع المجهزين الأصليين أو منتجي السلع. أما المستوردون

الطارئون على تجارة الاستيراد فإن معظم استيراداتهم يتمُّ عن طريق الوسطاء ومن غير بلد المنشأ.

الصحفي: هل يجوز الاستيراد من غير بلد المنشأ؟

الخبير: هذه مشكلة أزيلية. بعض الدول مثل الأردن تفرض غرامة على أي إرسالية يتم استيرادها من غير بلد المنشأ. ولمعلوماتك، هناك مشكلة بالنسبة للمنتجات الزراعية حيث يتطلب استيرادها خلال مواسم إنتاجها وبعبكسه فإن استيرادها خارج مواسم الإنتاج والتسويق من الوسطاء ومن غير بلد المنشأ من شأنه أن يزيد من تكاليف الاستيراد وربما تكون المنتجات المستوردة غير صالحة للاستهلاك البشري.

الصحفي: لدينا جهاز للتقييس والسيطرة النوعية.

الخبير: نعم. لكن ما الفائدة إذا كانت السلعة فاسدة ولا تستهلك في بلد المنشأ؟

الصحفي: من المسؤول عن تنظيم التجارة؟

الخبير: المسؤول عن تنظيم التجارة هو جهاز التجارة.

الصحفي: ممن يتكون جهاز التجارة؟

الخبير: جهاز التجارة يتكون من وزارة التجارة والمصارف التجارية وشركات التأمين وشركات النقل ... الخ.

الصحفي: هل هناك تنسيق بين هذه الأجهزة؟

الخبير: حسب علمي التنسيق ضعيف بين القطاع العام والقطاع الخاص كما أن الجهاز المصرفي بحاجة إلى تطوير لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في تقديم الخدمات (المنتجات) المصرفية.

الصحفي: يلاحظ المواطن انتعاش قطاع الاستهلاك وضمور قطاعات الإنتاج السلعي في الزراعة والصناعة ما سبب ذلك برأيكم؟

الخبير: السبب يعود إلى تزايد النفقات الاستهلاكية في الموازنة العامة للدولة مقابل تناقص ما يخصص للاستثمار.

الصحفي: لكن يلاحظ عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الصناعة والزراعة وتفضيلهم ممارسة تجارة الاستيراد.

الخبير: نعم هذا صحيح. استثمارات القطاع الخاص تتركز في تجارة العقارات وتجارة الاستيراد والخدمات الأهلية وذلك لأن عائد الاستثمار في هذه القطاعات مرتفع والمخاطرة (يعني الخسارة) أقل احتمالاً مقارنةً باحتمالات التعرض للخسارة في الصناعة أو الزراعة.

الصحفي: العراق يتجه إلى اقتصاد السوق فكيف يمكن خلق اقتصاد صناعي-زراعي متنوع ومتطور؟

الخبير: لا خيار سوى قيام الدولة بتخصيص ما لا يقل عن ٤٠ بالمائة من إيرادات النفط للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الزراعي والصناعي وهذه الاستثمارات ستخلق فرص عمل لملايين العراقيين العاطلين عن العمل حالياً الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى بناء سوق وطنية تعتمد بصورة متزايدة على الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد المتزايد على الموارد السلعية المستوردة من الخارج.

الصحفي: هل هناك نسبة معينة من إيرادات تصدير النفط مخصصة للاستثمار المادي؟

الخبير: نعم. لكن النسبة الأكبر مخصصة للنفقات الجارية في الصحة والتعليم وبعض الخدمات العامة ويستحوذ بند الرواتب والأجور على حصة الأسد في النفقات الاستهلاكية (عدا الأمن والدفاع).

الصحفي: شكرًا جزيلاً.

حوار بين طالب جامعي وخبير مالي حول الرقابة البرلمانية

الطالب: صباح الخير أستاذ.

الخبير: صباح النور.

الطالب: أستاذ أنا طالب جامعي في قسم القانون والسياسة في المرحلة الأخيرة.

الخبير: في أي فرع أنت؟

الطالب: فرع السياسة.

الخبير: جيد. أمرني، ما هي طلباتك؟

الطالب: لا "أمر" عليك ظالم. لدي بعض الأسئلة حول الرقابة البرلمانية.

الخبير: تفضل.

الطالب: كيف يمارس مجلس النواب (البرلمان) عملية الرقابة؟

الخبير: لكي تكون الصورة واضحة لديك: البرلمان مؤسسة حيوية وهو صلة الوصل بين الدولة والمواطنين، ولتحقيق هذا الهدف يقوم النواب بممارسة مسؤولياتهم التشريعية والرقابية بالشكل الذي يعزز قيم الحكم الرشيد.

الطالب: ما هي قيم الحكم الرشيد؟

الخبير: هذه القيم هي المحاسبة والشفافية والمشاركة.

الطالب: حسب معلوماتي ودراستي يجب أن يكون هناك توازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الخبير: نعم. أحسنت. إذا فقد هذا التوازن بين السلطات الثلاث من خلال سيطرة أي سلطة على السلطة الأخرى تضر المحاسبة وتفقد قيمتها.

الطالب: ما علاقة الشفافية بالحكم الجيد أو الرشيد؟

الخبير: إذا لم يستطع المواطن أو عضو مجلس النواب من الوصول إلى المعلومات الضرورية بكل شفافية يصبح من الصعب إجراء عملية المساءلة.

الطالب: وما المقصود بالمشاركة؟

الخبير: كنت أظن أنك فهمتها (وهي طائره). المشاركة تعني حق المواطنين بأن يلعبوا دوراً مهماً في الحياة العامة.

الطالب: يبدو لي أن هذه القيم الثلاثة متداخلة وتكمل إحداها الأخرى.

الخبير: صحيح.

الطالب: أنا ألاحظ قيام مجلس النواب عندنا باستجواب بعض المسؤولين وتوجيه الأسئلة لهم، وأحياناً التحقيق معهم، فهل هذا هو المقصود بالرقابة البرلمانية؟

الخبير: نعم هذا جزء مهم من الرقابة البرلمانية وعادة ما تتم بعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة حيث يطلب البرلمان إيضاحات عن سير عمليات إنفاق المال العام وعن الإيرادات. إن

الاستجابات قد تساعد في كشف المخالفات المرتكبة في حال وجودها، وإن المساءلة عن كيفية إنفاق المال العام من أهم الأسس التي يقوم عليها أي نظام سياسي ديمقراطي.

الطالب: إذا كان عضو مجلس النواب غير متخصص في العلوم المالية والاقتصادية ولا يفترض فيه امتلاك تقنيات التخطيط ومتابعة عمليات التنفيذ وخاصة بالنسبة للموازنة العامة للدولة فكيف يستطيع ممارسة الرقابة الاقتصادية أو المالية أو الإدارية؟

الخبير: هذا سؤال جيد. على عضو البرلمان أن يكون له مكتب وأن يستعين بفريق عمل في الاختصاصات التي ذكرتها لمساعدته في أداء مهمته الرقابية.

الطالب: ولكن هل يقبل فريق العمل هذا تقديم خدماته مجاناً؟

الخبير: (بلاش ما ينحاش) كما يقول المثل العراقي. ربما يقوم مجلس النواب بتخصيص مبالغ للبحوث والدراسات لمساعدة أعضائه على القيام بمهام الرقابة على الوجه الصحيح.

الطالب: نلاحظ تأخر إقرار الموازنات العامة للدولة. ما السبب في ذلك؟

الخبير تعددت الأسباب. هناك المصالح الحزبية كما أن البعض يحاولون تخصيص المزيد من التخصيصات لمناطقهم، ولا تنسى الخلافات المستمرة بين المركز والإقليم وبين المركز والحكومات المحلية.

الطالب: يلاحظ بأن فترة مناقشة الموازنة العامة للدولة قليلة نسبياً.

الخبير: نعم. لدى مجلس النواب العراقي الكثير من اللجان الدائمة، فمثلاً بإمكان اللجنة المالية المشاركة في العمل مع وزارة المالية خلال إعدادها للموازنة العامة واستلام الموازنة ودراستها وتحليل أولوياتها قبل عرضها على مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها. على سبيل المثال، لدينا مشكلة الفقر وعلى مجلس النواب العمل على تأمين أداء أفضل للدولة وتحقيق

عدالة توزيع المداخل للتخفيف من حدة الفقر، وكذلك التركيز على مبادرات التنمية الزراعية وتوفير القروض للفلاحين والمزارعين والتخلص من مدارس الطين واكتظاظ الطلبة في المدارس الابتدائية وتوفير الماء والكهرباء للمواطنين وللصناعة والزراعة ... الخ.

الطالب: المشاكل كثيرة حقاً.

الخبير: نعم. نحتاج إلى دولة قوية والعراق يمتلك الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم والرفاهية.

الطالب: شكرًا جزيلاً.

الخبير: الشكر لك.

حوار بين طبيب متقاعد وخبير تجاري حول الوكالات التجارية

الطبيب: السلام عليكم.

الخبير: وعليكم السلام.

الطبيب: عفواً. علمت بصدور قانون جديد لتنظيم الوكالات التجارية.

الخبير: نعم. هذا صحيح، صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٧ وجاء في الأسباب الموجبة (لغرض تنظيم أعمال الوكالة التجارية ومواكبة التطور الاقتصادي ولضمان حقوق الوكيل العراقي وفسح المجال لتعامله مع القطاع العام إسوة بالقطاع الخاص وعدم تقييده بعدد معين من الوكالات التجارية).

الطبيب: أستاذ بالحقيقة لدي بعض الأسئلة.

الخبير: تفضل.

الطبيب: ما هي شروط الوكالة التجارية؟

الخبير: أولاً، وقبل كل شيء، الوكالة التجارية عقد يتعهد بمقتضاه شخص طبيعي (تاجر) أو شخص معنوي (شركة) ببيع أو توزيع سلع أو منتجات أو تقديم خدمات داخل العراق بصفته وكيلاً أو موزعاً أو صاحب امتياز عن الموكل خارج العراق لقاء ربح أو عمولة، ويقوم بتقديم خدمات ما بعد البيع وأعمال الصيانة وتجهيز قطع الغيار للمنتجات والسلع التي يقوم بتسويقها - أرجع إلى سؤالك حول شروط الوكالة التجارية. بالنسبة لجناحك إن شاء الله الشروط متوفرة وهي: عراقي الجنسية، كامل الأهلية، غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلّة بالشرف، ومنتمي إلى إحدى الغرف التجارية العراقية. ويجب أن يكون لديك مكتب تجاري في العراق

لممارسة عملك التجاري وغير موظف أو مكلف بخدمة عامة طبعًا. يجب أن يكون لديك عقد وكالة تجارية واحدة في الأقل مصدقًا عليه وفق القانون.

الطبيب: شكرًا على هذه المعلومات. وليس سرًا، أنا في الحقيقة اتصلت بعدد من الشركات الأجنبية المنتجة للأجهزة الطبية المختلفة مثل السونار (الأشعة فوق الصوتية) والأجهزة التعويضية (تعويض الإنسان بأطراف صناعية)، ومع تطور الطب الرياضي في علاج المصابين الرياضيين واعدادهم بدنيًا هناك مجموعة من الأجهزة والمعدات الرياضية ... الخ.

لكن سؤالي هو: هل يستطيع الوكيل التجاري بيع هذه الأجهزة إلى الجهات الحكومية المعنية؟

الخبير: هذا سؤال مهم. نعم نصّ القانون في المادة (١٣) على الآتي: (يمنع دخول سلع أو بضائع أو منتجات أو تقديم خدمات شركات أجنبية من قبل وزارة التجارة - الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية ووزارة المالية - الهيئة العامة للكمارك لغرض المتاجرة إلا عن طريق وكيلها التجاري المجاز الذي سجل باسمه عقد وكالة تجارية عن تلك الشركة ضمن منطقة نشاط الوكيل في العراق). وكما جاء في (ثانيا) من المادة ٢ فإن أحد أهداف القانون هو (تنظيم تعامل دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص مع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية ويحول دون الاستغلال والتوسط غير المشروع ويؤمن مصالح الاقتصاد الوطني).

الطبيب: هل يحق للوكيل التجاري تسجيل أكثر من وكالة لدى مسجل الشركات في وزارة التجارة؟

الخبير: نعم يحق للوكيل ذلك، لكن يجب أن تعلم بأن عقد الوكالة بين الوكيل والموكل ينص على شروط كثيرة من بينها عدم التعامل بسلع متشابهة من حيث النوعية منتجة من قبل شركات متنافسة.

الطبيب: هل يحق للموكل إنهاء عقد الوكالة؟

الخبير التجاري: بموجب المادة (٢٠) من قانون الوكالات التجارية (لا يجوز للموكل إنهاء عقد الوكالة أو عدم تجديده مالم يكن هناك سبب يبرر إنهاءه أو عدم تجديده ويجوز فسخ عقد الوكالة بالتراضي بين الطرفين يحدد بموجبه إجراءات التحكيم ووجهته والقانون الواجب التطبيق.

الطبيب: أود أن اعرف المزيد من المعلومات حول الوكالة التجارية، إذا تكرمتم؟

الخبير التجاري: الوكالة التجارية عقد يقوم بشكل أساسي على فكرة وجود أصيل ووكيل بحيث يعمل الوكيل على الاستفادة من منتجات الأصيل والعمل على توزيعها في السوق تحت اسم والعلامة التجارية الخاصة بالأصيل مع الإشارة إلى أن مالك الحق في التسويق لهذه المنتجات في المنطقة الجغرافية المحددة في العقد هو الوكيل. وقد تكون الوكالة حصرية أو غير حصرية. ونظراً لما للوكالة التجارية من أوجه نشاط متباينة فإنه يتعذر وضع تعريف جامع لها، ولذلك نجد كثيراً من القوانين، ومنها القانون العراقي الجديد، وضع تعريفاً عاماً للوكالة وليس تعريفاً تفصيلياً لكي يكون القانون صالح للتطبيق.

الطبيب: هل تعتقد بأن الوكالة التجارية مهمة في ظل العولمة؟

الخبير: رأيي الشخصي بالنسبة للدول النامية أو المتخلفة أو (المتنامية)، تعتبر الوكالات التجارية Commercial Agency من أهم العوامل التي تدفع عجلة الاقتصاد نحو التطور والازدهار لتقدم الصناعات وتطورها ولاتساع بقعة الاستهلاك وطموح الصناعيين والمستثمرين نحو إيصال منتجاتهم إلى كل مكان وإلى أبعد الحدود. وفي العراق (مع الأسف) أصبحت معظم الموارد السلعية الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية مصدرها الاستيراد من الخارج وبدأت ظاهرة الوكالات التجارية في العراق والخليج العربي نتيجة لزيادة الواردات التي صاحبت طفرة النفطية وأصبحت الوكالات التجارية ظاهرة مميزة لقطاع الأعمال وتعتبر الوكالات التجارية العمود الفقري للعديد من الشركات التجارية. ويأتي قانون تنظيم الوكالات التجارية الجديد استجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية العالمية.

ولكن بعد قيام منظمة التجارة العالمية فإن الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية بدأت بتوجيه نشاطها إلى المستهلكين مباشرة مستفيدة من التطورات التقنية الكبيرة التي حدثت في مجال المعلومات والاتصالات والتي ساهمت في تطوير التجارة الالكترونية العالمية بشكل متسارع خلال السنوات الماضية. ويقدر حجم التجارة الالكترونية بأكثر من (٦) تريليونات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ ومع تطور استخدام الإنترنت في التجارة الالكترونية ومع زيادة استخدام البطاقات الائتمانية والتي تشكل حاليًا ٨٠ بالمائة من التعاملات بالتجارة الالكترونية فإن هذه التطورات ستسهم ولا شك في اعتماد الشركات الكبرى على تسويق منتجاتها عبر شبكة الإنترنت مما سيساعدها على الوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين.

الطبيب: هل هناك عقد نموذجي للوكالات التجارية؟

الخبير التجاري: الوكالات التجارية متعددة، ولكل وكالة نموذج، وعليك الاتصال بمحامي متخصص في تسجيل الشركات التجارية في وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات. ومع ذلك يجب أن يحدد موضوع العقد ونطاق العقد ومدة العقد وواجبات الوكيل والدعاية واستعمال العلامة التجارية للموكل والضمانات بأن تكون منتجات الشركة الموكلة خالية من العيوب بحيث تؤدي الغرض الذي صنعت من أجله.

الطبيب: سؤال أخير لو سمحت.

الخبير: تفضل.

الطبيب: هل المكاتب العلمية لدعاية الأدوية مشمولة بقانون الوكالات التجارية؟

الخبير: لا، المكاتب العلمية لدعاية الأدوية المجازة قانونًا مستثناة من هذا القانون.

الطبيب: شكرًا جزيلاً.

حوار بين مترجم فوري وخبير اقتصادي حول الحوكمة

المترجم: عذراً، أنا مترجم فوري أترجم اللفظة الإنكليزية Governance "حوكمة" على وزن فועلة، كما هو الحال في عولمة وحوسبة، لكن بعض المترجمين يترجمونها الحكامة أو الحاكمة. ما رأيك؟

الخبير: لا توجد كلمة عربية تماثل الحوكمة. فهل الحوكمة هي بمعنى الحكم أم التحكم والسيطرة؟ إن جميع الكتاب المعنيين بالموضوع يشيرون إلى عدم وجود تعريف قاطع لمصطلح حوكمة الشركات. فمن وجهة النظر القانونية ينظر إلى الحوكمة باعتبارها العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف، بينما ينظر الاقتصاديون إلى الحوكمة بمعنى التركيز على كيفية تعظيم الربحية، ومن الواجهة الأخلاقية يُشار إلى حماية حقوق مساهمي الأقلية في الشركات. وكما تعلم فإن الحوكمة مصطلح جديد في اللغة العربية، وحسب علمي فإن مجمع اللغة العربية في القاهرة هو الذي ترجم حوكمة بمعنى governance

المترجم: هل يمكن معرفة بعض التعاريف للحوكمة؟

الخبير: حسب تعريف مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) فإن الحوكمة هو النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح. وبصفة أساسية فإن الحوكمة هي علاقة بين الشركة وأصحابها، أي مجموعة القواعد والحوافز التي تراقب وتوجه الإدارة إلى تعظيم الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل بالنسبة للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. المشكلة تتمثل في كيفية حماية حقوق المساهمين من السلوك الجزافي للإدارة وحول الطريقة التي يمكن بها ضمان رقابة الإدارة.

المترجم: أستاذ أرجوك ما الهدف من حوكمة الشركات؟

الخبير: الهدف تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.

المترجم: أنا كمترجم أسمع في المؤتمرات الدولية أن الحوكمة كانت نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين وما شهدته الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية في الولايات المتحدة وأوروبا. هل أن هذه الأزمات تستدعي وضع ضوابط للحوكمة؟

الخبير: نعم. هناك ميزتان تتميز بهما الشركات المعاصرة مما يستدعي وضع ضوابط للحوكمة. الميزة الأولى حقيقة هي أن الشركات الحديثة تتميز بالفصل بين ملكية الشركة وإدارتها، والميزة الثانية هي النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين مما يتطلب وضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركة بأن الإدارة تقوم بمهامها على أفضل وجه.

المترجم: ذكرت بأن الهدف من الحوكمة تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد. هل يمكن التوضيح أكثر؟

الخبير: أولاً، الشفافية تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلاً للتحقيق والرؤية السليمة. ثانياً، المساءلة بمعنى أنه يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أداءها، وهذا حق يضمنه لهم القانون وأنظمة الحوكمة، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.

المترجم: أفهم من كلامك بأن الحوكمة تهدف إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية.

الخبير: نعم. وبالمناسبة، يجب غرس حوكمة الشركات في منشآت القطاع العام طالما كان الهدف هو القضاء على الفساد في القطاع العام.

المترجم: هل يعني ذلك قيام بلدنا العراق مثلاً باستيراد النماذج الجيدة لحوكمة الشركات؟

الخبير: لا، الأمر يتطلب توجيه الاهتمام أولاً وقبل كل شيء نحو إنشاء المؤسسات ووضع التشريعات السياسية والاقتصادية على وفق احتياجات الاقتصاد العراقي.

المترجم: يبدو لي أن نقص الحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تمكين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين العموميين من نهب الشركات على حساب المساهمين والمدنيين وغيرهم.

الخبير: كلامك صحيح. كما يجب تحقيق المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء بحيث يكون لمالك السهم الواحد في الشركة حق التصويت والمشاركة في الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الإدارة.

المترجم اشكرك.

لمزيد من المعلومات انظر كتاب **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية - واشنطن - الطبعة الثالثة - ترجمة سمير كريم.

حوار بين مدير منظمة مجتمع مدني وخبير مالي حول الرقابة المالية

المدير: أنا موظف متقاعد وأعمل الآن كمدير لمنظمة مجتمع مدني وعلمت بأن لديك خبرة عملية في الرقابة المالية.

الخبير: نعم لدي خبرة عملية في الرقابة المالية على القطاع العام التجاري.

المدير: هل هناك اختلاف بين الرقابة المالية على الشركات التجارية وبين الرقابة المالية على منظمات المجتمع المدني؟

الخبير: نعم. الشركات التجارية تستهدف تعظيم الربح أما منظمات المجتمع المدني فإنها منظمات لا تستهدف الربح.

المدير: في الحقيقة أنا أريد أن أعرف كيفية ممارسة الإدارة المالية لتحقيق النجاح لمنظمتنا، طبعاً أعضاء المنظمة الحاليين والمحتملين والأشخاص الذين يدعمون منظمتنا مالياً يهمهم التعرف على كيفية التصرف بالأموال المتاحة للمنظمة.

الخبير: أنت محق، منظمات المجتمع المدني وأي منظمة لا تستهدف الربح بحاجة إلى إدارة مالية فعالة وقوية.

المدير: ما الذي يميز محاسبة الشركات التجارية عن محاسبة المنظمات التي لا تستهدف الربح؟

الخبير: باختصار، ما يميز بينهما المتطلبات الخاصة بعملية (المساءلة). الشركات تهتم بتعظيم الربح أما منظماتكم، على سبيل المثال، فعليها أن تثبت للمتبرعين وللأعضاء بأن الأموال التي تمّ (ائتمان) المنظمة عليها قد صُرفت بصورة سليمة.

المدير: مم يتكون النظام المالي؟

الخبير: يتكون النظام المالي من عنصرين: الأول، نظام محاسبي؛ والثاني، نظام تقارير إدارية.

المدير: أرجو تزويدي ببعض المعلومات التفصيلية بشأن هذين النظامين.

الخبير: سأكون صريحًا معك. يجب عليك كمدير لمنظمة لا تستهدف الربح الانخراط بدورة تدريبية حول الرقابة المالية والتخطيط الاستراتيجي. عليك كمدير فهم أساسيات الإدارة المالية والمحاسبة لكي تتمكن من تحديد المعلومات التي تحتاجها وتوقيتاتها والمشاركة في وضع الموازنة التقديرية لمنظمتكم.

المدير: هل من الضروري وضع موازنة تقديرية للمنظمة؟

الخبير: نعم. الموازنة التقديرية هي الخطة المالية لأنشطة وبرامج منظمتكم، يعبر عنها بشكل أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات ورصيد أموال، والموازنة التقديرية تبرز أهداف المنظمة المالية والتشغيلية.

المدير: من المسؤول عن وضع الموازنة التقديرية؟

الخبير: مجلس الإدارة في منظمتكم يوكل إدارة المنظمة سلطة إعداد الموازنة التي تتضمن أهداف المنظمة والخطط المستقبلية والخدمات ومقدار التمويل الذي تتوقع المنظمة الحصول عليه ومن هي الجهات الممولة ويتم تقسيم التمويل على برامج وخدمات المنظمة ... الخ.

المدير: أنا كمدير للمنظمة كيف أضمن رقابة داخلية جيدة؟

الخبير: تعتبر الموازنات المعتمدة أداة فعالة تتأكد بموجبها المنظمة من التزام المسؤولين بتنفيذ أهدافها، ويجب إنفاق الأموال فقط على ما تم تخصيصه في الموازنة، وعليك كمدير للمنظمة أن تتأكد من عدم منح أي من الموظفين مسؤوليات ذات طبيعة مالية زائدة عن الحد. وعليك أيضًا أن لا تكلف موظفًا واحدًا بواجب طلب مشتريات والقيام بتسديد ثمنها والقيام بضبط حسابها لأن ذلك قد يساعد الموظف غير الأمين على التزوير وإخفاء الأخطاء. طبعًا هناك أمور تفصيلية ستعرفها بالممارسة. مثلًا، لا يصح قيام شخص واحد بإصدار أوامر الشراء من الموردين ويقوم هو نفسه بتسجيل استلام السلع الموردة.

المدير: أستاذ. علمت بأنك كتبت دراسة حول التخطيط الاستراتيجي في المنظمات التي لا تستهدف الربح. هل بإمكانني الاطلاع عليها؟

الخبير: لا. لم أكتب دراسة بل كتبت محاضرة بسيطة. المهم فيما يتعلق بالتخطيط في منظماتكم يتطلب التركيز على تحديد المشاكل المؤثرة التي يجب حلها وتحديد كيفية التعامل مع هذه المشاكل - التخطيط يساعد على تحديد ردود أفعال منظماتكم وهي تستجيب للمشاكل أو الفرص المتاحة، وكذلك في تحديد وتوجيه الموارد المالية والبشرية. وهناك طرق وأساليب كثيرة متنوعة يمكن استخدامها تبعًا للأهداف المطلوب تحقيقها. (بدأ التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا وبريطانيا كما بدأت روسيا خطتها الأولى عام ١٩٢٨).

المدير: هل بإمكان منظماتنا وضع خطة استراتيجية؟

الخبير: عملية التخطيط الاستراتيجي تحتاج إلى إرادة قوية وإلى رغبة صادقة وإجماع بين قادة المنظمة. من الضروري تشخيص ما تمتلكه منظماتكم من عوامل القوة والعمل على تعزيزها وما تعانيه المنظمة من نقاط ضعف من أجل معالجتها مع استغلال جميع الفرص المتاحة، والعمل على تفادي المخاطر الناجمة عن التحديات والمعوقات.

المدير: شكرًا جزيلاً.

الخبير: موقفين مع السلامة.

حوار بين مزارع وخبير اقتصادي حول أهمية الادخار من أجل التنمية الاقتصادية

المزارع: السلام عليكم.

الخبير: وعليكم السلام.

المزارع: أنا مزارع وأريد معرفة ما هي مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الخبير: ماذا تزرع؟

المزارع: أنا من أهل المشخاب في جنوب محافظة النجف، وأنا وعشيرتي نزرع الشلب (الرز) العنبر.

الخبير: أهلاً وسهلاً بك وبأهلنا في المشخاب. حسب علمي بأن المشخاب أرض طينية زراعية خصبة أصلها من بقايا الأهوار في السهل الرسوبي ويمر فيها نهر المشخاب وهو فرع من نهر الفرات. إذن أنت تزرع الرز العنبر أبو الريحه الطيبة؟

المزارع: نعم. ولو تفضلت بزيارتنا في المشخاب ستجد بأننا نهتم بزراعة الشلب والحنطة والشعير في الموسم الشتوي، ولدينا أفضل أنواع التمور في منطقة الفرات الأوسط.

الخبير: أنت سألتني عن مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أقول لك باختصار بأن آدم سمث، وهو مؤسس علم الاقتصاد الحديث، يقول في كتابه (ثروة الأمم) (إن راس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة).

المزارع: نحن المزارعين والفلاحين في العراق لدينا الأرض الزراعية ولكن ليس لدينا فائض من الأموال؛ ما نحصل عليه من إيرادات مالية نتيجة بيع منتجاتنا الزراعية تكفي بالكاد لتغطية احتياجاتنا الاستهلاكية وشراء البذور ودفع اجور العمال الزراعيين.

الخبير: لكنك لم تذكر تفشي ظاهرة الإنفاق الكمالي والمظهري والتفاخري.

المزارع: نعم أستاذ. وهناك تدفق للاستثمارات في الميادين غير المنتجة.

الخبير: على أي حال، الدخل عامل أساسي في زيادة الادخار أو انخفاضه فإذا زاد الدخل فإن الاستهلاك سيزداد بنسبة معينة لكن زيادة الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك. ولكي يكون الأمر واضحاً أقول بأن المدخرات الوطنية هي الدعامة الأساسية للاستثمار في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

المزارع: كيف يمكن أن يتم تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع وتجميع المدخرات لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية؟

الخبير: أولاً، القطاع الزراعي ضعيف في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد على ٦,٥ بالمائة، أما القطاع الصناعي فمساهمته لا تكاد تذكر في الناتج المحلي الإجمالي ونسبته لا تزيد على ١,٥ بالمائة.

المزارع: أفهم من كلامك أن هناك نقصاً في الموارد المالية المتاحة للاستثمار؟

الخبير: نعم. في العراق يتم الاعتماد على إيرادات تصدير النفط الخام في تمويل الموازنة العامة للدولة ويتم تقديم بعض القروض من خلال ما يسمى بالمبادرة الزراعية.

المزارع: اتفق معك، لقد ساعدت قروض المبادرة الزراعية على التوسع في زراعة الحنطة والشعير والرز، وتسعى وزارة الزراعة، كما نسمع، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه

المحاصيل المهمة للأمن الغذائي. ولكن ألا تعتقد بأن هناك تقصيراً من المصارف العراقية وشركات التأمين في توفير التمويل والحماية للمشاريع الزراعية والصناعية؟

الخبير: بالنسبة لشركات التأمين فإنها مقصرة فعلاً في مجال التأمين الزراعي. أما المصارف التجارية الحكومية والأهلية فإن إدارات هذه المصارف تحجم عن المخاطرة في تقديم قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل ذلك لأن تسديد هذه القروض يتوقف على قناعة المصرف بنجاح المشروع الاقتصادي وقناعتها بقوة الوضع المالي لدى المشاريع المقترضة. وتواجه المصارف مشكلة عدم توفر المعلومات الكافية بأنشطة المستثمرين في القطاعات الإنتاجية.

المزارع: وماذا عن موارد الحكومة من الضرائب؟

الخبير: حصة خزينة الدولة من الضرائب قليلة. إن تحصيل وجباية الضرائب يحتاج إلى جهاز مالي فعال، وليس هناك نظام محاسبي فعال للضرائب في القطاع الخاص غير المنظم وغير الخاضع لرقابة الدولة - عدم مسك حسابات دقيقة مع نقشي الأمية بين العاملين في تجارة السلع والخدمات وحوادث التهرب الضريبي قائمة على قدم وساق.

المزارع: ليس أماننا إلا الاعتماد على ما يخصص في الموازنة العامة للدولة لأغراض الاستثمار والتنمية.

الخبير: نعم ادخار الحكومة يتحقق بزيادة إيراداتها أو الإقلال من انفاقها أو كلاهما معا لكن لا تنسى بأن القطاع العائلي يكتنز الذهب والدولار والدينار العراقي ولا بد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحويل الاكتناز إلى مدخرات يتم توجيهها نحو الاستثمار في الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والطاقة وكل ما يتعلق ببناء الهياكل الاقتصادية الأساسية.

المزارع: أشكرك أستاذ.

الخبير: تحياتي لك.

حوار بين مهندس نفط وخبير اقتصادي حول حوافز الاستثمار الأجنبي

المهندس: أستاذ، أنا مهندس نفط متقاعد عن العمل. سؤالي هو عن حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص.

الخبير الاقتصادي: تفضل، استرح.

المهندس: أستاذ، ماذا يعني حافز الاستثمار؟

الخبير الاقتصادي: حافز الاستثمار يعني إعطاء ميزة اقتصادية للمستثمر سواء كان مستثمراً وطنياً أو أجنبياً.

المهندس: هل هذه الميزة الاقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية؟

الخبير الاقتصادي: طبعاً. قد يكون الحافز مالياً في شكل إعفاء أو تخفيض في الضريبة لمدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

المهندس: ما هي المعايير التي تعتمد لتحديد مدة الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة؟

الخبير الاقتصادي: باختصار شديد، ينبغي أن تتفاوت نسب الإعفاء حسب القطاعات التي توجه لها الاستثمارات، فمثلاً بالنسبة لبلدنا العراق فإن الاستثمار في القطاع الزراعي يجب ان يحظى بأكثر مدة اعفاء ضريبي لكن قطاع الخدمات يحظى بإعفاء لمدة قصيرة.

المهندس: هل يمكن ان يكون الحافز عن طريق التمويل، أي قيام الحكومة بتوفير اموال مباشرة للمشروع الاستثماري الأجنبي أو المحلي؟

الخبير الاقتصادي: نعم هذا ممكن بتوفير اموال للمشروع الاستثماري وقد يكون ذلك بشكل قروض بفوائد مخفضة أو مشاركة الحكومة في المشروع، وهذا ما يحصل في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية، وفي العراق بالذات، فإن الدولة تجد صعوبة في تحقيق الحافز التمويلي لافتقار مواردها لتقديم هذا النوع من الحوافز.

المهندس: أفهم من كلامك ان الحافز يمثل كلفة على اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أو الوطني؟

الخبير الاقتصادي: نعم. على الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق مثلاً وضع سقف لما يمكن ان تمنحه من مختلف الحوافز بدلا من المزايدة في منح الحوافز، ومن الضروري ان تقوم هيئة الاستثمار باتباع اساليب تحليل الكلفة والعائد الذي يترتب على تطبيق نظم الاستثمار.

المهندس: عفوا أستاذ، هل الاستثمار الأجنبي المباشر مهم وإلى أي درجة برأيكم؟

الخبير الاقتصادي: أولاً، الاستثمار الأجنبي يجب ان يكون مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه. نحن نحتاج إلى الاستثمار الأجنبي لنقل التكنولوجيا الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي في بلدنا العراق بما في ذلك التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا التسويقية. طبعاً، وكما هو معروف، لا يمكن نقل التكنولوجيا عن طريق استيراد السلع الأجنبية وإنما عن طريق تأسيس شركات تابعة للشركات الأم. وفي جميع الأحوال يجب ان يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملاً للدخار وللإستثمار المحليين وليس بديلاً لهما.

المهندس: هل الحوافز المالية كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية؟

الخبير الاقتصادي: لا، أبداً. يتطلب جذب الاستثمارات الأجنبية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية التحتية كقطاع النقل والاتصالات والطاقة والأطر المؤسسية التشريعية والإدارية، والأهم من ذلك الاستقرار السياسي والأمني.

المهندس: هل يمكن ان يكون لحوافز الاستثمار عائد سلبي؟

الخبير الاقتصادي: نعم. ان منح الحوافز يجب ان يحكمه معيار واحد هو المنفعة التي تعود على المستثمر والبلد المضيف. انت كمهندس لو كُلفت بالعمل في إحدى هيئات الاستثمار في العراق يتوجب عليك معرفة وقياس حجم المنفعة التي يحققها الاستثمار مطروحاً منه كلفة الحافز نفسه، فإذا كانت النتيجة ايجاباً فإن الحافز يحقق دوره الاقتصادي لمصلحة الدولة المضيغة (العراق مثلاً).

المهندس: حسب علمي لدينا قانون للاستثمار وتسهيلات كثيرة للمستثمرين الأجانب والوطنيين ومع ذلك ما زالت حوافز الاستثمار ليست كافية لجذب المستثمرين المحليين أو الأجانب. ما هي برأيكم العوامل التي تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى العراق والدول النامية عموماً؟

الخبير الاقتصادي: إذا رجعنا إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة وإلى ادبيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نجد ان من العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي:

- تمتع الدولة المضيغة بالاستقرار السياسي.
- حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.
- الاعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية.
- سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار بالبلد المضيف.
- توفر شريك محلي من البلد المضيف للاستثمار.
- توفر البيئة الأساسية وعناصر الإنتاج.
- توفر سوق لتداول الأوراق المالية.
- وضوح وثبات قوانين الاستثمار.

- توفر منح التسهيلات الائتمانية.
- توافر معلومات بالفرص الاستثمارية.
- التزام البلد المضيف بالاتفاقيات التي يبرمها مع الغير.
- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- ترحيب الرأي العام المحلي بالاستثمار الأجنبي.

المهندس: شكراً جزيلاً على هذه المعلومات ويبدو ان الاستثمار الأجنبي تحكمه عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وادارية وإجرائية مختلفة

الخبير الاقتصادي: نعم مثلما تفضلت.

المهندس: في بلدنا العراق لدينا الهيئة الوطنية للاستثمار، هل تستطيع هذه الهيئة الاضطلاع بمهمة إعمار العراق؟

الخبير الاقتصادي: هذا سؤال من الصعب الاجابة عليه. نعم. كما نقرأ ونرى ونسمع في وسائل الاعلام فإن الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات العراقية لكل منها نافذة واحدة لتقديم خدماتها ولتسهيل عملية منح اجازات الاستثمار. وهناك خارطة استثمارية لعرض فرص الاستثمار في العراق موزعة جغرافيا حسب المحافظات ونوعيا حسب القطاعات الإنتاجية والخدمية تُحدَّث سنويا. ان مهمة اعمار العراق ليست بالمهمة السهلة كما هو معلوم.

أمام الهيئات مهمات كبيرة مثل نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى مفاصل الاقتصاد العراقي. المطلوب دراسة فرص الاستثمار والترويج لها داخل العراق وخارجه، والمطلوب أيضاً التنسيق مع الأجهزة الحكومية المعنية بالتنمية الصناعية. ومن الضروري ان تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار باقتراح إنشاء المناطق الصناعية وتوفير التسهيلات اللازمة لها.

ان الترويج للاستثمار يجب ان يستهدف توفير فرص عمل للمواطنين العراقيين والقضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة والعمل على تحقيق توازن في التنمية الاقليمية وتحقيق نمو مضطرد في الصناعة وفتح أسواق خارجية للمنتجات العراقية كما يتطلب إنشاء مناطق حرة لإقامة صناعات تصديرية.

المهندس: كيف يمكن توفير مناخ استثماري مناسب لجعل العراق في مسار الدول المتقدمة؟

الخبير الاقتصادي: لدينا مشاكل كثيرة كما لا يخفى على أحد. أولاً، على الحكومة توفير الطاقة الكهربائية للمشاريع الاستثمارية في مختلف انحاء البلاد، وتوفير المياه على مدار السنة حسب المواصفات الدولية وبأسعار مناسبة، وعلى الحكومة توفير خدمات الاتصالات في العراق ومع دول العالم كافة، وتوفير خدمات متطورة للنقل الجوي، وخدمات متطورة في الموانئ العراقية إلى جانب خدمات السكك الحديدية، كما يحتاج بلدنا إلى شركات متخصصة لنقل البضائع وتغليفها و شحنها.

ان جميع دول العالم دون استثناء تفتح ابوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة مانحة اياها كل التسهيلات التي تحقق الاستقرار والأمن والأمان على ان تقديم الاعفاءات الضريبية أو حرية تحويل الارباح ورأس المال وغيرها من المزايا التقليدية غير كافية لوحدها لإثارة اهتمام المستثمرين الأجانب.

المهندس: شكرًا جزيلاً.

حوار حول الامتياز التجاري بين حرفي وخبير اقتصادي

الحرفي: أنا شخص حرفي كنت أمارس حرفتي معتمدا على نشاطي البدني وأحيانا استخدم آلات ذات قوة محرك صغيرة، وقد اندثرت أكثر الحرف في العراق.

الخبير: أهلاً وسهلاً. ماذا كانت حرفتك، وما هي أسئلتك؟

الحرفي: كانت مهنتي أو حرفتي صقار وهي مشتقة من الصفر ويعرف أيضاً باسم النحاس الأصفر وهو عبارة عن سبيكة من النحاس والزنك. وكان والدي وجدي يصنعون الأدوات النحاسية، وكنت اساعد والدي بتصنيع أواني الطبخ والأواني التي توضع فيها الأطعمة كالقدور والصواني والطشوت والأباريق وذلك باستخدام صفائح النحاس والتي لا تستعمل الآن.

الخبير: حسب معلوماتي عملية التصفير تنقسم إلى مرحلتين: الأولى، تحضير الوعاء للتصفير؛ والثانية، عملية طلاءه بالرصاص.

الحرفي: معلوماتك صحيحة وفي كلا العمليتين يستخدم النشادر أو كلوريد الرصاص والحديث في هذا الموضوع. يطول وبالمناسبة، أود طرح بعض الأسئلة حول الامتياز التجاري ما هو؟

الخبير: نظام الامتياز التجاري Franchising له جذوره التاريخية. أول ما استخدمت فرنشايز، وهي كلمة فرنسية، في العصور الوسطى في أوروبا وذلك لوصف الحقوق والامتيازات الممنوحة لصالح الملك مقابل السماح بإقامة الأسواق والأعياد وعبور المناطق. أما الامتياز التجاري المعروف حالياً فقد بدأ في الظهور تجارياً لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٧١.

الحرفي: هل يمكن إعطاء فكرة عن كيفية ظهور مفهوم الامتياز التجاري؟

الخبير: حسب المعلومات التاريخية يُشار بأن الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية كانت تعتبر سوقاً ضخمة وواسعة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود نظام للاتصالات في ذلك الوقت فابتدع منتجي ماكنات الخياطة (سنجر) نظام الامتياز التجاري باستخدام نظامها الخاص بالصيانة وتقديم الخدمات، مانحة في ذلك اسمها وعلاماتها التجارية. في القرن العشرين قامت شركة جنرال موتورز الأمريكية بالعمل بهذا النظام عن طريق شبكة من الوكلاء ثم تلتها شركات المشروبات الغازية وغيرها وذلك بهدف التوسع في المبيعات والتوزيع.

الحرفي: ما هو التطور الذي حصل اليوم في القرن الحادي والعشرين؟

الخبير: اليوم - كما يقال - أصبح العالم مثل قرية صغيرة، والفضل في ذلك يُنسب إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الكمركية GATT والتي مهدت بشكل تدريجي إلى ظهور منظمة التجارة العالمية WTO فأصبح اعتماد التجارة وتغلغلها يعتمد على مؤسسات تجارية عريقة عابرة للقارات، وصار عقد الامتياز التجاري هو أحد الأساليب التي تسعى إلى توسيع دائرة المشروعات التجارية.

الحرفي: كيف تُعرّف عقد الامتياز التجاري؟

الخبير: هناك عدة تعاريف:

يُعرّف الاتحاد البريطاني The British Franchising Association عقد الامتياز التجاري بأنه (عقد يتم بين شخص يسمى المرخص franchisor وشخص آخر يسمى المرخص له franchisee وفقاً للبنود الآتية:

- يسمح أو يطلب من المرخص له خلال فترة معينة عملاً معيناً تحت اسم معين يخص أو مملوك belongs to the franchisor للمرخص أو مرتبط به.
- يمارس المرخص سيطرة ورقابة مستمرة خلال مدة الترخيص على الأعمال التي يقوم بها المرخص له والتي تشكل موضوع الترخيص.

- يلتزم المرخص بتزويد المرخص له بكل ما يلزم لتأدية الأعمال موضوع الترخيص ومساعدته في ذلك وبالأخص تنظيم عمل المرخص له وتدريب موظفيه والبضائع المستخدمة والإدارة ... الخ
- يلتزم المرخص له خلال مدة الترخيص ان يدفع للمرخص اتعاب الترخيص Royalties والعمولات المستحقة نتيجة المبيعات التي يقوم بها المرخص له.

وتجدر الإشارة ان هذا الاتفاق لا يمكن ان يتم بين شركة قابضة وشركة مقبوضة أو بين الشركات المقبوضة للشركة القابضة أو بين الفرد وشركة يسيطر عليها.

أما الاتحاد الدولي للفرانشايز International Franchising Association فيعرف الامتياز التجاري على انه (علاقة تعاقدية بين المرخص والمرخص له يلتزم بمقتضاها المرخص بنقل المعرفة الفنية والتدريب للمرخص له الذي يقوم بالعمل تحت اسم معروف وعام أو شكل وإجراءات مملوك ومسيطر عليها من قبل المرخص. وفي هذا العقد يقوم المرخص له باستثمار امواله الخاصة في العمل المرخص به بحيث تكون مخاطر نجاح هذه العملية عليه ويتحملها وحده دون غيره.

الحرفي: ما هو الهدف الأساسي لعقد الامتياز التجاري؟

الخبير: الهدف الأساسي هو زيادة المبيعات. نعم كل من مانح الامتياز والحاصل عليه يهمله زيادة المبيعات وذلك لان مالك الامتياز يحصل على نسبة مئوية من المبيعات Royalty Fee نظير منحه الامتياز للغير؛ أما المستفيد من الامتياز فان زيادة المبيعات تعني زيادة في الأرباح وخصوصا بعد ما يغطي التكاليف الأولية للامتياز الممنوح Startup Cost ورسوم الحصول على الامتياز الأساسية المدفوعة Base Fee.

الحرفي: ما هي الأسباب التي تدفع رجال الأعمال للحصول على الامتياز التجاري؟

الخبير: يذكر المعنيون بهذا الموضوع أسباب كثيرة منها:

شهرة مالك حق الامتياز وجودة السلع أو الخدمات المقدمة من المانح لتسويقها بنظام الامتياز وبرامج الترويج وخطط البيع المعدة من المانح. أما أسباب فشل مشروعات الامتياز فأهمها سوء الإدارة.

الحرفي: هل لعقود الامتياز التجاري عيوب وما هي رجاء؟

الخبير: سأذكر لك بعض هذه العيوب.

- ١- ضرورة اتباع تعليمات مانح الامتياز.
- ٢- مانح الامتياز هو الذي يقوم بإعداد الاتفاقية وإذا حدث خلاف فان مانح الامتياز يكون في موقف اقوى.
- ٣- لصاحب الامتياز نصيب من الأرباح.
- ٤- تحويل الملكية محدود فالامتياز مقيد بشروط اتفاقية الامتياز مما يعني عدم السماح لك بالبيع كأن تقوم بعمل وصية لاحد الأقارب أو التنازل عن الامتياز دون الرجوع إلى مانح الامتياز والحصول على موافقته.

الحرفي: هل بالإمكان فهم طبيعة العلاقة بين المرخص والمرخص له؟

الخبير: إن جوهر عقد الامتياز التجاري هو عنصر السيطرة والرقابة التي يمارسها المرخص على أعمال المرخص له، وهدف هذه السيطرة والرقابة هو توفير شكل موحد وثابت لشبكة الترخيص outlets وكذلك ضمان جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة. وأيضًا، ما يميز عقد الامتياز التجاري إلترام المرخص بتقديم المعرفة الفنية know-how للمرخص له.

الحرفي: أفهم من كلامك أن الامتياز التجاري وسيلة مهمة ابتكرها المنتجون ورجال الأعمال لتصريف منتجاتهم.

الخبير: نعم. وتضع جمعية الامتياز العالمية International Franchise Association أكثر من ٧٥ فئة مختلفة في تصنيفها لتصنيف الأعمال التي يمكن أن تكون محلاً للامتياز التجاري

الحرفي: ما هي سلبيات الامتياز التجاري بالنسبة لبلد مثل العراق؟

الخبير: طبعاً منافسة الشركات المتقدمة من حيث النظم الإدارية والتسويقية والقيمة المضافة للخدمات المقدمة من الشركات المحلية مما يشكل عبئاً على الشركات المحلية وقد تضطر للخروج من المنافسة. هذا علاوة على خروج أموال من العراق (رسوم الامتياز التجاري للمشتري وغيرها من الرسوم والأرباح) مما يزيد فاتورة الاستيرادات. ولكن من الناحية الأخرى فإن تحديات العولمة وانفتاح الأسواق بشكل واسع تقتضي البحث عن نظم عمل جديدة لمواكبة التحديات، والامتياز التجاري يفتح الباب أمام مواكبة التحديات.

الحرفي: شكرًا جزيلاً.

لمزيد من المعلومات:

حمد بن دليم القحطاني - الامتياز التجاري Franchising - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - مطبعة الأحساء الحديثة.

الدكتور محمود احمد الكندري - اهم المشكلات العملية التي يواجهها عقد الامتياز التجاري Franchising دراسة منشورة على الإنترنت.

حوار حول الائتمان بين مستثمر صغير وخبير اقتصادي

المستثمر (موجهًا كلامه للخبير): السلام عليكم أستاذ.

الخبير: وعليكم السلام.

المستثمر: أستاذ هل تتفضل بتزويدي ببعض المعلومات حول الائتمان؟

الخبير: بكل سرور. الائتمان اصطلاح يستخدم في الاقتصاد للدلالة على قدرة شخص على الحصول بطريق الاقتراض على الأموال التي يحتاج إليها في مزاولة نشاطه.

المستثمر: ألا يعني الائتمان الأموال المقرضة أيضًا؟

الخبير: نعم. قد يعني الائتمان الأموال المقرضة نفسها ومن ثم يكون مرادفًا لكلمة (قرض).

المستثمر: هل يمكن أن يتم الائتمان بين دائن ومدين عن طريق بيع السلع على أن يتم أداء الثمن مستقبلاً؟

الخبير: نعم وفي هذه الحالة يتفق الطرفان على موعد السداد كما يكون لمن يقدم الائتمان حق في اقتضاء فائدة.

المستثمر: كيف نما وتطور الائتمان؟

الخبير: كان نشوء وتطور الائتمان مصاحبين لنمو التجارة الدولية حيث نشأت التسهيلات بشأن الائتمان قصير الأجل ثم جاءت الثورة الصناعية فكانت عاملاً مهمًا في توسيع نطاق الائتمان بحيث أصبح من دعائم الحياة الاقتصادية وذلك بما تطلبته من إصدار سندات ذات

آجال طويلة لتمويل المشروعات الضخمة كمد الخطوط الحديدية وبناء السفن وإقامة المصانع الحديثة الكبرى. كما أدى ازدياد النشاط الصناعي إلى التوسع في الائتمان قصير الأجل اللازم للمشروعات الصناعة بوجه عام. ومن أهم التطورات التي شهدتها القرن العشرين استخدام ما يعرف بالائتمان الاستهلاكي والغرض منه تمويل حاجة استهلاكية.

المستثمر: هل تقصد البيع بالقسيط؟

الخبير: نعم. يعتبر البيع بالقسيط الوسيلة التي يمكن بها أداء ثمن الكثير من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات الكهربائية وأجهزة التلفزيون وغير ذلك من الأجهزة والمعدات الكهربائية المنزلية التي تلعب دوراً مهماً في حياة الفرد والأسرة. ويمكن استخدام هذا النظام في دفع الضرائب أو اقساط التأمين.

المستثمر: لكن إذا توسع المشتري وفق هذا النظام في مشترياته قد يحمله إلى جانب الفائدة أعباء قد لا يتمكن من احتمالها.

الخبير: أنت على حق. نحن في العراق بحاجة ماسة إلى التوسع في الائتمان الزراعي ذلك لأن معظم الفلاحين في بلادنا يواجهون مشكلة عدم توافر رأس المال.

المستثمر: هل يختلف الائتمان الذي تحتاج إليه الزراعة عنه في الصناعة والتجارة؟

الخبير: نعم. كما تعلم يختلف الائتمان الزراعي عنه في الصناعة والتجارة في نواح عدة منها موسمية النشاط الزراعي وغلبة الوحدات الزراعية الصغيرة في بلدنا وببطء معدل دوران رأس المال. الفلاح والمزارع العراقي بحاجة إلى ائتمان قصير الأجل لمواجهة المصروفات التي تكرر سنويًا مثل شراء البذور والسماذ ودفع أجور العمال. كما يحتاج إلى ائتمان متوسط الأجل لتمويل شراء الآلات والمعدات والحيوانات التي يقوم الفلاحون بتربيتها. كما يحتاج الفلاح والمزارع العراقي إلى قروض طويلة الأجل.

المستثمر: أستاذ من أين يحصل المزارع العراقي على حاجته من المال؟

الخبير: من التجار ومن المرابين ومن المصرف الزراعي العراقي.

المستثمر: غير أن الاقتراض من التجار والمرابين كثير التكلفة ويشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق الفلاح. ألا ترى أن التجار والمرابين يعزفون عن توفير الائتمان إلى صغار الفلاحين مع أنهم أشد حاجة إليه من سواهم وهذا ما يدفعهم إلى الوقوع في براثن المرابين.

الخبير: ما تقوله عين الصواب. في كثير من البلدان تقوم المنظمات التعاونية بإقراض الفلاحين ممن هم أعضاء فيها.

المستثمر: ألا ترى أن الائتمان الزراعي يجب أن يمتد إلى الصناعات الملحقة بالإنتاج الزراعي والحيواني؟

الخبير: نعم. نحن نحتاج في العراق إلى نظام للتأمين الإنتاجي والاجتماعي كما أن الائتمان الزراعي يجب أن يمتد إلى الصناعات الملحقة بالقطاع الريفي لأن نمو هذه الصناعات سوف يزيد من دخل القطاع الزراعي ويحقق فائضاً يمكن أن يستخدم لتمويل الإنتاج الزراعي ذاته.

المستثمر: شكرًا.

الخبير: الشكر لك.

لمزيد من المعلومات أنظر:

الدكتور مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي (المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، ١٩٨٥)

دكتور راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١)

حوار حول الثروة الاقتصادية بين ناشط مدني وخبير اقتصادي

الناشط المدني: موجهاً كلامه للخبير الاقتصادي: هل تتفق معي بأن هناك ثروة وكلامٌ كثير حول برامج التخطيط والتنمية المستدامة دون أن يلمس المواطن العادي أي نتائج ملموسة على أرض الواقع؟

الخبير الاقتصادي: نعم. اتفق معك أن كثرة الكلام حول التخطيط والبرامج الاقتصادية هو نوع من الثروة لجذب انتباه الناس بهدف كسب ثقة الرأي العام.

الناشط المدني: أنا أعتقد بأن كثرة الكلام عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية دون وجود متابعة لنتائج تنفيذ هذه الخطط هو (جعجعة بلا طحن).

الخبير الاقتصادي: نعم. أنقل إليك ما كتبه الدكتور صبري زاير السعدي في كتابه (التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ١٩٥١-٢٠٠٦) نصاً، حيث يقول في صفحة ٣٠٧ (كثيراً ما تواجه الحكومات الديمقراطية وإداراتها التنفيذية مشكلة تقدير الإنجاز الاقتصادي الذي حققته سياساتها وتقييم نجاحها في تقديم الخدمات العامة وكفاءتها في إدارة مشاريع القطاع العام بهدف كسب الثقة بها). ويضيف الدكتور السعدي: (هذه المسألة السياسية المرتبطة بالتوجه الديمقراطي للحكومات والوعود بتنفيذ برامج معينة لا تتفصل عن مبدأ الواقعية في السياسات الاقتصادية وقدرة المؤسسات على تنفيذها وبالتحديد فإنها مسألة ترتبط بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ومتطلبات توسيعها). ولا يكتفي السعدي بذلك بل يؤكد القول: (وتزداد أهمية هذه المسألة مع استمرار التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي من جهة وازدياد فرص الفساد الإداري والمالي في الدولة من جهة ثانية لذلك تزداد اليوم العناية بوسائل المتابعة ومؤشراتها القابلة للقياس لتقدير إنجاز الحكومات في المجتمع الديمقراطي).

الناشط المدني: هل أفهم من ذلك بأن فشل الحكومة في توفير الطاقة الكهربائية التي هي بمثابة العمود الفقري للبناء الاقتصادي سببه ضعف عمليات المراقبة والمتابعة الميدانية؟

الخبير: نعم. لقد قامت الحكومات المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٣ بتخصيص وصرف مليارات الدولارات لتوفير الكهرباء لجميع القطاعات الصناعية والزراعية ولمختلف الخدمات الإنتاجية في الصحة والتعليم وللإستهلاك العائلي ولكن الفساد المالي والفساد الإداري المستشري في جميع مفاصل الدولة أدى إلى إهمال تنظيم ومتابعة تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني وضمان تنفيذها. وكما هو معلوم فإن تخطيط الاقتصاد الوطني لا ينتهي بوضع واعتماد الخطط إذ يعتبر تنظيم مراقبة الخطط وضمان تنفيذها جزءاً لا يتجزأ من التخطيط.

الناشط المدني: في الحقيقة أنا قرأت في كتاب (المبادئ الأساسية في التخطيط العلمي للاقتصاد الوطني) تأليف موروزوف - ترجمة دار التقدم - موسكو - ما يلي: (كتب لينين في مقالة - حول خطة اقتصادية موحدة: لا بد من الربط على وجه خاص بين الخطة العلمية للكهربة وبين الخطط العملية الجارية وتنفيذها الفعلي ومن الواضح أن هذا أمر لا يقبل الجدل لكن كيف يتم الربط؟ ولكي نعرف ذلك يجب على الاقتصاديين والأدباء والأخصائيين ألا يثرثروا عن الخطة على وجه العموم بل يجب أن يدرسوا بدقة تنفيذ خططنا وأخطاءنا في هذه القضية العملية وطرق تصحيح هذه الأخطاء فنحن عميان بدون هذه الدراسة)، صفحة ٤٧ من الكتاب المذكور.

الخبير الاقتصادي: نعم. لعبت المتابعة دوراً مهماً في زيادة حجم إنتاج الطاقة الكهربائية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٣ بالمقارنة مع عام ١٩١٣ بمقدار (٢٠٢) مرة وكانت وتائر النمو في إنتاج الطاقة الكهربائية أسرع من وتائر نمو الإنتاج الصناعي ٩/٣ مرات (صفحة ٧٨ - المصدر نفسه).

الناشط المدني: شكراً، وأتمنى أن تمارس جميع المؤسسات العامة والخاصة دورها في توفير حاجة التخطيط إلى المعلومات الإحصائية والقيام بدورها الفاعل في التخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة ومكافحة آفة الفساد بكل أشكاله المالية والإدارية.

الخبير: (تفاءلوا بالخير تجدوه).

حوار حول العجز في الموازنة العامة

جرى هذا الحوار بين مقاول وبين موظف مالي.

المقاول - علمت بأنك موظف متخصص في المالية العامة.

الموظف - هذا صحيح.

المقاول - أنا مهندس مدني أعمل في مجال المقاولات الهندسية منذ سبع سنوات.

الموظف - أهلاً وسهلاً بك، تفضل بالجلوس.

المقاول - كما تعلم إن عملنا نحن المقاولين وثيق الصلة بالموازنة العامة للدولة.

الموظف - صحيح الإنفاق الحكومي يشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات الاستهلاكية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الاستثمارية وإنشاء البنى التحتية للاقتصاد وغير ذلك من بنود الإنفاق.

المقاول - أنا كمقاول وبصفتي مهندس مدني أرى أن التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية أمر في غاية الأهمية وربما أنت باعتبارك متخصص في المالية العامة لديك وجهة نظر مختلفة.

الموظف - أنت رجل مثقف. أقول لحضرتك نعم المدرسة الكلاسيكية ترى أهمية الحفاظ على الموازنات العامة للدول في وضع التوازن إلا أن هذا الوضع التوازني نادر الحدوث في الواقع العملي.

المقاول - ماذا يحصل في الواقع العملي؟

الموظف- في الواقع العملي تحدث اختلالات في الموازنات نتيجة لزيادة أو قلة الإيرادات العامة للدولة عن نفقاتها مما يسبب أما فائضاً أو عجزاً في الموازنة

المقاول- هذا يجعلني أثير سؤالاً قد يكون محرجاً وهو: ألا تعرف الحكومة نفقاتها وإيراداتها مقدماً؟

الموظف - من الناحية العملية تقوم كل وزارة وكل مؤسسة غير مرتبطة بوزارة بتقديم ميزانيتها للسنة المقبلة وتقوم الدوائر المختصة بجمع المعلومات عن النفقات العامة والإيرادات المتوقعة وبعد إجراء تدقيق ودراسة تفصيلية تقوم وزارة المالية بتقدير إيرادات ونفقات الدولة للسنة المالية القادمة.

المقاول - هل أفهم من كلامك بأن الموازنات العامة في الدول المختلفة هي تقديرات وليست أرقام فعلية؟

الموظف - نعم. هي تقديرات وبعد أن يتم تنفيذها حينئذ يتم إعداد الحسابات الختامية وهذه الحسابات تبين الأرقام الفعلية لمجمل إيرادات ونفقات الدولة الفعلية للسنة المنصرمة.

المقاول - يبدو لي أن الحسابات الختامية ضرورية جداً لتقييم الأداء في المؤسسات الحكومية.

الموظف - بالتأكيد. في بداية السنة تكون لدينا موازنة تقديرية وفي نهاية السنة نحصل على موازنة فعلية كما تعكسها الحسابات الختامية.

المقاول - ما يهمني هو موضع العجز في الموازنة العامة وكيفية تمويله وأثر التمويل بالعجز على عملنا نحن المقاولين وعلى اقتصادنا الوطني عموماً.

الموظف - للإجابة على سؤالك أحتاج إلى عدة ساعات لكنني سأختصر الموضوع. الموازنة العامة إما أن تكون في حالة توازن، وهذا نادر الحدوث، وإما في حالة فائض أو حالة عجز. وللعلم، معظم الموازنات العامة في الدول المختلفة مثل أمريكا أو الدول النامية مثل مصر والعراق والسعودية هي في حالة عجز.

وليس الخطورة في وجود العجز. الخطورة تكمن في طرق تمويل هذا العجز وفي أوجه الإنفاق الحكومي. ولكي تطمئن أنت كمقاول إذا حصلت وزارة المالية على قرض بشروط ميسرة وبفائدة مناسبة لتمويل العجز وتم استخدام هذا القرض للأغراض الاستثمارية لبناء المشاريع التي تقوم أنت وزملائك بإقامتها وتشغيل القوى العاملة العاطلة عن العمل فإن هذا التوجه سوف يخدم الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي. أما إذا استخدم القرض في تمويل نفقات الدولة الاستهلاكية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

المقاول - هل هناك خيارات أخرى لتمويل العجز؟

الموظف - توجد خيارات أخرى. مثلاً، من السهل زيادة المعروض النقدي بإصدار المزيد من النقود من قبل البنك المركزي لكن هذا الخيار محفوف بالمخاطر لأن زيادة المعروض النقدي يجب أن يقابله زيادة ملموسة في حجم الإنتاج وبعكسه تكون النتيجة زيادة شديدة في معدلات التضخم.

المقاول - كيف تصف، ولو باختصار، حالة العجز في الموازنة العامة العراقية؟

الموظف - المشكلة عندنا هي ضخامة حجم النفقات الجارية والمتمثلة في الرواتب تحديداً بحيث أصبحت الرواتب تكاليف ثابتة يتم تغطيتها من إيرادات النفط التي انخفضت بصورة كبيرة كما تعلم.

المقاول - شكراً جزيلاً.

21 كانون الأول 2015

حوار حول الاستثمار في الزراعة

جرى هذا الحوار بين ملاك زراعي صغير وبين مدير الناحية في منطقة زراعية.

الملاك - السلام عليكم.

مدير الناحية - وعليكم السلام.

الملاك - أستاذ أنا ورثت من أمي أرض زراعية مساحتها 100 دونم وأريد أن أزرعها.

مدير الناحية - ما المشكلة؟

الملاك - المشكلة أنا متقاعد وغير متفرغ للزراعة.

مدير الناحية - تعاهد مع أحد الفلاحين من ساكني المنطقة لزراعتها.

الملاك - عفونا هل عرفتني؟

مدير الناحية - طبعا أعرفك. أنت ابن عمتي التي ورثت عنها الأرض.

الملاك - قبل عشر سنوات أعطيت الأرض إلى أحد الفلاحين لزراعتها على أساس أن يعطيني مائة ألف دينار بالسنة.

مدير الناحية - هذا استغلال، كيف يتم زراعة 100 دونم وإيجارها 100 ألف دينار؟

الملاك - المستثمر كان يزرع 10 دوانم (خس) وكم دونم (شجر) أو (ركي وبطيخ).

مدير الناحية - لماذا لا يزرع الـ 100 دونم؟

الملاك - المشكلة حسب ما يقول المستثمر ارتفاع تكاليف نقل الزرع من الحقل إلى العلوة؟

مدير الناحية - ما معنى ذلك؟

الملاك - يقول المستثمر إن أجرة نقل الخس أكثر من 40% من سعر البيع في العلوة ويقول الخس سريع التلف يعنى راس الخس بسعر التراب.

مدير الناحية - وهل تريد أنت استثمار الارض؟

الملاك - نعم.

مدير الناحية - ماذا تريد منى لمساعدتك؟

الملاك - أريد منك توفير الحماية لمزرعتي.

مدير الناحية - وهل الحماية مفقودة في الناحية؟

الملاك - للأسف لا توجد حماية كافية.

مدير الناحية - ماذا تقصد؟

الملاك - هل تعتقد بأن أهل الناحية يسمحون بدخول أشخاص غرباء للعمل في ناحيتنا؟

مدير الناحية - أنت على حق. أنا عندي بستان في الناحية واستأجرت عمال من خارج الناحية لقطف البرتقال والنانج ولأقبت الأمرين.

الملاك - ماذا حصل؟

مدير الناحية - قال أهل المنطقة لا يجوز دخول غرباء من الرجال إلى منطقتنا.

الملاك - كيف؟ أنت مدير الناحية؟

مدير الناحية - أنا المدير هنا حسب القانون المدني لكن عليّ الخضوع للعرف وللقانون العشائري.

الملاك - آسف لإزعاجك.

20 كانون الأول 2015

حوار حول المجتمع المدني بين طالب فلسفة وخبير اقتصادي

طالب الفلسفة موجهًا كلامه للخبير الاقتصادي: أستاذ، ما معنى المجتمع المدني؟

الخبير الاقتصادي: أقول، ببساطة، لدينا المجتمع البدوي ومقابلته في اللغة العربية المجتمع المدني.

الطالب: أرجو مزيداً من التوضيح.

الخبير: المجتمع المدني مجموع المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي الذي لا يستهدف الربح ولا تستند فيه العضوية على عوامل وروابط الدم والوراثة مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة.

طالب الفلسفة: هل تقصد بأن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة؟

الخبير: نعم. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو تقدم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية.

طالب الفلسفة: ما هي مقومات المجتمع المدني؟

الخبير: للمجتمع المدني أربع مقومات أساسية هي: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين وعدم السعي للوصول إلى السلطة.

طالب الفلسفة: لكن يبدو أن هناك اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني.

الخبير الاقتصادي: نعم. إن مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل ومميز في الفكر السياسي والممارسة في الغرب. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يعد جزءاً لا جدال فيه من التقاليد الغربية فإن معناه ومضامينه تنوعت بصورة هائلة على مر السنين في أطر تاريخية مختلفة ومن بلد إلى بلد. وفي حين أن المجتمع المدني مرتبط وجزء لا يتجزأ من التقاليد الغربية الواضحة، يستخدم المجتمع المدني، عادة، كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة والجمعيات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى. فالشمولية مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني.

طالب الفلسفة: هل يقتصر المجتمع المدني على التطوع الفردي فقط بغرض تحقيق فائدة اجتماعية للناس أو تكوين اتحادات مع أناس يشتركون في ممارسة رياضة أو هواية مشتركة في أوقات الفراغ، أم يشمل أيضاً حرية تأسيس شركات ومؤسسات أهلية للتجارة أو الإنتاج الصناعي؟

الخبير: من واجبات الدولة بناء البنية التحتية، كالاتمام بالمواصلات وتسيير السكك الحديدية والبريد. لكن، على سبيل المثال، في النمسا وألمانيا تتيح الدولة للأهالي إنشاء شركات ومؤسسات تساهمية إلى أبعد الحدود. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدولة بإنشاء المقومات الأساسية مثل بناء البنية التحتية وتشكيل السكك الحديدية والموانئ والبريد فهي تهتم أيضاً بأن تقوم الأجهزة التشريعية بتحديد العلاقة بين صاحب العمل والعمال والعمال، فمثلاً، يقرر المشرع بأن يكون التأمين الصحي للعامل وذويه من القُصّر مناصفة بين صاحب العمل والعمال؛ كما ينظم المشرع تأمين العامل ضد البطالة إذا ما ساء حال شركة ما واضطرت لتسريح بعض من عمالها، فالدولة هي التي تقوم بتحصيل تأمين البطالة من المنبع (أي من الشركة أو المؤسسة) مباشرة.

طالب الفلسفة: يبدو أن هناك اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره.

الخبير: نعم. فالمفهوم الشائع هو (المجتمع السياسي) الذي يحكمه القانون تحت سيطرة الدولة لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات حقوق الإنسان واتحادات العمال وغيرها. أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه (إدموند بيرك Edmund Burk) الأسرة الكبيرة.

طالب الفلسفة: هل يمكن إلقاء الضوء على تاريخ الفكر السياسي الغربي أو مفهوم المجتمع المدني بتوسع في إطار التقاليد الغربية؟

الخبير: سأشير هنا إلى ما ورد في كتاب (المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث)، تأليف هوارد ج. وياردا Howard J. Wiarda، ترجمة ليلي زيدان.

يقول في صفحة ١٤ (بالنسبة للإغريق القدماء، حيث كانت المعالجة المنهجية لهذا المفهوم، كان ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كومنولث لمواطنين تجمعهم منظومة سياسية، وفي داخل هذا الكومونولث الذي تم تنظيمه على غرار المدينة-الدولة الإغريقية لا تشير كلمة (المدني) في عبارة المجتمع المدني إلى السلوك الطيب بل إلى متطلبات المواطنة: المعرفة والخطابة والمشاركة. وكان مفهوم المواطنة الصالحة بالنسبة لافلاطون مستنداً على رغبته في إقامة قاعدة أخلاقية صلبة متدرجة من أعلى إلى أسفل للحياة العامة التي سيوضحها بملوكه-الفلاسفة؛ وبهذا، فإن المجتمع المدني يكون خاضعاً لسلطة الدولة وللضروريات الأخلاقية الملزمة لقادته المستتيرين افتراضاً (ولكن غير المنتخبين). وعلى العكس من ذلك يرى أرسطو، تلميذ افلاطون ومذهبه أقرب إلى التجريبية، أن الحياة تتخذ مستويات متعددة من أشكال الروابط أو التعددية (المجتمع المدني)، ودعا إلى ادماج هذه الروابط في الحياة السياسية حتى مع استمرار الالتزام بالمفهوم الأخلاقي للمواطنة. وهكذا نجد أنه منذ تأسيس النظام الفكري الإغريقي لدينا مفهومان متعارضان للمجتمع المدني أحدهما يرتكز على الدولة وعلى التدرج من أعلى إلى أسفل وسلطوي وإن لم يكن استبدادياً والآخر أكثر تعددية ومشاركة وتشاوري. ولا ننسى أنه في كلا هذين المفهومين القديمين على أية حال كان ينظر إلى

المجتمع نظرة غير ديمقراطية وقائمة على التدرج الهرمي وبه طبقة عبيد (طبيعية) ومواطنة مقيدة.

وبالمثل، شجعت الإمبراطورية الرومانية العبودية ورأت أن نظام المجتمع يقوم على أساس التدرج الهرمي والمواطنة المقيدة تقييداً شديداً ولكن كانت روما تحظى بتقدير في التقاليد الغربية بسبب اتباعها النظام الجمهوري فإنه لا بد من الاعتراف بأنه في ظل الإمبراطورية الرومانية خرج إلى الوجود للمرة الأولى نظام شامل للكوربوراتية الخاضع للدولة؛ ونعني بالكوربوراتية نظاماً تتبناه الدولة وتجزئه الدولة وتنظمه الدولة وجمعيات مصالح تسيطر عليها الدولة.

الطالب: ما معنى كلمة corporatism؟

الخبير: هذه الكلمة في قاموس المصطلحات الاجتماعية للدكتور زكي بدوي تعني النزعة الطائفية المهنية التي تتمتع بقدر من حق سن قواعد تنظيم المهنة والسلطة التنفيذية على أعضائها على غرار نظام الطوائف الذي كان سائداً في القرون الوسطى. وقد زادت أهمية هذه النزعة في إيطاليا الفاشية حيث قامت بتنظيم النظام الاقتصادي في مؤسسات مهنية تابعة للدولة. كما كانت ترى أن مثل هذا النظام يوفر مزيداً من مؤسسات التمثيل السياسي، إلا أن المؤسسة المهنية لم تكن في الواقع سوى أدوات لسياسة الدولة أو بمثابة وكالة إدارية لها، ويجب ألا تخلط المؤسسة المهنية الفاشية بمؤسسات الأعمال الأمريكية أو البريطانية والتي يعبر عنها بكلمة corporation (المتجمة ليلي زيدان).

الطالب: متى بدأ المفهوم الأمريكي للمجتمع المدني؟

الخبير: يذكر هوارد ج. وياردا في كتابه آنف الذكر انه مع جون لوك John Locke بدأنا نصل إلى المفهوم الحالي للمجتمع المدني غير إنه من المهم التأكيد بداية على ١- إن مفهوم جون لوك كان واحداً فقط من المفاهيم الكثيرة في التقاليد السياسية الغربية. ٢- إن بعض المناطق (جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية) تختلف أو كانت قد استقرت بالفعل على تقاليد (طومسون وسواريز) التي لا تلتزم بفلسفة لوك. و ٣- إننا لم نبدأ بعد في الحديث عن

المفاهيم غير الغربية للمجتمع المدني. وعند لوك، على العكس من هوبز، كان المجتمع المدني عملاً طوعياً وفردياً (وليس عملاً جماعياً) وبالمشاركة (لم يوجد ولا يتحكم فيه الملك أو الدولة) ويتسم بديمقراطية وليدة ويشكل أساس المجتمع المدني عن طريق الملكية الفردية (الممتلكات بتعبير لوك) وحكم القانون والمشاركة الديمقراطية، وتضامنت معاً جماعات المجتمع المدني طوعاً للحد من الحكم المطلق وللحفاظ على الحرية والنظام والممتلكات.

ورغم أن لوك كان من أهم واضعي النظرية السياسية في التقاليد الانجلو - أمريكية غير أن هناك تقاليد ومفاهيم أخرى عن المجتمع المدني ظهرت في القارة الأوروبية. فلدينا من ناحية الفرنسي مونتسكيو Montesquieu القريب من التقاليد الإنكليزية الارستقراطية الذي نادى بدستور متوازن وفصل السلطات وحدود للسلطة الملكية المطلقة. والأهم بالنسبة لأهدافنا الدفاع عن الجمعيات الوسيطة التي ساعدت على تقوية مفهوم جيمس ماديسون (James Madison) في الدستور الأمريكي الذي يوازن بين الحد من المجتمع المدني والتعددية.

ومع توكفيل Tocqueville فإننا نعود الآن إلى الولايات المتحدة وربما إلى التعبير النموذجي عن الافتتان الأمريكي والرومانسية والسياسات المتعلقة بالمجتمع المدني (التي أصبحت رسمية حالياً) كان الكس دي توكفيل Alexis de Tocqueville مفكراً وارستقراطياً فرنسياً زار الولايات المتحدة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، والذي يعد كتابه (الديمقراطية في أمريكا Democracy in America) على مستوى العالم واحداً من أفضل (إن لم يكن أفضل) تحليل للمجتمع والسياسات في أمريكا كُتبت حتى الآن. وكان من أكثر ما ترك اثراً في هذا الزائر اللامح تلك القوة الهائلة للجمعيات الوسيطة أو المجتمع المدني في أمريكا، تلك الجماعات التي تقف في المنتصف بين الفرد وبين الدولة والتي تعمل كأجهزة انتقال لتوصيل هموم المصالح الخاصة إلى متخذي القرارات في الحكومة ثم العودة مرة أخرى إلى القاعدة الجماهيرية كمنفذين للسياسة العامة مما يساعد في التوسط بين الدولة والمواطنين وتقوم أيضاً بدور الحاضنة للتعبير عن المشاعر الشعبية وكقيود على الحكومة الاستبدادية.

طالب الفلسفة: شكراً جزيلاً.

الخبير: أشكرك.

أنظر أيضًا مقال الدكتور عبد الحسين شعبان، "مفهوم المجتمع المدني بين التثوير والتشهير"، منشور على الإنترنت.

حوار حول المشتريات الحكومية

جرى هذا الحوار بين عضو جديد في لجنة المشتريات الخارجية وبين خبير في التجارة الخارجية.

عضو اللجنة: عفواً للإزعاج أنا عضو جديد في لجنة المشتريات في إحدى المؤسسات الحكومية ولدى بعض الأسئلة.

الخبير - أهلاً وسهلاً بك ولكن كيف تم اختيارك لعضوية اللجنة؟

عضو اللجنة - بعث عليّ رئيس المؤسسة وقال عينتك عضواً في لجنة المشتريات لأنك نزيه ومخلص وولائك معروف لمؤسستنا.

الخبير - الله يكون في عونك. طيب ما هي أسئلتك؟

عضو اللجنة - أريد منك أن تبين ما هو دوري في اللجنة.

الخبير - أخي الشراء لا يتم من فراغ. عليك أولاً أن تتأكد هل هناك تخصيصات مالية كافية لشراء المواد أو المعدات التي ستقوم لجننتكم بشرائها.

عضو اللجنة - هناك مبلغ مخصص لشراء مصاعد كهربائية لبناية مؤسستنا لأن مصاعدها كثيرة العطل فكيف تقوم لجننتنا باستيراد مصاعد جديدة؟

الخبير - للمصاعد الكهربائية مواصفات فنية بإمكانك شراء السمك من الشط لكن لا تستطيع شراء الأجهزة الفنية دون معرفة مواصفاتها الدقيقة.

عضو اللجنة - لم افهم.

الخبير - قبل أن تقوم لجنتم بالشراء عليها أن تطلب من رئيس المؤسسة تشكيل لجنة فنية لتحديد مواصفات الأجهزة والمعدات المطلوب استيرادها.

عضو اللجنة - عفواً أستاذ تذكرت أن شركة الحبوب بوزارة التجارة في سبعينيات القرن الماضي كلفت باستيراد بذور حنطة انيا 66 وحصلت مشكلة لأن البذور لم تكن مطابقة للمواصفات وكانت بذور من نوعيات متعددة.

الخبير - صحيح أنا كنت عضواً في اللجنة التحقيقية كان يجب أن تجمع بذور الحنطة في الحقل وتعبأ بأكياس جديدة وتصدق من قبل شركة فاحصة في الحقل بأنها بذور انيا 66 لكن العقد نص على بذور حنطة انيا 66 مصدقة بموجب شهادة من شركة فاحصة وللحقيقة فإنني دافعت عن مدير عام شركة الحبوب في حينه لأنه كان إنساناً مخلصاً ونزيهاً.

عضو اللجنة - لكن أستاذ أنت تعلم بأن العراق دولة نامية، أقصد إذا لم تكن لدى مؤسستنا الخبرة الفنية لوضع المواصفات العامة أو المواصفات الفنية الخاصة ما العمل؟

الخبير - الله لا يحير عبده. هناك شركات عالمية متخصصة في كل فرع من فروع الإنتاج الصناعي وعليكم توجيه الدعوة المباشرة للشراء من تلك الشركات العالمية المتخصصة.

عضو اللجنة - ولكن أنا أعرف بأن المشتريات الحكومية تتم بموجب مناقصة عامة.

الخبير - صحيح. الأصل أن يتم الاعلان عن مناقصات عامة لكنك سألتني عن نقص الخبرة الهندسية في إعداد المواصفات الفنية الخاصة. ولعلمك هناك منتجات وسلع احتكارية ليس بإمكان لجنتم الحصول عليها إلا من المنتج المحتكر لإنتاجها. أذكر لك الآتي على سبيل المثال لكي يتوضح لك الموضوع:

إذا كانت السرعة هي العنصر الحاسم في تحديد قيمة الطائرة الحربية المراد استيرادها عندئذ يصبح السعر عنصر ثانوي، وإذا كانت المكائن والمعدات ذات المواصفات الفنية الخاصة ليس لها سعر معروض في السوق العالمي ماذا تفعل؟ عليك اللجوء إلى الشركات العالمية المتخصصة ومفاتها لتقديم عروضها بدلاً من اللجوء إلى الشركات غير المعروفة أو إلى الوسطاء وما أكثرهم. كما أن توجيه الدعوة المباشرة إلى الشركات العالمية المتخصصة تكون مقبولة في حالة شراء كميات قليلة من السلع التي تتخصص تلك الشركات بإنتاجها وتصديرها كما يحصل مثلاً في تجهيز معمل بالمواد الكيماوية

عضو اللجنة - هل يقتصر عمل لجنة المشتريات على إجراء المفاوضات واختيار العرض المناسب من حيث السعر والنوعية؟

الخبير - لا أبداً على اللجنة أن تعد تقريراً تبين فيه سير المفاوضات وبيان جوانب القوة وجوانب الضعف في العرض الذي تم اختياره، مثلاً إصرار المجهز على عدم تقديم خدمات ما بعد البيع أو أن السعر المقدم من قبله كان أعلى الأسعار المنافسة لكن النوعية أفضل ومدة التجهيز أقل من بقية المجهزين.

عضو اللجنة - وإذا لم يقتنع الرئيس الأعلى بالعرض الذي تم اختياره؟

الخبير - يمكن إعادة التفاوض.

عضو اللجنة - وهل في إعادة المفاوضات فائدة للمؤسسة؟

الخبير - الوقت مهم إذا كانت السلع المراد استيرادها موسمية هل تستطيع تأجيل شراء المنتجات الزراعية خارج مواسم إنتاجها؟

على لجناتكم أن تشتري السلعة أو المادة بالسعر المناسب وبالكمية المناسبة وبالنوعية المطلوبة وفي الوقت المناسب.

عضو اللجنة - يبدو أنا لا أصلح لعضوية لجنة المشتريات لذلك سأطلب من رئيس المؤسسة تنسيبي إلى لجنة فتح عروض المجهزين.

الخبير - رأيك صحيح. أبدأ بفتح العروض وتعرّف على المناقصة وشروطها وأنواعها وكيفية تسعيرها. أتمنى أن تكون عضوًا متميزًا في لجنة المشتريات الحكومية في المستقبل القريب.

20 كانون الأول 2015

حوار حول تأسيس مشروع صناعي بين مهندس مدني وخبير اقتصادي

المهندس: أستاذ علمت بأن هناك مبادرة من البنك المركزي العراقي بمنح قروض بفائدة وشروط ميسرة لإقامة مشاريع في قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والخدمات الأخرى.

الخبير: هذا صحيح.

المهندس: أريد أن أعرف معلومات عن المشروع الصناعي.

الخبير: بصورة عامة المشروع الاقتصادي هو تجمع إنساني يهدف من خلال العمل الجماعي إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة خلال فترة معينة وفي مكان معين، متبعًا في ذلك طريقة معينة للإنتاج وتنظيمًا خاصًا للعمل.

المهندس: أنا كمهندس أريد أن أعرف ما هو دوري في المشروع كمنظم؟

الخبير: إذا تقصد المنظم بمعنى entrepreneur فإن المنظم هو العنصر الديناميكي والمحرك للإنتاج، وكانت النظرية الاقتصادية التقليدية تجعل من المنظم مركز السلطة، وهو يستمد وضعه من خلال طبيعته المزدوجة كمالك ومدير للمشروع في نفس الوقت فليس هناك فصل في النظرية التقليدية بين الإدارة والملكية. وهذا الفصل قد يكون مناسبًا في المشروعات الصغيرة أو الحرفية لكن في الوقت الحاضر أصبح المشروع الاقتصادي وحدة جماعية وانتهى عصر المنظم الفرد والمشروعات الحرفية. اليوم أساس الإدارة والسلطة هي طبقة المديرين والمخططين التي ليس لها نصيب في رأس المال أو ان يكون نصيبها صغيراً وهي لا تحصل على الأجر فقط بل لها نصيب من الأرباح لتدعيم الدافع المادي لانتمائها للمشروع.

المهندس: أستاذ عَفَّوا هذا التطور في الإدارة حصل نتيجة ظروف التقدم الفني والاختراع وحصل أساسًا في الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسية ذات التكنولوجيات المتقدمة.

الخبير: نعم. أصبت كبد الحقيقة كما يقولون.

المهندس: بصراحة هل تنصحي لأخذ قرض من الدولة لإقامة مشروع صناعي؟

الخبير: هذا خبر جيد.

المهندس: من أين أبدأ؟ كيف أبدأ؟

الخبير: يجب أن تعلم أولاً وقبل كل شيء أن المستثمر أو الصناعي لا يتخذ قراراته أو يضع خطته بصورة عشوائية وإنما يقوم بحسابات مسبقة للتكاليف وتوقعات الإنتاج والمبيعات والعائد المتوقع من نشاطه. للأسف، بعض الأشخاص الراغبين بالحصول على إجازة تأسيس مشروع صناعي يلجؤون إلى بعض المكاتب لتزويدهم بدراسة جدوى اقتصادية أو جدوى فنية وهمية (يعني ترهيم أرقام). وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى رأي الدكتور أحمد ابراهيم علي في كتابه (الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي). أقرأ لك ما يقوله نصًا ص ٢١٤ (المستثمر الخاص يتخذ قراره استنادًا إلى توقعاته عن العوائد والمخاطرة وتتكون التوقعات بآليات سايكولوجية وذهنية ومن خلال معالجة معلومات ولا تستند بالضرورة إلى منهج رصين.

من الطبيعي أن تتأثر توقعات المستثمر حول العائد بالمستويات المتحققة فعلاً على رأس المال في الأنشطة القائمة والتي تماثل ما تؤدي إليه الفرص الاستثمارية المعروضة أمامه. ولهذا السبب ليس من المنتظر إقدام رجال الأعمال على إقامة معامل صناعية جديدة يوجد صنفها معطلاً عن التشغيل أو يشتغل بكفاءة واطئة ويتكبد خسائر) - المهم، بالنسبة إليك وأنت مهندس، أن تعرف هذه الفكرة أو المعادلة البسيطة وتتلخص بالتالي: (نقود- سلع- نقود). معنى ذلك أن المشروع الذي ترغب بتأسيسه هو تجمع مالي أو نقدي لقوى اقتصادية

واجتماعية. هذا التجمع يعمل على أن تتحول هذه النقود إلى سلع عن طريق الإنتاج وبواسطة المبادلة التجارية يمكن أن تعود هذه السلع إلى القوى الاقتصادية السابقة نفسها في شكل نقود.

المهندس: كيف يتحدد النشاط الإنتاجي للمشروع؟

الخبير: يتحدد النشاط الإنتاجي للمشروع على أساس الوظائف التي يقوم بها طبعًا. وظائف أي مشروع يتم من خلال الوحدات والأقسام التي يتكون منها، وهذه الوظائف عبارة عن خدمات إنتاجية أو فنية أولاً وخدمات مالية وإدارية ثانيًا وخدمات تجارية ثالثًا على أن التعاون بين هذه الأقسام أو القطاعات ضرورة تكاملية.

المهندس: أرجو المزيد من التوضيح لطبيعة عمل الأقسام المختلفة في المشروع الصناعي على سبيل المثال.

الخبير: القطاع الإنتاجي يقوم بعملية تجميع عناصر الإنتاج ويراقب حجم الإنتاج ودرجة الجودة وهذا القطاع لا يستطيع ممارسة عمله والقيام بوظيفته إلا إذا قام القطاع المالي والإداري بعملية التمويل والتنظيم الإداري لعملية الإنتاج. وإلى جانب هذين القطاعين لدينا القسم أو القطاع التجاري الذي يتولى مهمة تسويق منتجات المشروع، وعلى القطاع التجاري أيضًا مهمة الشراء من الأسواق ومن المشروعات الأخرى التي تتضمن المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي يحتاج إليها المشروع للقيام بوظائفه.

المهندس: هل يمكن أن تحصل منافسة أو تعارض بين أقسام المشروع الصناعي؟

الخبير: هذا سؤال عملي. باختصار، القسم الفني أو الإنتاجي يهتم بمزايا الإنتاج ويعطي الأولوية لزيادة الإنتاجية وتحقيق التقدم الفني وتحسين جودة السلع. أما القسم المالي والإداري فشغله الشاغل مواجهة مشكلة النفقات المتزايدة نتيجة نمو المشروع مما يتطلب البحث عن مصادر التمويل. والقسم المالي يحاول دائمًا ضغط النفقات وزيادة الأرباح. أما القطاع أو

القسم التجاري فإن حياة المشروع واستمراره يتوقف على قدراته ومبادراته لتصريف منتجات المشروع وخدماته والقسم التجاري ينصب اهتمامه على القوى الاجتماعية الخارجية من مستهلكين وموردين ومشروعات منافسة.

المهندس: كيف تتحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع الصناعي؟

الخبير: لا يمكن أن نتصور وجود مشروع يعمل بطاقة إنتاجية لانهائية فكل مشروع طاقته الإنتاجية المقدر أو المفترضة أو المصممة وعليه أن يكيّف نفسه على أساس طاقته. أما كيف تتحدد هذه الطاقة فإنها تتحدد حسب الغرض من قيام المشروع وفي نطاق عناصر الإنتاج وخاصة السلع الرأسمالية والخطة الإنتاجية التي يضعها ويتبعها. وكما تعلمون فإن الطاقة الإنتاجية هي عدد الوحدات التي يمكن إنتاجها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. وتعتبر توقعات الطلب الكلي ومعرفة الوضع التنافسي نقطة البداية عند تحديد هذه الطاقة. ومن المفضل أن تكون الطاقة الإنتاجية للمشروع أكبر من تقديرات الطلب حتى يتم تلبية الطلب لعدة سنوات، ولا ينبغي أن يكون مستوى استغلال طاقة المشروع أقل من نقطة التعادل.

المهندس: ما هي نقطة التعادل؟

الخبير: نقطة التعادل تتحقق عندما تكون إيرادات المبيعات مساوية لتكاليف الإنتاج.

المهندس: هل يمكن تقدير المبيعات؟

الخبير: يتم تحديد الوحدات المنتجة وكذلك الإيرادات وتطورها خلال عمر المشروع وفقا لنمو الطلب المتوقع.

المهندس: لابد أن المشروع في سبيل القيام بوظائفه سيتكبد الكثير من النفقات.

الخبير: نعم مجموع هذه التكاليف أو النفقات تمثل الكلفة الكلية للمشروع.

والنفقات الكلية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي: النفقات الثابتة، وهذه تمثل تكلفة خدمات الإنتاج المرتبطة بالطاقة المقدرة أو الافتراضية في المشروع؛ ثم لدينا النفقات أو التكاليف المتغيرة والمرتبطة بشكل نسبي بالتغير في حجم الإنتاج أي أنها ترتبط مباشرة بالطاقة الفعلية في المشروع وبصرف النظر عن طاقته الافتراضية وتحدد كميتها بقدر كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج حجم معين من الناتج وكلما تغير هذا الناتج بالنقصان أو الزيادة تغيرت هذه النفقات في نفس الاتجاه وبنفس النسبة.

المهندس: أفهم من كلامك بأن التكاليف المتغيرة قابلة للتجزئة في حين أن التكاليف الثابتة غير قابلة للتجزئة.

الخبير: كلامك مضبوط فالتكاليف الثابتة لا تتغير بتغير الطاقة الفعلية في المشروع أي بتغير حجم الإنتاج ومن ثم فهي غير قابلة للتجزئة وتؤدي وظائف مستمرة وتشمل الأصول الطبيعية طويلة الأجل من المباني والآلات. وهذه النفقات لا يمكن إنقاصها إلا بإنقاص الطاقة المقدرة للمشروع، وهو ما يعني تغير هيكله التكنولوجي والاقتصادي ككل. ومن جانب آخر فإن زيادة التكاليف الثابتة يعني التوسع الاستثماري.

المهندس: هل من الضروري القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية؟

الخبير: هناك مبررات وميزات توضح أهمية القيام بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لأي مشروع تعني جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري وعرضها بأسلوب منطقي وبشكل يساعد في الوصول إلى قرار فني واقتصادي بشأن مدى قدرة المشروع على تحقيق الهدف من انشائه. وتشمل هذه الدراسة:

■ دراسة السوق

- التحليل الفني والهندسي
- التحليل المالي والاقتصادي
- التحليل الإداري وبرنامج تنفيذ المشروع

وتشكل هذه الدراسة الأساس الذي يجب أن يتخذ في ضوءه قرار الاستثمار في أي مشروع.

المهندس: ما المعلومات والبيانات المطلوبة لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية؟

الخبير: تشمل البيانات المطلوبة:

- الجوانب التسويقية (بيانات عن الطلب - الاستيرادات والصادرات - الإنتاج المحلي - السكان - دخل الفرد - الوضع التنافسي -- الخ
- المعلومات الفنية الخاصة بتقنية الإنتاج والآلات والمعدات اللازمة للمشروع
- متطلبات الحكومة للموافقة على المشروع
- توفير التمويل والحوافز التشجيعية التي تقدمها الدولة

المهندس: أريد منك بعض النصائح قبل البدء بتأسيس مشروع صناعي.

الخبير: نعم الدين النصيحة. نقطة البداية من السوق. عليك أن تجمع المعلومات الدقيقة عن حجم السوق العراقية من الناحيتين الكمية والنوعية للسلع أو السلعة التي تقرر تصنيعها. مصادر المعلومات المتاحة هي:

- دائرة إحصاء التجارة في الجهاز المركزي للإحصاء (الاطلاع على تفاصيل المواد Items وليس مجموعات سلعية Groups
- اتحاد الصناعات العراقي
- غرف التجارة
- دائرة تطوير القطاع الخاص - وزارة التجارة

- الاسواق المحلية للاطلاع على السلع الصناعية المعروضة للبيع ومناقشتها (بلد الإنتاج)
- الهيئة الوطنية للاستثمار.

المهندس: شكرًا.

الخبير: لا شكر على واجب.

المصادر

- ١- الورشة في إعداد دراسات الجدوى- إعداد الإدارة الاقتصادية والبحوث - الغرفة التجارية الصناعية- المنطقة الشرقية - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م
- ٢- الدكتور مصطفى رشدي شيحة - البناء الاقتصادي للمشروع - دراسة في اقتصاديات المشروعات من خلال النظم الاقتصادية المقارنة - المشروع الرأسمالي - المشروع الاشتراكي - المشروع الدولي - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٠
- ٣- الدكتور احمد بريهي علي - الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي - بيت الحكمة - جمهورية العراق - بغداد ٢٠١١

حوار حول تمويل التجارة الخارجية للعراق بين موظف وخبير اقتصادي

الموظف: أستاذ أنا عملت في البنك المركزي لمدة طويلة ولدي سؤال حول تمويل التجارة الخارجية.

الخبير: أين كنت تعمل؟

الموظف: كنت أعمل في مديرية الإحصاء في البنك المركزي.

الخبير: ماذا كان عملك؟

الموظف: في البداية كان البنك يضع تخصيصات الاستيراد، كنا نقسمها إلى سلع الاستهلاك الجاري والسلع المعمرة أو كما كنا نسميها سلع الاستهلاك الدائم والسلع الإنتاجية. لكل مجموعة من هذه السلع كان البنك المركزي يخصص مبالغ معينة ويرسلها إلى وزارة التجارة لأخذها بنظر الاعتبار عند وضع منهج الاستيراد السنوي.

الخبير: كيف تتعامل وزارة التجارة مع هذه السقوف العليا للاستيراد؟

الموظف: في الواقع كانت هناك لجنة لإعداد منهج الاستيراد تضم ممثلين عن وزارة التجارة والبنك المركزي وغرفة تجارة بغداد ومديرية الكمارك العامة واتحاد الصناعات، مهمتها توزيع التخصيصات الاستيرادية على المواد والفقرات الاستيرادية مستعينة بالتبويب السلعي لتعريفه بروكسل.

الخبير: كيف يتم التوزيع؟

الموظف: كانت وزارة التجارة تعتمد آنذاك على تصنيف التجار المستورين حسب الاختصاصات التجارية. مثلاً، مجموعة من التجار متخصصة باستيراد البقوليات (الحمص والعدس والفاصوليا)، ومجموعة متخصصة باستيراد المواد الإنشائية (الحديد والخشب)، ومجموعة متخصصة باستيراد الشاي والسكر، وأخرى متخصصة باستيراد الأقمشة، ومجموعة أخرى متخصصة باستيراد الملابس الجاهزة، ومجموعة أخرى متخصصة باستيراد السلع الكهربائية، وأخرى متخصصة باستيراد السيارات، مجموعة متخصصة باستيراد المكائن والمعدات اليدوية وهكذا. إضافة إلى وجود شعبة لاستيرادات الدوائر الحكومية.

الخبير: هل كان هذا النظام يعمل بصورة جيدة؟

الموظف: طبعاً لم يكن النظام الاستيرادي مثالياً. مثلاً، تاجر متخصص في تجارة أقمشة الموبيليا يمنح إجازة لاستيراد الأقمشة النسائية. ماذا يفعل؟ يقوم ببيع إجازة الاستيراد إلى مستورد للأقمشة النسائية ويعرض نفسه للمسؤولية القانونية. والأهم من ذلك أن التجار المتعاملين في السوق المحلية كانوا تجاراً متخصصين وأكثر قدرة على تقدير الطلب على السلع التي يتعاملون بتجارتها من الموظف الذي يقوم بإعداد تقديرات الطلب والحاجة المحلية إلى استيراد السلع المختلفة من الخارج على وفق الأساليب الإحصائية لتقدير الطلب وتخطيط المبيعات. والأهم من كل ذلك أن تبويب منهاج الاستيراد خلال المدة ١٩٦١-١٩٧٣ لم يكن شاملاً لجميع السلع التي تحتاجها السوق المحلية، فمجموعة سلع الاستهلاك كانت مقسمة إلى مجموعتين هما سلع الاستهلاك الجاري تضم ستة فصول رئيسية مقسمة إلى فقرات رئيسية وثانوية يبلغ عددها ٢٣٠ فقرة تمثل كل منها سلعة أو مجموعة سلعية. و السلع الاستهلاك الدائم تضم ستة فصول مقسمة إلى فقرات يزيد عددها على ٩٠ فقرة. أما سلع الإنتاج فهي مقسمة إلى خمسة فصول وإلى فقرات إحصائية عددها ١٩٤ فقرة. وعملياً كان تبويب منهاج الاستيراد يختلف عن التبويب المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في إعداد الإحصائيات عن تجارة العراق الخارجية (تعريفه بروكسل لغاية عام ١٩٦٩ والتصنيف القياسي الدولي الموحد المعدل) منذ سنة ١٩٧٠

الخبير: ما الذي تريد معرفته بالضبط؟

الموظف: في الحقيقة أريد أن اعرف كيفية تمويل التجارة الخارجية؟

الخبير: هذه قصة طويلة ومع ذلك أبين لك ما يلي:

١- في بداية تأسيس الحكم الوطني وضع العراق تحت الانتداب البريطاني الذي بدأ بعد الحرب العالمية الأولى وأصبح خاضعاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية للسياسة العامة لبريطانيا التي اتبعت سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية، فلم تكن هناك أية رقابة حكومية وكانت سلطة الاحتلال تفرض بعض الرسوم الكمركية هدفها الأساس حماية السلع المستوردة من بريطانيا من منافسة السلع المستوردة من ألمانيا واليابان، واستمرت هذه السياسة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية وتحول الإنتاج العالمي إلى الإنتاج الحربي.

٢- في ٣/١٠/١٩٣٢ أعلن استقلال العراق وتحرره من الانتداب البريطاني وانضم إلى عصبة الأمم كعضو كامل.

٣- صدر مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ الذي حوّل في مادته الأولى جواز إصدار الأنظمة لأغراض منع وتقييد ومراقبة استيراد البضائع والمنتجات، وكذلك اتخاذ إجراءات لمراقبة كميات البضائع المستوردة على اختلاف أنواعها وإحصاءها وتحديد أسعارها.

٤- في ٢٨/٥/١٩٤٥ تم عقد الاتفاقية العراقية البريطانية للعملة النادرة تضمنت ثلاثة مبادئ وهي:

- أ- اتخاذ كافة التدابير التي تسهل الاستيراد من بريطانيا إلى العراق.
- ب- تحديد العملات النادرة بالدولار الأمريكي والدولار الكندي والفرنك الفرنسي.
- ج- تقوم بريطانيا بتخصيص مبالغ من العملات النادرة لإنفاقها خلال مدة معينة في استيراد بعض السلع الضرورية التي يتعذر استيرادها من بريطانيا والكتلة الإسترلينية (أي الاقطار ذات العملات غير النادرة)، وأصبح الاستيراد من بلدان العملات النادرة خاضعاً لقيود الإجازة. وتم

بموجب بيان وزارة التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ اشترط أن تكون المواد على اختلاف أنواعها خاضعة لإجازة الاستيراد من وزارة التموين.

الموظف: ولكن مناهج الاستيراد السنوية التي وضعت بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وخطط التجارة الخارجية التي وضعت بعد تأميم عمليات شركات النفط الأجنبية لم تركز على تنمية الاقتصاد العراقي الصناعي والزراعي.

الخبير: أنت على حق. لم يتم توجيه نسبة كبيرة من الفوائض المالية من العملة الأجنبية (الدولار) في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل استصلاح الأراضي الزراعية والتوسع في إنتاج الحنطة والشعير والاهتمام بالإنتاج الحيواني وإنتاج الخضر والفواكه وتطوير بساتين النخيل. بدلاً من ذلك تم فتح باب الاستيراد على مصراعيه لاستيراد مختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية. خذ مثلاً، بدلاً من الاعتماد على النفس في تغطية الحاجة المحلية من الفواكه والخضر أصبح المواطن العراقي يفضل اقتناء الخضر والفواكه المستوردة من الدول العربية المجاورة. هذا الوضع ما زال قائماً لهذا اليوم.

الموظف: اليوم لدينا نافذة لبيع العملة الأجنبية (الدولار) من قبل البنك المركزي لتمويل استيرادات القطاع الخاص لأغراض الاستيراد من الخارج.

الخبير: (مقاطعا) نعم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى هذه الساعة تتبع الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة التوسع في الاستيراد كحل لمعالجة ظاهرة التضخم.

الموظف: أستاذ لم تجب على سؤالي حول تمويل التجارة الخارجية.

الخبير: لكي أكون أقرب إلى الدقة في جوابي سأنقل إليك ما كتبه الدكتور مظهر محمد صالح حيث كتب يقول في مقاله "تراكم الاحتياطي الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية - النموذج العراقي" المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ما يلي نصاً:

ينصرف مفهوم تمويل التجارة Trade Finance إلى العلم الذي يصف إدارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية، وإن الاطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التأمين ومجهزو الخدمات الأخرى. ثم يقول:

التاريخ الاقتصادي للعراق الحديث قد أشرّ تلازمًا واضحًا في حركة تمويل التجارة ومستوى تراكم الاحتياطي الرسمي للبلاد حيث مولت موارد النفط الريعية خلال السنوات السنتين الأخيرة ما نسبته ٩٥ بالمائة من احتياجات البلاد للعملة الأجنبية في تمويل التجارة وبنسبة لا تقل عن ٨٥ بالمائة في تمويل إيرادات الموازنة العامة في أفضل سنواتها خلال العقود الأربعة الأخيرة.

الموظف: شكرًا جزيلاً.

الخبير: لك الشكر.

حوار حول بعض جوانب التجربة الصينية بين موظف مصرفي وخبير اقتصادي

الموظف المصرفي راجياً من الخبير الاقتصادي الحوار حول بعض جوانب التجربة الصينية في الربع الأخير من القرن العشرين.

الخبير: تفضل ماذا في جعبتك؟

الموظف المصرفي: عفواً، أنا كمصرفي من خلال متابعتي بأن ما حصل في الصين من نمو وازدهار يعود إلى حد كبير للنظام المصرفي في الصين الذي تعود ملكيته للدولة.

الخبير: نعم. ما تقوله صحيح. لكن لنتكلم من البداية. في شهر كانون الأول عام ١٩٧٨ أعلنت القيادة الصينية بزعامة دينغ جياو بينغ برنامج إصلاح شامل وذلك إثر وفاة ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦.

الموظف المصرفي: يبدو أن برنامج الإصلاح في الصين تزامن مع التحول إلى الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة.

الخبير: نعم. ربما حصل ذلك مصادفة إذ كانت الصين تسعى إلى إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق.

الموظف المصرفي: ما الذي عمله الزعيم الصيني دينغ جياو بينغ؟

الخبير: حسب الدراسات التي اطلعت عليها ومنها دراسة (ديفيد هارفي) أستاذ علم الأناسة المتميز في مركز خريجي جامعة مدينة نيويورك في كتابه (الليبرالية الجديدة - موجز تاريخي)، نقله إلى العربية مجاب الإمام، حيث يقول في الصفحة ٢٠٠ ما يأتي:

(ركز دنغ على أربع تحديثات في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم والدفاع، وسَعَتْ الإصلاحات إلى استغلال قوى السوق والاستفادة منها ضمن الأطر العامة للاقتصاد الصيني وكانت الفكرة أساساً تحفيز المنافسة بين الشركات التي تملكها الدولة على أمل تفعيل الابتكار والنمو ثم أدخلت آليات أسعار السوق لكن هذه العملية كانت أقل أهمية بكثير من تخفيف مركزية السلطة وتقويض المزيد من الصلاحيات السياسية-الاقتصادية إلى المناطق والاقاليم المحلية بشكل متسارع).

الموظف المصرفي: حسب معلوماتي فإنه تم فتح الصين أمام التجارة والاستثمار الاجنبيين.

الخبير: نعم. تمّ ذلك ولكن تحت إشراف الدولة الصارم، وكان هدف هذا الانفتاح على الخارج الحصول على التكنولوجيا الحديثة وكسب احتياطات كافية من النقد الأجنبي لشراء المعدات والأدوات الضرورية لدعم النمو الاقتصادي الداخلي.

الموظف المصرفي: هل أن ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية في الصين تتمثل فقط في التحول إلى اقتصاد السوق؟

الخبير: لا، لقد حدث في الصين تحول في العلاقات التطبيقية وعلاقات الملكية الخاصة وكل الترتيبات المؤسساتية الأخرى التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي.

الموظف المصرفي: يقال بأن الصين اتخذت مسارها الخاص نحو الاشتراكية بخصائص صينية فماذا يعني ذلك؟

الخبير: حسب ما يذكره (ديفيد هارفي) في كتابه أنف الذكر فإن الصين تجنب (مسار الخصخصة الفورية) أو (علاج الصدمة)، الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإجماع واشنطن على روسيا وأوروبا الوسطى في التسعينيات، مما مكّنها من تقادي الكوارث الاقتصادية التي حلت بتلك الدول.

إن مسار التطور العملي الذي اختطته الصين ينسجم مع هدفها بمنع تشكّل أية سلطة طبقية رأسمالية تؤلف كتلة أو جبهة متماسكة داخل الصين. كذلك حدّت الحواجز التي أقامتها الدولة بوجه استثمارات الحافظة الأجنبية بشكل فاعل من سلطات رأس المال المالي العالمي وقدرته في التأثير على الدولة الصينية. كما أن رفض الصين السماح بأشكال الوساطة المالية الأخرى عدا البنوك الحكومية - مثل أسواق الأسهم والسندات ورأس المال - جرّد رأس المال من أحد أسلحته المفتاحية ضد سلطة الدولة. ويبدو بطريقة مشابهة أن المحاولة الدائمة للحفاظ على بُنى ملكية الدولة وعدم المساس بهيكليتها العامة في أثناء تحرير أطرها الإدارية منحها استقلالية ذاتية توحى أيضًا بمحاولة منع تشكل طبقة رأسمالية).

الموظف المصرفي: ماذا عن السياسات التجارية التي اتبعتها الصين؟

الخبير: اتبعت الصين سياسة (الباب المفتوح) والتي تشمل التحرير التدريجي لنظام التجارة والسعي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإرسال الطلبة والدارسين الأكاديميين الصينيين لإجراء البحوث والدراسة في الخارج، واستقبال الخبراء والدارسين والعلماء والمستشارين الاجانب. ويذكر الدكتور شانغ جين وي كبير الزملاء ورئيس دراسات القرن الجديد في مؤسسة بروكينجز في الولايات المتحدة في دراسته (العولمة والتجربة الاسيوية) المنشورة ضمن وقائع الندوة (العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية) المنعقدة في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ١٨-١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠ التي نظمها صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية، يذكر الباحث الآتي:

لقد كان النظام التجاري في الصين قبل ١٩٧٨ نسخة متطرفة من نظام إحلال الواردات - هناك بعض الخصائص قبل الإصلاح:

- تجارة تحتكرها الدولة بواسطة مؤسسات تجارية تابعة لها علمًا بأنه لم يكن في استطاعة أية شركة صينية استيراد أو تصدير سلع دون وساطة المؤسسات التجارية الحكومية.

- عدم وجود صلة وثيقة بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية فقد كانت المؤسسات التجارية الحكومية تشتري السلع المعدة للتصدير من مؤسسات تجارية صينية بسعر يحدد مسبقًا في خطة حكومية ثم تبيعها في السوق العالمية بالسعر السائد. كذلك، كانت المؤسسات التجارية الحكومية تشتري السلع المستوردة بالسعر العالمي ثم تبيعها في السوق الصينية بسعر يحدد سلفًا وفق خطة تضعها الدولة.

- كان النقد الأجنبي يخضع لسيطرة مُحكمة وكانت الدولة تحتجز جميع إيرادات النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات ولم يكن من الممكن استيراد السلع اللازمة إلا إذا كانت جزءًا من خطة الدولة.

- منذ سنة ١٩٧٩، أولًا- تحولت الشركات التجارية الحكومية إلى شركات غير مركزية فأصبح بإمكان الفروع الإقليمية اتخاذ قراراتها الخاصة بالتصدير والاستيراد وهو ما يخضع جزئيًا لخطة حكومية وسمح لكثير من الحكومات الإقليمية أن تنشئ مؤسساتها الخاصة للتصدير والاستيراد. وبمرور الوقت سمح لكيانات غير مملوكة للدولة أن تنشئ شركات تجارية. ثانيًا- تم بمرور الوقت تخفيف القيود على النقد الأجنبي، ففي أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٤ ألغى سعر الصرف المزدوج الذي كان بمثابة عقاب للتجارة التي تتم خارج إطار الخطة الحكومية.

الموظف المصرفي: حسب بعض التقديرات بأن هناك تفاوت كبير في الدخل الحقيقي بين الريف والمدينة في الصين وأن هذا التفاوت أعلى من أي بلد آخر في العالم.

الخبير: نعم. في كتاب الدكتور ديفيد هارفي، الذي أشرت إليه سابقًا، تأكيد على (الظروف الصعبة في القطاع الريفي، وحالة عدم الاستقرار التي تولدها تبقى واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها الحكومة الصينية). وهناك مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن. وحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد العمال المهاجرين من المناطق الريفية للعمل في المدن في تزايد

مستمر و (يتوقع الخبراء الحكوميون ارتفاع عدد المهاجرين إلى ٣٠٠ مليون بحلول العام ٢٠٢٠ و ٥٠٠ مليون مهاجر في نهاية المطاف - ديفيد هارفي - مصدر سابق).

الموظف المصرفي: شكرًا.

الخبير: الشكر لك.

حوار حول حماية الصناعة الوطنية بين موظف جمركي متقاعد وخبير اقتصادي

الموظف: صباح الخير أستاذ.

الخبير: صباح النور.

الموظف: أنا موظف سابق في مديرية كمرك بغداد وأتذكر عمك في وزارة التجارة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الخبير: هذا صحيح. ماذا تتذكر؟

الموظف: أتذكر أن وزارة التجارة كانت مهتمة بحماية الصناعة الوطنية آنذاك.

الخبير: نعم. تألفت اللجنة الدائمة لحماية الصناعة الوطنية في بداية ستينيات القرن الماضي برئاسة ممثل عن وزارة التجارة وعضوية ممثلين عن وزارة الصناعة واتحاد الصناعات العراقية وغرفة تجارة بغداد والمديرية العامة للكمارك العراقية.

الموظف: ما هي آلية عمل لجنة الحماية آنذاك؟

الخبير: في الحقيقة كانت هناك جهات نظر مختلفة، فممثل غرفة تجارة بغداد يقدم تقريراً يتضمن معلومات عن السلع المستوردة ومناشئها ونوعياتها وأسعارها المحلية وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بعدد المستوردين في حين يعرض على اللجنة اسم المشروع الصناعي طالب الحماية ومدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي وبعد دراسة جهات النظر المختلفة تتخذ اللجنة قرارها بالتوصية أما بمنح المشروع الصناعي حماية كمية كلية

بمنع الاستيراد من السلع التي يكفي إنتاجها لسد الحاجة المحلية أو حماية كمية جزئية بتخفيض تخصيصات الاستيراد في المنهج السنوي للاستيراد أو التوصية بحماية سعرية من خلال فرض رسوم إضافية من خلال التعريف الكمركية.

الموظف: لكن على ما أتذكر إن سياسة حماية المنتجات المحلية قد تعرضت إلى انتقادات شديدة وذلك لمساهمتها في رفع الأسعار في السوق المحلية مما يؤثر على دخول المستهلكين، ولأن تلك الحماية لم تكن موقوتة أو محددة بمدة معينة يتم رفعها بعد تحسين الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، كما أن تلك المنتجات التي تمتعت بالحماية كانت تقتصر إلى جودة النوعية ولم تستطع المنافسة أو ولوج الاسواق الخارجية.

الخبير: ما تفضلت به صحيح وأنا اتفق معك كل الاتفاق ولكن لا تنسى أن تطبيق نوع من الحماية المدروسة ضمن استراتيجية للتنمية المستدامة من شأنه أن يحقق فوائد كثيرة في تنويع الإنتاج والحصول على موارد إضافية للموازنة العامة والحد من البطالة وتوسيع الصادرات من المنتجات المحلية وتطوير خبرات العاملين الفنية والإدارية خاصة وأن العراق من البلدان النامية وما يزال في بداية مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الموظف: من الملاحظ أن دول الجوار (خاصة إيران وتركيا) تقدم لصادراتها إلى العراق أنواع الدعم وإغراق السوق العراقية بأنواع السلع الاستهلاكية وبعضها رديء النوعية في حين لا نرى بادرة أمل لتنظيم الحياة الاقتصادية في بلدنا وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردنا الاقتصادية المتاحة.

الخبير: لا يخفى عليك إن أهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي كانت وما تزال تتمثل في الاعتماد الشديد على الخارج حيث يسيطر قطاع النفط الخام المصدر لتوليد الدخل وكمصدر لتوفير النقد الأجنبي لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج.

الموظف: قامت الحكومة بتشريع قانون جديد للتعريف الكمركية لكن للأسف قامت حكومة إقليم كردستان بعرقلة تنفيذ هذا القانون.

الخبير: نعم. لا بد من حل جميع المشاكل بين المركز والإقليم. وأود أن أشير هنا أن قضية الصادرات أصبحت في مقدمة أولويات صانعي السياسات التجارية خاصة في الدول النامية. لقد تغيرت فلسفة الإنتاج من إحلال الواردات Import Substitution في السوق المحلية إلى فلسفة الإنتاج من أجل التصدير وغزو الأسواق الدولية لتحقيق أعلى معدلات التشغيل وزيادة الموارد من العملات الأجنبية.

الموظف: هل يمكن تحقيق حماية الإنتاج المحلي في ظل الاتفاقات الدولية الحالية؟

الخبير: هذا سؤال جيد. نعم يمكن حماية الإنتاج المحلي في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. يمكن تحقيق الحماية للإنتاج المحلي بطرق مختلفة على أن التعريف الكمركية هي الوسيلة الرئيسية المشروعة في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية لحماية الإنتاج المحلي والتي تحقق أيضاً موارد إضافية للموازنة العامة ومن الضروري تحصين الجهاز الإداري وبالأخص الجهاز الإداري الكمركي من اختراقات الفساد والمفسدين. وبخصوص تنمية الصادرات العراقية المحلية عدا النفط الخام يرى بعض الاقتصاديين ضرورة إجراء دراسة مقارنة لسعر صرف الدينار العراقي مقابل كل من الليرة التركية والريال الإيراني. وهناك أيضاً ضرورة لقيام الحكومة ببناء مدن صناعية لتحفيز القطاع الخاص للتوطن والاستثمار داخل البلد بدلاً من الهروب إلى الخارج.

الموظف الكمركي: شكراً جزيلاً.

الخبير: شكراً.

حوار مع الأستاذ غانم العنّاز* حول مصافي النفط واستيرادات العراق من المنتجات النفطية

تقديم

هناك جوانب في صناعة النفط العراقي تستحق البحث المستمر عنها للكشف عن معضلات ظاهرة وأخرى خفية في تاريخ هذه الصناعة، والتي تشكل القاعدة الرئيسية للاقتصاد العراقي. ومحاولة أولية لولوج هذا المجال لجأت إلى إجراء حوار مع الأستاذ غانم العنّاز باعتباره واحدًا من خبراء النفط العراقيين المعروفين، وعرضت عليه الأسئلة التالية، وقد تفضل مشكوراً بالإجابة عليها.

21 تموز 2018

الأسئلة

السؤال الأول- في ثلاثينيات القرن العشرين تم تأسيس مصفى الوند وتبع ذلك تأسيس مصافي أخرى للنفط من أهمها مصفى الدورة في بغداد سنة ١٩٥٢ وبأشر بالإنتاج سنة ١٩٥٥ وكان العراق مصدرًا للمنتجات النفطية قبل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية. أما اليوم فقد أصبح العراق مستوردًا لهذه المنتجات وخصوصًا البنزين والديزل على الرغم من الزيادة المتواصلة في إنتاج النفط الخام. السؤال: ما هي أسباب التخلف في صناعة المنتجات النفطية؟ هل هناك أسباب فنية أو إدارية تقف حائلًا دون التوسع في هذه الصناعة الحيوية أو على الأقل تطوير وإعادة تأهيل مصافي النفط القائمة بالإنتاج حاليًا والتوقف عن هدر العملة الأجنبية في استيراد هذه المنتجات من الخارج؟

السؤال الثاني- تشير المعلومات إلى أن عدد سيارات القطاع الخاص في العراق (الخصوصي والأجرة والحمل) المسجلة في دوائر المرور لسنة ٢٠١٦ نحو ٦,٢ ستة ملايين ومئتي ألف سيارة (عدا محافظات إقليم كردستان - أربيل وسليمانية ودهوك) الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة المحلية إلى المشتقات النفطية والتي يقدرها البعض بحو ٦٠٠ ستمائة ألف برميل يوميًا يستخدم جزءً كبير منها في توليد الطاقة الكهربائية، فلماذا لا يتم تخصيص كمية معينة من النفط الخام العراقي في إنتاج المشتقات النفطية التي يتم استيرادها من الخارج بمليارات الدولارات الأمريكية . كيف تعلقون على ذلك؟

السؤال الثالث- تشير المعلومات إلى رداءة نوعية البنزين المنتج محليًا والذي أصبح لا يستعمل في السيارات الحديثة، كما أن المنتجات النفطية المستخلصة من برميل النفط الخام تبلغ بحدود ٥٠ بالمائة في حين أن النسبة تصل إلى ٨٠ - ٨٥ بالمائة في الدول المتقدمة. ما هي أسباب هذا التفاوت؟

أية معلومات أخرى ترون إضافتها بخصوص تاريخ الصناعة النفطية في العراق.

رد الأستاذ غانم العنّاز

الأستاذ الفاضل فاروق يونس

شكرًا لطرحك أسئلتك المهمة حول مصافي النفط العراقية. أدرج أدناه الأجوبة عنها باختصار.

1 - السؤالين الأول والثاني

كانت شركة نفط خانقين المحدودة صاحبة الامتياز لحقل النفطخانة قد اتفقت مع الحكومة العراقية لإنشاء مصفى للاستفادة من نفط ذلك الحقل لتزويد السوق المحلية بالمنتجات النفطية ليتم على إثر ذلك إنجاز المصفى في عام 1927 والذي سمي بالوند نسبة إلى نهر الوند الذي يمر بالمنطقة.

تم تأسيس مصلحة مصافي النفط في عام 1952 لتدريب الكادر الوطني خلال عملية إنشاء مصفى الدورة الذي تم إنجازه وتشغيله عام 1955 بطاقة إنتاجية قدرها 24,000 برميل من النفط باليوم ليتوسع مع مرور الزمن إلى طاقة إنتاجية 130,000 برميل باليوم.

تلي ذلك إنشاء مصافي البصرة وصلاح الدين والشمال بطاقة 140,000 برميل باليوم لكل منهما، هذا بالإضافة إلى عدد من المصافي الأصغر كمصفى المفتية والقيارة وكركوك وكوي/3/حديثة والسماوة والناصرية والصينية والكسك ليصل عددها إلى 13 مصفى بطاقة إجمالية قدرها 695,000 برميل باليوم

لذلك فإن شحة المنتجات النفطية الحالية في العراق لا تعود إلى عدم توفر النفط الخام المطلوب لتزويد المصافي بل تعود بالدرجة الأولى إلى تدمير مصافي صلاح الدين والشمال والوند بطاقة اجمالية قدرها 300,000 برميل باليوم، أي خسارة ما يقارب 43% من الطاقة المتوفرة قبل قيام الحرب العراقية الإيرانية. وبالدرجة الثانية، إلى عدم إصلاح وتأهيل مصفى صلاح الدين والشمال إضافة إلى عدم إنشاء وإنجاز مصافي جديدة بعد الاحتلال بالرغم من الإعلان عنها كمصفى كربلاء وميسان.

ملاحظة

قد يكون من المفيد ان أدرج أدناه المنشور التالي الذي نشر تحت اسم (شباب كربلاء) الذي عثرت عليه على الفيسبوك والمنشور بتاريخ 2017/4/14 الذي يحكي قصة تعثر وتأخير مشروع إنشاء مصفى كربلاء خلال السنوات السابقة.

أكبر مشروع بالعراق مهدد بالإيقاف !!!

بسبب الأهمال الحكومي وتأثير أصحاب المنافع الشخصية والحزبية وقلة الدعم الاعلامي ، مشروع مصفى كربلاء مهدد بالتوقف خلال أيام معدودة . إليكم نبذة مختصرة عن هذا الصرح العملاق الذي تبلغ طاقته الانتاجية 140 ألف برميل يوميا وبسعر أكثر بقليل من 6 مليار دولار ليكون بذلك أكبر مشروع ينفذ بنظام الإحالة (EPC) بتاريخ العراق الحديث . إن الحكومة الرشيدة أنفقت أكثر من 30 مليار دولار منذ عام 2003 لحد الآن لشراء المشتقات النفطية بمعدل 2.5 إلى 3 مليار سنويا !!!!!!! لو استثمرت لوجدنا 6 مصافي بحجم مصفى كربلاء ولكن السبب واضح ان اصحاب عقود استيراد المنتجات ونقلها من الخارج بالأساطيل التي يملكونها هي التي كانت العائق لبناء هذا المشروع الاستراتيجي وغيره . العجب كل العجب من وقوف الحكومة متفرجة أمام صرح يدر على البلد بالخيرات فمن حساب سعر البرميل للمنتجات النفطية والذي يساوي تقريبا 80 دولار × 140 ألف برميل × 300 يوم يكون الناتج السنوي لأيرادات المشروع هي 3.360 مليار دولار .

أي خلال سنتين فقط نكون قد استردينا المبلغ المصروف لإنشاءه كما أن المصفى يكفي لسد حاجته العراق من مادة البنزين عالي الجودة إضافة إلى إنتاجه لزيت الغاز والنفط الأبيض والغاز السائل والزيوت ووقود الطائرات وأن نسبة الأنجاز مع تجهيز المواد وصلت إلى 35% ، أسف على الإطالة اخواني ولكن واجبي كعراقي أن اسلط جزء من وقتي لمشروع فيه الخير الكثير لبلدي اذا أنجز بإذن الله وواجبكم انتم أن تعملوا مشاركة للمنشور عسى أن يسمع الأموات أصوتنا ويستجيبون مع الشكر الجزيل

كما نشرت السومرية نيوز ما يلي:

1 شباط 2018

السومرية نيوز/بغداد

باشرت شركة مصفى ميسان الدولية، الخميس، بتنفيذ أهم مصفى استثماري في العراق بطاقة 150 ألف برميل يوميا.

وقالت الشركة في بيان لها تلقت السومرية نيوز نسخة منه إنها "باشرت اليوم بتنفيذ أهم مصرفي استثماري في العراق بطاقة 150 ألف برميل يومياً"، مشيرة إلى أن "إنشاء المصرفي من شأنه تقليص حجم المشتقات النفطية المستوردة من الدول الأخرى، إضافة إلى توفير العملة الصعبة للدولة جراء هذه الاستيرادات."

وأضافت الشركة إن "مصرفي ميسان الاستثماري يعد علامة فارقة في الصناعة النفطية الاستثمارية في العراق حيث سيوفر المشتقات النفطية عالية الجودة وفق دليل المواصفات التسويقية العراقي ووفق أحدث التكنولوجيا العالمية."

وتابعت الشركة إن "مشروع المصرفي النفطي في ميسان، له أهمية كبيرة في زيادة المنتجات النفطية، وتطوير إنتاج الحقول، وتوفير فرص عمل"، لافتاً إلى أن "المصرفي سيوفر الآلاف من فرص عمل لأبناء المحافظة، وسيقضي على البطالة بشكل كامل."

وحضر محافظ ميسان علي دواي إلى مقر المشروع، للاطلاع على أعمال الشركة.

وأعلن وزير النفط جبار علي اللعبي، في 4 كانون الثاني 2018، أن وزارته تولي اهتماماً كبيراً بمشروع مصرفي ميسان الاستثماري، مؤكداً أن الأخير من ضمن خطط الوزارة الاستراتيجية لزيادة معدلات إنتاج المشتقات النفطية في البلاد.

ووضعت وزارة النفط في 25 تموز 2016 حجر الأساس لمصرفي ميسان الاستثماري بطاقة 150 ألف برميل يومياً، مبينة أن المشروع يعتبر أول صرح اقتصادي على أرض ميسان ويعد أحد أكبر المشاريع الاستثمارية في قطاع التصفية بالعراق.

وكان وزير النفط جبار اللعبي أوعز، في (9 تموز 2017)، بإنشاء مدينة نفطية متكاملة في محافظة ميسان، مشيراً إلى أن المدينة ستكون نواة لمشاريع أخرى تسهم في إضافة لمسات جمالية وتطويرية للمحافظة.

لقد سمعت عن إنشاء هذين المصفيين قبل سبع سنوات لأقوم بإدراجهما في كتابي **العراق وصناعة النفط والغاز في القرن العشرين** الصادر في أيار 2012 عن دار نشر جامعة نوتتكهام البريطانية. أي لقد مضى منذ ذلك الوقت إلى الآن حوالي سبع سنوات للتوصل إلى تنفيذ 35% من مصفى كربلاء وسبع سنوات للتوصل إلى توقيع عقد مصفى ميسان والمباشرة بالتنفيذ!

يا ترى كم ستستغرق عملية الإنشاء والتشغيل ليتم الإنتاج؟

إن هذا يذكرني بالمثل القائل (موت يا حمار إلى أن يجيك الربيع)

2 – السؤال الثالث

ليس لدي معلومات عن أسباب انخفاض نسبة إنتاجية المنتجات النفطية وتردي نوعيتها ولكن على الأكثر إن الأسباب تعود إلى قِدم منشآت المصافي العاملة الآن وشحة المواد والأدوات الاحتياطية وغيرها من الأسباب التشغيلية الكثيرة.

راجياً أن أكون قد وفقت بالإجابة على أسئلتك.

دمت بخير.

غانم العناز

(* خبير نفطي ومؤلف كتاب **العراق وصناعة النفط والغاز في القرن العشرين** الصادر باللغة الإنكليزية عن دار نشر جامعة نوتتكهام البريطانية في أيار 2012.

حوار بين طالب جامعي في المرحلة الأولية وبين تاجر جملة ومستورد للسلع المعمرة

الطالب - السلام عليكم.

التاجر - وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

الطالب - أنا طالب جامعي وأريد أن أكتب تقريراً حول الأسعار في السوق المحلية.

التاجر - تفضل أنا حاضر لمساعدتك.

الطالب - سؤالي الأول: كيف تتم عملية التسعير؟

التاجر - عملية التسعير ليست سهلة وسأحاول تبسيط الموضوع.

الطالب - يظهر أنك تتعامل بتجارة السلع المعمرة من ثلاجات وتلفزيونات ومكانس كهربائية
وسلع منزلية أخرى فكيف يتم تحديد أسعارها؟

التاجر - لاحظ أنا استورد هذه السلع من مناشئ متعددة وهي تحمل أسماء تجارية وماركات
مختلفة فلكي أقوم بتسعييرها لابد أن اتعرف على طلب المستهلك لأن هناك علاقة بين تغيرات
الأسعار وبين طلب المستهلكين.

الطالب - هل ينظر المستهلك العراقي نظرة جدية إلى العلامة التجارية والاسم التجاري؟

التاجر - طبعاً، لأن مستهلكي السلع المعمرة أكثرهم من الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي
وهم متعلمون مثل جنابك وعلى اطلاع بالعلامات التجارية المعروفة عالمياً والمناشئ
الاستيرادية الجيدة.

الطالب - عفوا كان سؤالي الأول حول كيفية اجراء عملية التسعير.

التاجر - نعم أنا ذكرت لك الطرف الأول في هذه العملية المعقدة وهو المستهلك فأنا مثلاً يجب أن أعرف طبيعة العلاقة بين التغير في السعر وبين طلب المستهلك.

الطالب - ومن هو الطرف الآخر في عملية التسعير.

التاجر - الطرف الثاني نحن التجار، فلو قمت أنا مثلاً برفع سعر الثلاجة أو تخفيض سعرها فإن ذلك وفي الحالتين سوف يؤثر على مركزيّ التنافسي في السوق كما أن السعر يتأثر بالأوضاع الاقتصادية في البلد.

الطالب - هل تقصد بالظروف الاقتصادية تأثر الأسعار بالنفقات الحكومية مثلاً؟

التاجر - هذا سؤال جيد كلما زادت النفقات الحكومية الجارية مثل رواتب الموظفين في الدولة كلما أثر ذلك على حالة السوق، أي على الأسعار السائدة في السوق.

الطالب - ذكرت نفقات الحكومة الجارية ولم تُشر إلى أثر نفقاتها الاستثمارية.

التاجر - تعجبني مداخلتك. نعم النفقات الاستثمارية تُحرك السوق وتنعش النشاط الاقتصادي. خذ مثلاً، إذا قامت الحكومة ببناء مائة مدرسة فإن ذلك سيخلق طلباً على المواد الانشائية من سمّنت وحديد وخشب وستنتفح أبواب العمل أمام النجارين والحدادين والبنائين والصبّاغين وسيعود النشاط بالنفع لجميع أصحاب الحرف العراقيين وسيزداد الطلب على المواد الإنشائية والعدد اليدوية والمواد الصحية وغيرها كثير.

الطالب - هل تقوم الحكومة بالرقابة على الأسعار؟

التاجر: الحكومة حالياً لا تتدخل في تحديد الأسعار لكن، للأسف، الرقابة النوعية على المنتجات شبه معدومة. خذ مثلاً إنتاج الخبز والضمون في الأفران الحجرية والكهربائية؛ لاحظ كم هو الهدر في إنتاج الضمونة أو رغيف الخبر. المواطن يجد لبة عجينة داخل

الصمونة. وأنا اقترح عليك القيام بإعداد دراسة عن مقدار الهدر في إنتاج الصمون والخبز وكم يتحمل الاقتصاد الوطني من مبالغ إضافية بسبب وجود هذا الهدر.

الطالب - يبدو أن موضوع الأسعار معقد فعلاً.

التاجر - المهم متابعة عملية تفاعل قوى السوق لأنه بنتيجة هذا التفاعل تتحدد الأسعار ونحن التجار المتعاملين في السوق نحاول التدخل في الأسعار وفي هذه الحالة فإن المستهلك إما أن يقبل بالأسعار التي نفرضها أو أن يتمتع عن الشراء.

الطالب - صحيح يجب أن لا نهمل قوى العرض والطلب وتأثيرهما على الأسعار.

التاجر - سأروي لك تجربتي عندما كنت طالباً مثلك. عملت في مكتب أحد كبار التجار في بغداد. كان عملي مسائي وكلفني ذلك التاجر بجمع المعلومات عن أسعار التلفزيونات في المحال التجارية في شارع الرشيد والحصول على كتلوكات ومواد دعائية من تلك المحال. وجمعت فعلاً معلومات عن أسعار السوق استخدمها ذلك التاجر في عمله الذي يحتاج إلى التعرف على أسعار السوق. كلفني أيضاً بمراجعة دليل التلفزيونات وإعداد جدول بأرقام تلفزيونات الأطباء وتلفونات بعض أصحاب المهن الأخرى وقمت فعلاً بأداء ذلك العمل.

الطالب - وما فائدة التلفزيونات وعلاقتها بالأسعار؟

التاجر - كان الغرض هو إجراء اتصال تلفوني مع الطبيب وإبلاغه مثلاً بوجود إرسالية جديدة من أجهزة التلفزيون ذلك لأن الطبيب هو أحد أركان الطبقة الوسطى وهو الزبون المحتمل لذلك التاجر الذي حدثتك عنه.

الطالب - هل تقومون بالإعلان عن السلع التي تتعاملون بتجارتها وهل تقوم بمنح الائتمان لتجار المفرد؟

التاجر - في الحقيقة الشركات العالمية والمجهزون الأجانب لديهم وكلاء بالعمولة ولديهم مندوبون وهذه الشركات تعمل على المحافظة على حصتها في السوق العراقية، وتحاول زيادة

حجم صادراتها إلى العراق عن طريق الإعلان ومسح الأسواق. ومن المفيد هنا أن أذكر لك انه في السابق، أعنى في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، كان مجهزو الشاي والتوابل والافاويه من الهند وبعض الدول الاسيوية الأخرى يبعثون بعض موظفيهم لدراسة حالة السوق ويركزون على سوق الشورجة في بغداد وسوق العطاريات في البصرة لكي يتعرفوا على أدواق المستهلكين. وكان التجار الهنود مثلاً لا يطلبون من المستورد العراقي فتح اعتماد مستندي للاستيراد بل يتعاملون على الثقة بالحوالات المصرفية، ويكون البيع بالنسيئة أو على التصريف. اليوم وللأسف الثقة قلّت ودخل إلى السوق أشخاص طارئين على التجارة.

الطالب- يبدو أنك غير راضٍ عن حالة السوق حالياً؟

التاجر - أنا وقد مارست العمل التجاري أكثر من أربعين سنة ألاحظ وجود بعض التصرفات غير الأخلاقية مثل الغش والتلاعب بأوزان العبوات. وكما أن هناك ارتباط بين السعر والكلفة فهناك ارتباط أيضاً بين السعر والأخلاق.

ماذا تعنى كلمة تاجر عندنا نحن التجار القداماء؟

التاء: تعنى تقوى.

الألف: يعنى انتمان.

الجيم: يعنى جرأة.

الراء: تعنى رحمة.

أنا مثلاً عملت في السوق مع المسلمين واليهود والمسيحيين والصابئة المندائيين وكنا متعاونين فيما بيننا ومتجاورين في متاجرنا وكما يقول الشاعر:

جاورتهم زمن الفساد فنعم الجار في العسراء واليسر

التاجر: شكرًا جزيلاً اتعبتك أستاذي الكريم.

التاجر: لا شكر على واجب.

خامساً: حوار مع أحد تجار المفرد المتخصص في بيع العطور والسلع الكمالية والملابس النسائية

المحاور موجهاً كلامه إلى صاحب المتجر: أخي أنا باحث اقتصادي.

التاجر: أهلاً وسهلاً ومرحباً، تفضّل.

المحاور: لديّ بعض الأسئلة حول سلوك المستهلك العراقي.

التاجر: تفضل. ماذا تقصد بسلوك المستهلك؟

المحاور: أقصد كيف يقرر المستهلك شراء أي سلعة من السلع المعروضة في متجركم؟

التاجر: كما تلاحظ أمامك محلنا متخصص ببيع العطور والكماليات والملابس النسائية ومعظم زبائني من السيدات والعوائل الغنية أو متوسطة الدخل. وطبعاً فإن المشتري يسعى إلى الحصول على أكبر منفعة ممكنة من السلعة التي يريد شرائها أو اقتنائها.

المحاور: هل تعنى بأن المستهلك يتخذ قرار الشراء بعد التفكير العميق في مدى فائدة أو منفعة السلعة التي يقوم بشرائها؟

التاجر: لا، في حالات كثيرة يكون سلوك المستهلك عشوائي وغير عقلاني. مثلاً أحياناً تأتي السيدة مع زوجها، أنا أنظر أيهما سيتخذ القرار - هل شخصية الزوجة هي الأقوى أم شخصية الرجل؟

المحاور: أرجو التوضيح؟

التاجر: إذا كانت شخصية المرأة هي الأقوى أنا أحاول اقناع الزوجة بجودة هذه السلعة أو تلك، وإذا كان الزوج هو صاحب القرار وهو الذي سيدفع الثمن أحاول إقناعه بجودة السلعة وملائمة سعرها أيضًا.

المحاور: هل تأخذ بنظر الاعتبار قابلية المشتري على الدفع؟

التاجر: طبعًا ومن خبرتي الشخصية فإن السعر هو المحدد الرئيسي لشراء السلع الاستهلاكية في السوق العراقية.

المحاور: هل للمودة وعرض السلع ذات الموديلات المتعددة تأثير في زيادة الإقبال على الشراء؟

التاجر: في الحقيقة للإعلانات والماركات المشهورة أثرها المباشر في زيادة تفضيل المستهلكين لسلع تحمل ماركات معينة، كما أن الإعلان يفعل فعله في إغراء المشتري وتغيير أذواق المستهلكين.

المحاور: عفوًا لكن يلاحظ في أسواقنا وجود بعض الماركات المقلدة والسلع الرديئة النوعية.

التاجر: صحيح والسبب أن المستهلك العراقي مع الأسف لا يبحث عن النوعية الجيدة بل هو مهتم كثيرًا بعامل السعر فهو يفضل شراء السلعة الرخيصة الثمن، ولذلك تجد أسواقنا متخمة بالسلع الرخيصة من مناشئ حديثة التصنيع والمنافسة للسلع الجيدة التي منشأها الدول الصناعية المتقدمة.

المحاور: ألا يتحمل المستورد والمنتج مسؤولية استيراد أو إنتاج سلع رديئة النوعية؟

التاجر: المسؤولية تقع أيضًا على أجهزة الرقابة النوعية والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وجمعيات حماية المستهلك والمواطن نفسه يتحمل جزءاً من المسؤولية. خذ مثلاً استيراد الأدوات الاحتياطية للسيارات غير الأصلية رخيصة الثمن لكنها تُستهك بعد مدة قصيرة من استخدامها ويكون المستعمل لهذه الأدوات والاقتصاد الوطني هو المتضرر في النهاية، يعنى استنزاف العملة الأجنبية.

المحاور: ما رأيك بالقول إن المستهلك على حق؟

التاجر: نعم أنا أنظر إلى السلعة من وجهة نظر المستهلك فإذا قال المشتري أو السيدة المشتريّة هذه البدلة أفضل من تلك أقول لها أنت على حق.

المحاور: لكن المرأة تُغيّر رأيها عدة مرات قبل اتخاذ قرار الشراء.

التاجر: نعم كلما غيّر المشتري رأيه أنا أكون معه أُغير رأيي أيضًا لأنه على حق!

المحاور شكرًا جزيلاً.

درشة حول علم الاقتصاد

قرر سعيد السفر إلى محافظة البصرة للاطلاع عن كثب على مشكلة تلوث مياه الشرب وفضل السفر عن طريق القطار. وهكذا ذهب إلى محطة بغداد المركزية وهي محطة القطار الرئيسية في العاصمة العراقية وتقع في جانب الكرخ والتي وضع الحجر الأساس لها عام ١٩٤٨ وتم افتتاحها رسمياً عام ١٩٥٢ وسميت بالمحطة العالمية لأن فكرة إنشائها كانت تدور حول أن تكون تقاطع طرق بين الشرق والغرب حيث إيران من الشرق وسوريا وتركيا والحجاز من الغرب مع تسيير رحلات منتظمة إلى المحافظات العراقية تحت رعاية سلك حديد الحكومة العراقية.

اشترى سعيد تذكرة بمبلغ (٤٠) أربعين ألف دينار درجة أولى مع سرير منام في مقصورة ذات سريرين. سعد سعيد إلى مقصورته في صباح ذلك اليوم من منتصف شهر تموز ٢٠١٨ وقد سبقه إلى حجز مقعده في المقصورة نفسها رجل مهيب الطلعة كبير السن. وبعد تبادل التحية جلس سعيد وجهاً لوجه أمام ذلك الرجل الذي كان يقلب بين يديه كتاباً يحمل عنوان (الاقتصاد السياسي).

بادر الرجل المهيب شريكه في المقصورة بالسؤال: إلى أين تقصد السفر يا صاحبي؟

تلفت سعيد يمناً ويسرة ثم قال: أليس هذا القطار النازل إلى البصرة؟

الرجل المهيب: نعم بالتأكيد لكن هذا القطار ينطلق من بغداد إلى المحمودية فالمسيب ثم الحلة فالهاشمية فالديوانية ثم يصل إلى الحمزة ويدخل السماوة وسوق الشيوخ فالرميلة والشعبية وأخيراً تنتهي الرحلة إلى البصرة.

سعيد: شكراً جزيلاً، أنا مسافر إلى البصرة للاطلاع عن كثب على مشكلة تلوث المياه هناك.

الرجل المهيب: عفواً ما هي مهنتك؟

سعيد: أنا موظف متقاعد عملت لسنوات طويلة في تنقية المياه وفي عملية إزالة الملوثات من المياه الخام المخصصة للاستهلاك البشري.

الرجل المهيب: ما هي معلوماتك عن تلوث المياه في محافظة البصرة؟

سعيد: سأحاول الحصول على معلومات تفصيلية ذلك لأن المياه الملوثة تحتوي على جزيئات الرمل وجزيئات المواد العضوية والطفيليات والبكتريا والطحالب والفيروس والمعادن السامة الخ.

الرجل المهيب: أتمنى أن يفسح لك المجال للمساهمة في تصفية المياه أو تحلية مياه الشرب لأهلنا في محافظة البصرة.

سعيد: شكرًا ولكن أراك تحمل كتاب (الاقتصاد السياسي).

الرجل المهيب: هذا الكتاب يبحث في علم الاقتصاد.

سعيد: هل يمكن أن اعرف ما هو علم الاقتصاد؟

الرجل المهيب: الاقتصاد هو عمل اقتصادي.

سعيد: ما هو عمل اقتصادي؟

الرجل المهيب: حسب آدم سميث ١٧٢٣-١٧٩٠ في كتابه **ثروة الأمم** إن علم الاقتصاد هو دراسة في كنهه وأساس ثروة الأمم

An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

سعيد كيف يتم ذلك؟

الرجل المهيب: يتم ذلك من خلال دراسة بني البشر في حياتهم العادية حيث يكسبون وينفقون ويستمتعون بالحياة.

سعيد: هل تقصد بأن الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بدراسة السلوك الإنساني مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة؟

الرجل المهيب: نعم غير أن علم الاقتصاد يختص بذلك الجانب من السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات.

سعيد: استميتك عذراً، هل يمكن تلخيص الأمور التي يختص علم الاقتصاد بدراساتها؟

الرجل المهيب: لنضرب مثلاً في بلدنا العراق فإن علم الاقتصاد يختص بدراسة ما يلي:

- ما هي السلع والخدمات التي تنتج وبأي كميات تنتج
- بأي الطرق يتم إنتاج هذه السلع والخدمات
- كيف يوزع العرض المتاح من السلع على أعضاء المجتمع
- ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد المتاحة
- هل أن طاقة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات تنمو أم أنها تظل ثابتة على مر الزمن
- هل أن موارد البلد موظفة بالكامل أم أن بعضها يترك معطلاً

سعيد: أستاذ بصراحة كل ما أريد معرفته: ما هي المشكلة الاقتصادية؟

الرجل المهيب: المشكلة هي أن حاجات الإنسان متعددة ومتزايدة لكن الموارد المتاحة نادرة ومحدودة ولكي يكون الأمر واضحاً لديك فإن الأستاذ ليونيل روبنز Robbins ١٨٩٨- ١٩٨٤ وهو اقتصادي بريطاني عرف الاقتصاد بأنه (العلم الذي يعنى بدراسة نشاط الإنسان

في سعيه المستمر لإشباع حاجاته المتعددة المتزايدة باستخدام موارده النادرة المحدودة. ففي مقالة نشرها عام ١٩٣٢ يقول إن الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة سلوك الإنسان كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.

سعيد: ماذا تعني الندرة؟

الرجل المهيب: الندرة تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية.

سعيد: هل أفهم من كلامك أستاذ بأن الندرة هي المشكلة الاقتصادية؟

الرجل المهيب: نعم. وكما ذكرت لك سابقًا ان المشكلة الاقتصادية هي مشكلة اختيار. على سبيل المثال، في العراق ما هي السلع والخدمات التي نريد إنتاجها وبأي كميات وكيف يوزع العرض المتاح من هذه السلع على أعضاء المجتمع.

سعيد: أستاذ عنوان كتابك (الاقتصاد السياسي). ما معنى ذلك؟

الرجل المهيب: لو رجعنا إلى التاريخ فإن كلمة اقتصاد حسب ارسطو تعني مبادئ تدبير المنزل وهي مشتقة من الكلمتين اليونانيتين (ايكوس) التي تعني المنزل ونوموس التي تعني قانون وكان مونكراتيان Montchrétien أول من استعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي في مؤلفه (بحث في الاقتصاد السياسي) المنشور عام ١٦١٥. وتشير صفة السياسي إلى أن المؤلف كان يعني مبادئ اقتصاد الدولة لأن مونكراتيان كان مهتمًا بمالية الدولة.

سعيد: أيهما أصح أن نقول علم الاقتصاد أم الاقتصاد السياسي؟

الرجل المهيب: في الحقيقة بعد أن نشر الفريد مارشال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي في عام ١٨٩٠ أخذ اصطلاح الاقتصاد Economics ينتشر على نطاق واسع بين الكتاب

الأكاديميين ويكاد يكون استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي مقتصرًا على الأدبيات الماركسية.

سعيد: كيف تلخص مفهوم الاقتصاد السياسي؟

الرجل المهيب: الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يعنى بالقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين.

سعيد: أستاذ يوجد في القطار وجبات طعام بأسعار مناسبة وكذلك المشروبات الغازية والشاي والماء الصحي. ماذا تقضل؟

الرجل المهيب: أفضل الماء الصحي لو تكرمتم.

سعيد: أنا في خدمتكم أستاذي العزيز.

2 أيلول 2018

حوار حول العلاقة بين المحاسبة والضريبة

يمر العراق اليوم بأزمة مالية خانقة لها أسبابها وتداعياتها وآثارها السلبية على الموازنة العامة للدولة والحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ضمن هذه الخلفية قمت بإجراء حوار مع أستاذ متخصص في النظام المحاسبي، ولسبب ما فضل عدم ذكر اسمه.

عرضت عليه الأسئلة أدناه، ففضل مشكوراً بإجابته، كالاتي:

1. كيف تنظرون إلى العلاقة بين المحاسبة والضريبة؛ هل هناك حقاً فرع من فروع المحاسبة هو المحاسبة الضريبية أم أن المحاسبة الضريبية ما هي إلا فرع من فروع المحاسبة المالية. أرجو بيان وجهة نظركم إن أمكن رجاءً؟

هناك نظرتان للمحاسبة الضريبية. وجهة النظر الأولى تعتبر المحاسبة الضريبية فرع تخصصي دقيق للمحاسبة، يختص بقياس البيانات الرسمية وغير الرسمية باستخدام الوسائل والإجراءات والطرق القانونية والمحاسبية، وإيصال المعلومات بهدف تحديد الوعاء الضريبي. أما وجهة النظر الثانية، فهي تنظر إليها بأنها فرع من فروع المحاسبة المالية، لأنها تقوم بإجراء التعديلات اللازمة على الربح المحاسبي لتحويله إلى ربح ضريبي. يقصد بالأول، (الربح المحاسبي)، بأنه الربح الناتج عن حساب الأرباح والخسائر وفق تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية والذي يظهر في القوائم المالية. أما الثاني (الربح الضريبي)، فهو الربح المحاسبي بعد التعديل، بما يتلائم مع القانون الضريبي، ويتكون وفق المعادلة: (ربح محاسبي + إيرادات خاضعة للضريبة .

إيرادات غير خاضعة للضريبة + مصاريف غير مقبولة ضريبياً . مصاريف مقبولة ضريبياً = الربح الضريبي المعدل، أي الإيرادات . النفقات = الدخل الخاضع للضريبة).

2. تشير بعض الدراسات أن الضريبة تمثل أحد العوامل التي ساهمت في تطوير المحاسبة غير أن المحاسبة وفروع المحاسبة المالية لا تنطوي على مضامين تخدم النظم الضريبية. كيف تعلقون؟

كما هو معروف فإن الضرائب لها أهمية كبيرة في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية. دورها فعال في دعم الموازنة العامة للدولة، وفي الانتعاش الاقتصادي، وتحقيق العدالة والمساواة في إعادة توزيع الدخل على فئات المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة في مجالات متعددة.

هناك قوانين وتعليمات ومبادئ تنظم أمور كل من المحاسبة والضريبة، وأي تطوير في قوانينهما سيؤثر بلا شك على بعضهما. عليه فإن المحاسبة الضريبة تركز على الأنشطة المالية والاستثمارية المرتبطة بالعبء الضريبي للشركة، وإعداد المستندات الضريبة، وتخضع لقوانين الإيرادات الداخلية. تقوم المحاسبة بتدقيق الأوراق والمستندات والدفاتر الرسمية التي تنظم علاقة الشركة بالمؤسسات الخارجية، وتجبر هذه الشركة على الالتزام بالقوانين الضريبية. وبذلك نجد أن هناك أنواع مختلفة من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات، وتطلق عليها ضرائب غير مباشرة، ولها أهدافها المتنوعة، ومنها:

- ضرائب على إجمالي الإيرادات
- VAT (ضريبة القيمة المضافة)
- ضرائب على الاستهلاك
- ضرائب الاستخدام
- ضرائب الأملاك

3. هل صحيح، كما يدعي البعض، بأن الفكر المحاسبي كان وما يزال في خدمة المستثمر وسعيه لتعظيم الربح، وأن المحاسبة قد تخدم عرضاً حقل الضريبة. هل تقدم المحاسبة خدمات ذات تأثيرات مهمة في حقل الضريبة؟

تمثل أهمية المحاسبة الضريبية لدى كل الجهات المنخرطة في النشاط الاقتصادي، وكالاتي:

- تحديد الوعاء الضريبي الصحيح، لتسهيل عملية احتساب النسبة المالية التي تفرض على الأفراد والشركات؛
- تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في فرض الضرائب على فئات المجتمع؛
- تحقيق مصدر إيراد مالي للميزانية العامة للدولة؛
- تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية: كالتضخم النقدي، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات؛
- توفير الحماية للصناعات الوطنية والمنتجات الزراعية، عبر فرض الضرائب والرسوم الجمركية على استيرادها الأجنبي منها؛
- تحفيز على الاستثمار الوطني والأجنبي، بفرض نسبة ضريبة منخفضة على الأرباح والحسومات الضريبية لتشجيع الاستثمار والمعالجة المحاسبية عن الفروقات الموقته التي يمكن أن تظهر من مثل هذه المنح والحسومات الضريبية، و/أو إعفاءات ضريبة لمدة معينة.

4. يقول البعض بأن إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة يتطلب إجراءات تدقيق مختلفة في طبيعتها ومتطلباتها عن إجراءات التدقيق والفحص الضريبي الخاصة بضريبة الدخل. رأيكم لطفاً؟

ضريبة القيمة المضافة (VAT) يتم فرضها على المنتج، وهي ضريبة الاستهلاك وفي كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً بالإنتاج وحتى نقطة البيع والتوزيع، وهي ترفع عائدات الحكومة دون أن تؤثر على النجاح أو الثروة مثلما تفعل ضريبة الدخل،

لكنها تعتمد على الاستهلاك بدلاً من الدخل، وتطبق على كل عملية شراء. وتنقسم إلى قسمين بالنسبة للشركات الإنتاجية والتجارية: ضريبة على الشراء وضريبة على البيع، والفرق بينهما يحول إلى خزينة الدولة كضريبة القيمة المضافة.

5. يشير البعض إلى أن نظام القيمة المضافة يواجه بعض المشاكل المرتبطة بجوانب تطبيقية مختلفة تقع ضمن نطاق المحاسبة مثل طرق قياس وتوثيق وتسجيل المعاملات المشمولة بهذه الضريبة. أرجو بيان رأيكم؟

يتم تحديد مبلغ ضريبة القيمة المضافة من الحكومة كنسبة مئوية من سعر بيع السلعة أو الخدمة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى. عادة تتراوح نسبتها (10-25%) عند الشراء أو البيع، ويمكن أن تستند على الحسابات أو تسديد الفاتورة. والفرق بين مبلغ الشراء والبيع لضريبة القيمة المضافة تحول إلى خزينة الدولة. وتتم المعاملتين، الشراء والبيع، إما على أساس الاستحقاق (بالدين) أو النقد. وتجري عمليات قياس واحتساب وتسجيل هذه الضريبة بشكل سهل وصحيح ودقيق عبر البرامج الالكترونية الخاصة بالنظام المحاسبي والضريبي.

أما بخصوص ضريبة الدخل، وتطلق عليها الضريبة المباشرة، فإنها تحسب على مجموع دخول الأفراد خلال سنة واحدة مطروحاً منها حسومات أو إعفاءات الضريبة وفق القانون. والباقي يخضع للضريبة بنسب مختلفة، في حالة استخدام الطريقة التصاعديّة في الاحتساب، وتسجل إيراداً للدولة. إن تحديد الوعاء الضريبي وتدقيق وقياس واحتساب وجباية هذه الضريبة تتم بطريقة أسهل من ضريبة القيمة المضافة المشار إليها آنفاً.

6. هل يمكن الأخذ بنظام القيمة المضافة كبديل عن الرسم الكمركي؟

إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لها العديد من المميزات التي تصب في مصلحة المستثمر والتاجر. إن نسبتها عادة تكون أقل من الرسوم الجمركية، ويدفعها بعد عملية البيع، أما التاجر طبقاً للنظام الجمركي فإنه يدفع الرسوم المستحقة على بضائعه، وهي عالية، قبل شروعه في عملية البيع. وتتميز ضريبة القيمة المضافة كذلك بندرة فرص التهريب الضريبي عنها فيما تشهده الجمارك من عمليات تهريب من خلال تزوير فواتير الشراء بأقل من قيمتها الحقيقية. بالإضافة إلى دقة العمليات الحسابية والخصم والإضافة لضريبة القيمة المضافة، عبر تطبيقات استخدام النظام الإلكتروني.

الرسوم الجمركية، هي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع المستوردة من خارج البلاد، وتستخدم عادة: لحماية المنتجات الوطنية المماثلة لها، وتوفير العملة الأجنبية ضمن احتياطات العملة في البنك المركزي، وتوفير إيرادات لموازنة الحكومية، وتعديل ميزان المدفوعات، وتخفيف مشكلة البطالة عبر تشغيل المعامل الإنتاجية في البلاد؛ هذا بالإضافة إلى أن ضرائب الدخل وضرائب المبيعات أصبحت اليوم المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة. وهناك نوع آخر من الضرائب التي تفرض على السلع الانتقائية المحددة كمنتجات التبغ، والمشروبات الروحية، والغازية ومشروبات الطاقة، بهدف الحفاظ على سلامة المواطنين في البلاد، وتعتبر أيضاً إيرادات للحكومة.

ختاماً، أود الإشارة وباختصار شديد، بأن لجنة معايير المحاسبة الدولية لها دور كجهة معتمدة لتحديد النتائج الصافية في فعالية النظام الضريبي، من خلال تحديد معدل العبء الضريبي وإيرادات الضريبة وعدالة النظام الضريبي. وقد كرست (ضرائب على النتيجة) لشرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لهذا الغرض معيار رقم 12 للضرائب على النتيجة، وبالتحديد يوضح هذا المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار الضريبة المستحقة الدفع عن الفترة المالية ومقدار الضريبة المؤجلة، كما يوضح التعامل مع الاختلافات بين النتيجة المحاسبية المعدة وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، والنتيجة الخاضعة للضريبة، ويعالج أيضاً المعيار الاختلافات الدائمة والاختلافات الموقته بينهما.

لذا اقترح الاسترشاد بهذا المعيار لاكتساب مزيد من المعرفة في التطبيقات والمعالجات المحاسبية والضريبية. كما أن هذا الموضوع لا يمكن اختزاله بهذه الاسطر المتواضعة، حيث يحتاج إلى كتابة دراسات وابحاث لإشباع جميع جوانبه النظرية والتطبيقية لما له من مساهمة وأثر كبير على السياسة الاقتصادية/الاجتماعية بشكل عام، والسياسة المالية بشكل خاص.

8 تشرين الأول 2020

حوار بين موظف إداري وخبير اقتصادي حول معنى (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)

الموظف الإداري: (موجهاً كلامه للخبير الاقتصادي) أستاذ أنا مدير إدارة الأفراد في مؤسسة حكومية. ما معنى (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)؟

الخبير: هذا سؤال صعب وتمهيداً للإجابة على سؤالك أقول بأن الأمم تنهض وتتقدم بقدر ما لديها من قادة في مختلف فروع المعرفة، وعندما تنهض الأمة حضارياً يظهر القادة والمفكرون. ومن رواد الفكر الإداري فردريك تاييلور الأمريكي وهنري فايول الفرنسي وماكس فيبر الألماني.

الموظف الإداري: لكن سؤالي عن معنى (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب) وهل بإمكان الإدارة وهي فرع من فروع المعرفة العلمية أن تستجيب لواقع سوق العمل في بلدنا العراق؟

الخبير: نعم يمكن ذلك.

الموظف: إذن لماذا لا يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في بلدنا؟

الخبير: ما يحصل للأسف يتم اختيار القادة الإداريين لقيادة المشروعات الاقتصادية في بلدنا، مثلاً اختيار مهندس جيد أو اقتصادي جيد أو محاسب جيد، دون النظر إلى قدراته الإدارية ومدى امتلاكه للمهارات الإدارية التي تمكنه من قيادة الآخرين لإنجاز الأعمال عن طريقهم.

الموظف: هل تقصد بأن هناك أنماط مختلفة للقيادة الإدارية؟

الخبير: نعم في مجتمعنا يلاحظ:

١- نمط القائد قليل الاهتمام بالإنتاج والعمل، قليل الاهتمام بالعاملين والعلاقات الإنسانية.

- ٢- نمط القائد كثير الاهتمام بالإنتاج والعمل، قليل الاهتمام بالعاملين وبالعلاقات الإنسانية.
٣- نمط القائد كثير الاهتمام بالإنتاج والعمل، كثير الاهتمام بالعاملين والعلاقات الإنسانية.

الموظف: هل افهم من كلامك بأن العراق بحاجة إلى قادة إداريين من النمط رقم ٣؟

الخبير: نعم. وقد ورد في الحديث (إذا وُسِدَ الأمر لغير أهله فانتظر الساعة). معنى ذلك أن لا تسند الوظيفة إلا لمن هو أهل لها.

قد يكون الشخص حسن السيرة معروفًا بين الناس بأخلاقه وفضائله لكنه ليس أهلاً لتولي المناصب العامة. وليس من المعقول أن يتقلد الجاهل مقاليد الأمور والحكم ليتحكم بمصائر الناس بلا أدنى خبرة بكيفية تسيير أمورهم وتمشية اقتصاديات الدولة. وليس من المعقول أن يوضع العالم في وظيفة لا تليق بعلمه.

الموظف: هل تقصد بأن الشخص المناسب يجب أن يمتلك الذكاء والثقافة العامة والشهادة العلمية.

الخبير: نعم. هذا ما اقصده وأن وجود القائد الإداري غير المناسب قد أدى إلى تسرب الخبرات وهجرة الكفاءات الجيدة وخسارة العراق لرؤوس الأموال البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الموظف: هل يمكن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في ظل العملية السياسية الجارية في العراق؟

الخبير: نعم. يمكن ذلك بشرط وضع الأهداف الوطنية بدلاً من السعي لتحقيق الأهداف الذاتية للمشاركين في العملية السياسية من الأحزاب والأفراد مع فتح باب المشاركة الوطنية المدنية (منظمات المجتمع المدني) في إدارة الشؤون العامة بما يعزز ثقة المواطن بالإدارة السياسية.

الموظف: شكرًا.

لمزيد من المعلومات عن القيادة الإدارية
راجع محمد حسن عبد الهادي البياع، القيادة الإدارية في ضوء المنهج العلمي والممارسة (لندن: دار واسط
للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)

حوار بين صناعي وخبير اقتصادي حول الإغراق والدعم والمنافسة واققتصاد السوق

الصناعي: موجهها كلامه للخبير الاقتصادي، أستاذ كثر الحديث بعد ٢٠٠٣ عن الإغراق والمنافسة واقتصاد السوق وتباينت الاجتهادات والآراء. فما هو الفرق بين الاغراق والمنافسة؟

الخبير: الإغراق ممارسة تجارية غير عادلة لأن سعر التصدير الأقل ليس ناتجًا عن كفاءة إنتاجية من قبل المنتج المصدر وإنما ناتج عن ظروف سوقية مشوهة وغير صحية. والإغراق يحد في الحقيقة من المنافسة الفعالة ويخلق حالة من الاضطراب ويشوه البيئة الاستثمارية الصحية، والإغراق يمكن أن يؤدي الصناعة الوطنية ويتسبب في انخفاض حجم مبيعاتها. أما المنافسة فهي تختلف عن الإغراق من حيث الهدف والوسيلة والنتيجة، فهدف المنافسة كلفة أقل وجودة أفضل في إطار استخدام للموارد المتاحة. المنافسة تركز على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الخدمة، أما الإغراق فيتجه إلى تخفيض السعر للسلعة وقد تكون السلعة راكدة أو مخزونة أو معرضة للتلف أو معرضة للتقادم الفني أو لتغير الموديل وتغير الأذواق.

الصناعي: أستاذ يمكن وصف الاغراق بأنه فعل تمييزي غير عادل ولكن إذا كانت السلع التي يمارس فيها الإغراق لا تنتج في الدولة المستوردة وبالتالي لا يحصل ضرر لعدم وجود سلعة محلية تنافس المستوردة كالسلع التكنولوجية (الحواسيب والموبايلات) التي لا تنتج في بعض البلدان النامية.

الخبير: نعم. لكن سياسة الباب المفتوح في العراق بعد ٢٠٠٣ أدت إلى سيادة ظاهرة اختراق الأسواق العراقية وإلى انتشار ظاهرة الغش التجاري والفساد وبلغ الإغراق حدًا جعل منتجات القطاع الخاص العراقي تكاد تختفي من الأسواق المحلية وأصبح العراق سوقًا لدول أخرى.

الصناعي: ما تفضلت به صحيح لقد أدى الإغراق التجاري إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهنا نحن العاملين في النشاط الصناعي الخاص.

الخبير: أصبح الاقتصاد العراقي منكشفاً على الخارج بنسبة تصل إلى ٩٤ بالمائة تقريباً ولم يتضرر القطاع الخاص وحده بل القطاع الصناعي العام أيضاً (أنظر الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا - الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في العراق - الحوار المتمدن ٢٠١٢/٢/٢ وكذلك مقاله الآثار السلبية للإغراق التجاري على الصناعة في العراق - الحوار المتمدن ٢٠١٢/١/٣).

الصناعي: هل هناك صيغ أخرى للإغراق عدا الإغراق التجاري؟

الخبير: نعم. هناك الإغراق الاجتماعي وهو توظيف عمالة مستوردة وافدة في الشركات والمعامل المحلية بأجور أقل من أجور العمالة المحلية وانتشرت في العراق في السنوات الأخيرة سياسة استيراد العمالة الآسيوية للعمل في المولات والمطاعم ومحال البقالة وفي بعض دوائر الدولة الخدمية بحجة عدم كفاءة العمالة العراقية العاطلة عن العمل أصلاً.

وهناك الإغراق المالي ويتمثل بقيام دولة ما بفرض ضرائب على رؤوس الأموال أقل من دول أخرى مما يؤدي إلى تركيز رؤوس الأموال في هذه الدولة وهو ما يطلق عليه الملاذ الضريبي Tax haven

الصناعي: هل يعتبر الإغراق التجاري استراتيجية للتسويق؟

الخبير: نعم. الإغراق استراتيجية لاخترق الأسواق على المدى البعيد من خلال إحراز مواطن قدم في الدول المصدر إليها ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح. لذلك نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول التي تتخذ تدابير ضد الإغراق خاصة ضد الصين واليابان وكوريا والمكسيك.

الصناعي: يلاحظ بأن بعض الدول تمارس عملية الإغراق إلى جانب تقديم الدعم لصادراتها إلى العراق.

الخبير: نعم. الدعم يعني المنح المالية أو النقدية التي تقدمها بعض الحكومات مباشرة لمنتجاتها ومصدرها بغرض التصدير للخارج بحيث تصبح تكلفة السلعة التي تقوم بتصديرها أقل من قيمتها الحقيقية. وقد يأتي الدعم من خلال منح امتيازات غير مباشرة أو غير نقدية ولكنها تؤدي في النهاية إلى تقليل الكلفة. ومن الأمثلة على ذلك القيام بإعطاء سعر خاص في الائتمان أي سعر فائدة خاص منخفض يختلف عن السعر السائد في السوق أو إعفاء المصدر من ضرائب معينة بما يوازي منحه أموالاً حكومية من خلال تنازل الحكومة عن بعض الضرائب. كل ذلك يؤدي إلى أن يستطيع المصنع أن يصدر منتجاته بأسعار تقل عن الكلفة الحقيقية وتقل عن الأسعار التي يتم البيع بها في السوق المحلية.

الصناعي: والحل؟

الخبير: الحل بالنسبة لبلدنا العراق يتمثل بمواجهة ممارسات الإغراق والدعم غير المشروعة في التجارة الدولية وتضرر في النهاية بمصلحة المنتجين الصناعيين العراقيين وبالاقتصاد العراقي.

الصناعي: شكرًا جزيلاً.

حوار بين مربّي جاموس وخبير اقتصادي حول القروض القصيرة والطويلة الأمد

مربي الجاموس موجهًا كلامه للخبير: أستاذ نحن مربّي الجاموس في وضع لا نحسد عليه.

الخبير مقاطعًا: ما المشكلة؟

المربي: المشكلة هي أنه لم تعد مهنة تربية الجاموس تلبّي متطلبات الحياة.

الخبير: أرجو التوضيح؟

المربي: شحة المياه والتردي الأمني وقيام الحكومة بفتح باب الاستيراد لمنتجات الألبان بشكل كبير.

الخبير: لكن الدوائر الزراعية تدعم مربّي الجاموس بالأعلاف، والمصرف الزراعي يزودكم بالقروض.

المربي: أنت تعلم بأن الظروف الحالية المتردية في الأهوار تهدد الجاموس بالانقراض.

الخبير: معك حق. على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة أعداد الجاموس واقتصار الذبح على الحيوانات المزودة بشهادة رسمية تؤكد استبعادها من القطيع لضعف إنتاجها، مع توفير الأعلاف المركزة المدعومة لمدة لا تقل عن سنتين.

المربي: أستاذ نحن مربّي الجاموس بحاجة إلى إقامة مشاريع استثمارية كمعامل الألبان ومشتقات الحليب وبناء الحضائر النظامية.

الخبير: أنا معك، ما زال الناس يفضلون منتجات مربّي الجاموس للطعم المميز المرغوب من قبل المستهلك لهذه المنتجات على الرغم من أن أسعارها أعلى من أسعار منتجات الألبان المستوردة.

المربي: أنا ذكرت لك سابقاً أن الجاموس مهدد بالانقراض. كان لدينا في العراق أكثر من ٢٠٠ ألف رأس من الجاموس، واليوم يقولون ليس لدينا أكثر من ٧٦ ألف رأس.

الخبير: ما الذي حلّ بالجاموس في ميسان وذي قار والبصرة وديالى؟

المربي: أستاذ أنت رجل اقتصادي. أولاً، تجفيف الأهوار وانهيار المسطحات المائية؛ وثانياً، ارتفاع تكاليف تربية الجاموس وبيعه، ولا تنسى ما يذهب إلى سكين القصاب، ولا تنسى أيضاً التهريب بعد عام ٢٠٠٣.

بصراحة قروض المصرف الزراعي قليلة فنحن العاملين في القطاع الزراعي، النباتي والحيواني، بحاجة إلى قروض طويلة الأجل.

الخبير: صحيح أخي، العراق بحاجة إلى سوق مالية قادرة على تقديم قروض طويلة الأجل للمستثمرين في القطاعين الزراعي والصناعي.

المربي: بصراحة لم أفهم ماذا تقصد بالسوق المالية.

الخبير: في كل دولة هناك سوقان، سوق نقدية تمثلها المصارف التجارية مثل مصرف الرافدين أو مصرف الرشيد. هذه المصارف تجمع الادخارات قصيرة الأجل والمطلوب أن يتم تطوير المصارف التجارية في القطاعين العام والخاص لتجميع الاستثمارات قصيرة الأجل لاستخدام هذه الادخارات في استثمارات طويلة الأمد في الزراعة.

إن السوق النقدية هي سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

أما السوق المالية فعلى عكس السوق النقدية فإن الإقراض والاقتراض يتم لأجل متوسطة وطويلة ويلتقي فيها العرض والطلب عن طريق الأشخاص والمؤسسات التي تمتلك رؤوس الأموال ويتم التعامل في هذه السوق بالأوراق المالية بينما يتم التعامل في الأسواق النقدية بالأوراق التجارية وتعتبر أموال أصحاب المدخرات الراغبين في استثمارها لمدة طويلة الأجل هي المصدر الرئيسي في سوق المال واستعدادهم لتحمل درجات مختلفة من المخاطر نظير حصولهم على عوائد كبيرة. وهي تشتمل على مصارف الاستثمار ومصارف الأعمال والمصارف العقارية والبورصات وشركات التأمين.

المربي: لماذا لا تقوم المصارف التجارية بتقديم القروض طويلة الأجل؟

الخبير: الادخارات متناثرة وموزعة في مصارف تجارية صغيرة (عدا مصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين) وهذه المصارف تفضل الاستثمارات قصيرة الأجل، والسبب في ذلك يعود إلى تفضيل السيولة. كما أن هذه المصارف تخشى من فقدان سيطرتها على رأس المال لمدة طويلة.

المربي: ما الحل؟

الخبير: الحل يكمن في تطوير القدرات التنظيمية للمصارف التجارية، والأهم من ذلك تأسيس مؤسسات مالية مقننة تكون مهمتها التوسط بين المصارف التجارية والمستثمرين في الزراعة والصناعة، وإحدى أهم مهمات هذه المؤسسات بالنسبة لبلدنا تقديم القروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مربي الجاموس: رحم الله والديك.

الخبير: الله يرحم والديك.

حوار حول البطالة والفقر بين سيدة متقاعدة وخبير اقتصادي

السيدة المتقاعدة: (موجهة كلامها إلى الخبير الاقتصادي) أستاذ أكثر الحديث عن الفقر والبطالة في بلدنا العراق هل هناك أمل في عودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية؟

الخبير: عفواً سيدتي ماذا تقصدين؟

المتقاعدة: أقصد هل هناك أمل في مكافحة الفقر وتشغيل العاطلين عن العمل؟

الخبير: إن النمو الاقتصادي هو الحل الأمثل للتخفيف من حدة الفقر وتشغيل العاطلين.

المتقاعدة: كيف يتم ذلك؟

الخبير: أولاً، يتطلب إدراج محاربة الفقر على سلم أولويات السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية. وهو موضوع تناوله العديد من الكتاب. من المساهمات التي اطلعت عليها ورقة السيد ستيفن لانغدون، مدير برنامج مكافحة الفقر في المركز البرلماني الكندي-كندا المقدمة في اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (14) الامم المتحدة، صفحة ٦٩.

السيدة المتقاعدة: سأحاول الاطلاع على هذه الورقة، ولكن أرجو الآن من جنابك شيء من التوضيح.

الخبير: سيدتي، إن التغلب على الفقر في بلدنا العراق ليس بالمهمة السهلة وكما لا يخفى على أحد فإن الفقراء يملكون الكثير من المعلومات حول المعوقات التي يواجهونها وعلى مجلس النواب والأجهزة الحكومية المختصة التشاور مع الفقراء بهدف وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة والفقر.

المتقاعدة: لكن كما تعلم هناك انتشار ظاهرة الفقر والبطالة بين النساء والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين) فضلاً عن استشراء البطالة بين الشباب بما فيهم خريجو الجامعات.

الخبير: نعم. على الدولة التدخل من خلال أجهزتها التنفيذية لتحقيق عدالة توزيع الدخل والعمل على تنمية القرى والأرياف وتوفير خدمات الماء والكهرباء.

المتقاعدة: (متحدثة بانفعال) أستاذ إلى متى يستمر البحث في أكوام النفايات عمّا يمكن إعادة تدويره لبيعه وتوفير مصدر دخل للفقراء.

الخبير: نعم. الفقر درجات وهناك تصنيفات مختلفة لمستويات الفقر مثل الفقر المطلق poverty absolute وهو (الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية الممثلة بالغذاء والمسكن والملابس والتعليم والصحة والنقل. وهناك تصنيفات أخرى للفقر مثل الفقر المدقع extreme poverty، والفقر المزري وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

السيدة المتقاعدة: تواجه الأسرة العراقية أزمة سكن تفاقمت بعد الحرب العراقية-الإيرانية وفرض الحصار على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ في ١٩٩٠.

الخبير: في الحقيقة (لا زالت بيئة السكن سيئة عمومًا إذ أظهر المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ انتشار برك المياه الآسنة في الكثير من الأحياء السكنية أو قريباً منها ويعيش ٣٦% من سكان المدن في أحياء بمجاري مفتوحة، والمنتفعون من شبكات الصرف الصحي العمومية بحوالي ٢٧% من مجموع السكان، وتبين أن ٣٦% من المساكن قريبة من مكبات غير نظامية للنفايات الصلبة حيث ينتفع حوالي ٢٩% من سكان العراق من خدمات جمع النفايات التي تقدمها البلديات و ٢٨% من المساكن ضعيفة الإضاءة ويقاسي ساكنوها من

رداءة الهواء). للمزيد من المعلومات أقترح عليك قراءة كتاب الدكتور أحمد ابريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ص ٢٠١.

السيدة المتقاعدة: في الحقيقة بعد إحالتي على التقاعد حصلت لدي الفرصة السانحة للاطلاع على الكتاب المذكور حيث يؤكد المؤلف:

(إن جميع المقترحات المتداولة حالياً لإزالة الفقر والقضاء على البطالة سوف تخفق ولا تثمر سوى الإحباط دون الالتزام بمقتضيات التقدم الاقتصادي وحمل أعباء مسؤوليات التحول الى أمة صناعية وشعب منتج وإلى جانب هذا المسعى وبالتزامن معه تأسيس قاعدة المعلومات وشبكة الاتصالات الكافية للوصول إلى الفقراء وتقديم الإعانة الكافية لهم عبر إنجاز الملف الاقتصادي - الاجتماعي للعائلة العراقية وذلك يعني توحيد سياستي الضريبة والإعانة بما يضمن العدالة والاستدامة وينهي حالة التفاوت في الشمول لكليهما)، ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨.

الخبير: شكراً جزيلاً سيدتي.

المتقاعدة الشكر لك سيدي.

7 كانون الأول 2020

حوار بين خبير اقتصادي وطالب تكنولوجيا المعلومات

الطالب مخاطبًا الخبير: أستاذ أنا طالب في المرحلة الأولى تكنولوجيا المعلومات أود معرفة بعض المعلومات ولو بصورة مبسطة عن الاسم التجاري والعلامة التجارية.

الخبير: على الرحب والسعة. في البداية ينبغي أن تعلم بأن الاسم التجاري والعلامة التجارية منظمة في قوانين مختلف الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. ففي بلدنا العراق تنص المادة (21) أولاً من قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 (على كل تاجر شخصاً طبيعياً كان أو معنوياً أن يتخذ لتمييز نشاطه التجاري اسماً تجارياً مختلفاً بوضوح عن غيره من الاسماء التجارية)

الطالب: ولكن أستاذ من هو التاجر؟

الخبير: أحسنت. هذا سؤال جيد.

التاجر حسب قانون التجارة العراقي أنف الذكر، المادة ٧ أولاً - يعتبر تاجرًا كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول باسمه وحسابه على وجه الاحتراف عملاً تجارياً وفق أحكام هذا القانون.

الطالب: أستاذ عفواً. ما هي الأعمال التجارية؟ وهل وردت على سبيل الحصر في قانون التجارة العراقي؟

الخبير: جاء في الأسباب الموجبة للقانون أن القانون أقيم (نظرية الأعمال التجارية على أساس من تعداد وارد على سبيل الحصر مراعيًا في ذلك أن تشتمل على جميع الأعمال التجارية التي تقع في حدود التصور المعقول أخذًا بالاعتبار حقائق الأوضاع التجارية والاقتصادية في القطر). لكن بعض الشراح لهم رأي آخر.

أما الأعمال التجارية التي نص عليها القانون فهي الواردة في المادة ٥ حيث تعتبر الأعمال التالية أعمالاً تجارية إذا كانت بقصد الربح ويفترض فيها هذا القصد إذا لم يثبت العكس.

أولاً - شراء أو استئجار الأموال منقولة كانت أم عقاراً لأجل بيعها أو إيجارها.

ثانياً - توريد البضائع والخدمات.

ثالثاً - استيراد البضائع أو تصديرها وأعمال مكاتب الاستيراد والتصدير.

رابعاً - الصناعة وعمليات استخراج المواد الأولية.

خامساً - النشر والطباعة والتصوير والإعلان.

سادساً - مقاولات البناء والترميم والخدمات والصيانة.

سابعاً - خدمات مكاتب السياحة والفنادق والمطاعم ودور السينما والملابس ودور العرض المختلفة الأخرى.

ثامناً - البيع في محلات المزاد العلني.

تاسعاً - نقل الأشياء أو الأشخاص.

عاشراً - شحن البضائع أو تفريغ أو إخراجها.

حادي عشر - استيداع البضائع في المستودعات العامة.

ثاني عشر - التعهد بتوفير متطلبات الحفلات وغيرها من المناسبات الاجتماعية.

ثالث عشر - عمليات المصارف.

رابع عشر - التأمين.

خامس عشر - التعامل في أسهم الشركات وسنداتها.

سادس عشر - الوكالة التجارية والوكالة بالعمولة والوكالة بالنقل والدلالة وأعمال الوساطة التجارية الأخرى.

المادة ٦ - يكون إنشاء الأوراق التجارية والعمليات المتعلقة بها عملاً تجارياً بصرف النظر عن صفة القائم بها ونيته.

الطالب: أستاذ هل يعتبر تاجرًا من يمارس حرفة صغيرة؟

الخبير: كلا حيث نصت المادة ١١ أولاً وثانياً على الآتي: لا يعتبر تاجرًا من يمارس حرفة صغيرة. تعتبر حرفة صغيرة كل حرفة ذات كلفة زهيدة يمارسها شخص مقتصر في ذلك على نشاطه البدني أو على استخدام آلات ذات قوة محرك صغيرة.

الطالب: يلاحظ في أسواقنا المحلية الكثير من المحال التجارية تحمل أسماء تجارية متشابهة فهل يجوز ذلك؟

الخبير: من واجب الغرف التجارية العراقية تسجيل الأسماء التجارية وعلى التاجر أن يتخذ لنفسه اسمًا تجاريًا مختلفًا بوضوح عن غيره من الأسماء التجارية كما أشرت سابقاً، وعلى الغرف التجارية ممارسة دورها في تنفيذ القانون.

الطالب: هل تفضل أستاذي بتزويدي بشيء من المعلومات عن العلامة التجارية؟

الخبير: حاضر وبكل سرور. العلامة التجارية عبارة عن إشارة تسمح بتمييز المنتجات أو الخدمات لمؤسسة عن الآخرين؛ هي إشارة أو رمز أو أي تركيبة منها هدفها تمييز السلع أو الخدمات المقدمة من بائع ما عما يقدمه المنافسون الآخرون.

الطالب: إلى ماذا تهدف العلامة التجارية؟

الخبير: أحد أهم الأهداف للعلامة التجارية هو تحقيق المنافسة الشريفة ذلك أن بيع المنتجات دون أن تحمل علامة تجارية سيؤدي إلى تقشي التقليد والتزوير مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني وتدني جودة المنتجات المعروضة في السوق.

الطالب: لكن يلاحظ وجود سلع ومنتجات تحمل علامات (ماركات) مزورة في الأسواق المحلية.

الخبير: نعم. تزييف العلامة التجارية ظاهرة خطيرة ينبغي على الجهات المختصة المسؤولية عن الرقابة النوعية حماية المستهلك من عمليات الاستساح والتزييف ومن الدعاية الضارة أو الكاذبة لسلع وخدمات غير مطابقة للمواصفات الفنية القياسية.

الطالب: في السنوات الأخيرة في بلدنا العراق لاحظنا قيام الشركات المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة بطرح منتجات جديدة لكنها تحمل علامتها التجارية نفسها المعروضة في الأسواق التجارية.

الخبير: نعم تمارس الشركات العالمية الرصينة عملية الابتكار التي تعني إنتاج منتجات جديدة كوسيلة لتدعيم علامتها التجارية والحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية ذلك لأن الابتكار يثبت العلامة التجارية في أذهان المستهلكين ويساعد على بناء الثقة الدائمة في السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين.

الطالب: يبدو أن للعلامة التجارية تأثير مهم على سلوك المستهلك؟

الخبير: نعم. المستهلك يتأثر بجودة المنتج الذي يحمل علامة تجارية مميزة وتحاول الشركات الصناعية ذات الشهرة العالمية طرح منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات وحاجات ورغباتك وأذواق المستهلكين، وتحاول الشركات المنتجة خلق وتعميق الولاء لعلاماتها التجارية من خلال الابتكار لإغراء وإغواء المستهلك لتكرار الشراء لمنتجاتها المعروضة في مختلف الأسواق المحلية والخارجية.

الطالب: شكرًا جزيلاً.

الخبير: أشكرك.

10 كانون الأول 2020

لمزيد من المعلومات أنظر: العلامة التجارية وطرق حمايتها وفق القوانين النافذة في فلسطين، رسالة ماجستير،
اعداد محمود احمد عبد الحميد مبارك، ٢٠٠٦

حوار مع مصباح كمال حول بعض قضايا التأمين في العراق

يساهم التأمين في تقديم الحماية للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من الخسائر التي تلحق بها ولتقليل درجة المخاطر من خلال عملية الحماية.

وكان من نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق بعد سقوط النظام السابق التوجه نحو تأسيس شركات التأمين الخاصة في العراق استمراراً لتأسيس بعض شركات التأمين الخاصة التي تكونت عام 2000

وبغية التعرف على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه شركات التأمين في العراق وما يواجهه هذا القطاع من مشاكل ومعوقات تم اجراء هذا الحوار مع الزميل مصباح كمال المختص بالشأن التأميني.

[1]

كما تعلمون تم في عام 1964 تأمين المصارف وشركات التأمين واليوم هناك عدد من شركات التأمين في القطاع العام مع ملاحظة وجود توجه جاد من قبل القطاع الخاص للتوسع بالعمل في سوق التأمين العراقية فكيف تنظرون الى واقع النشاط التأميني في الوقت الحاضر؟

الانطباع المباشر الذي يرد إلى الذهن هو الحكم على واقع النشاط التأميني من منظور المقارنة مع الماضي بحيث يطل علينا الماضي متفوقاً على الحاضر في كافة الجوانب. وما لم ندخل في التفاصيل، ومن منظور نقدي تاريخي، فإن مثل هذه المقارنة السريعة لا تعلمنا الكثير. أقول هذا كي لا نقع أسرى لتعظيم مكانة النشاط التأميني في الماضي والحط من شأنه في الوقت الحاضر (وهذا الحاضر مفهوم نسبي إذ أنه قد يعني اليوم وقد يعني عقداً من الزمن ما لم نغم بتحقيب تاريخ التأمين العراقي). وقد قمت بمحاولة بهذا الشأن في ورقة منشورة لي بعنوان "مقاربة لتاريخ التأمين في العراق" (2008) بربط تاريخ التأمين بصدور أول قانون للتأمين في العراق (1936)، تأسيس أول شركة تأمين عراقية خاصة (1946)، تأسيس أول شركة تأمين مملوكة للدولة (1950)، القانون الجديد لتنظيم أعمال التأمين (1960)، تأمين

شركات التأمين (1964)، تأمين النفط وتطور قطاع التأمين (1972-1980)، حروب النظام الشمولي وبدء تآكل قطاع التأمين (1980-2003)، الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (2003- حتى الوقت الحاضر)، صدور قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 (الأمر رقم 10).

ويمكن اختزال ذلك تحت بضعة عناوين: الفترة ما قبل الاستقلال (من قانون السيورتاه العثماني لسنة 1905 حتى صدور أول قانون عراقي للتأمين سنة 1936)، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (تأسيس أول شركة تأمين عراقية سنة 1946 برأسمال عراقي وأجنبي وتأسيس أول شركة تأمين حكومية سنة 1950)، حقبة تأمين قطاع التأمين (1964-1997)، ازدهار قطاع التأمين بعد تأمين شركات النفط الأجنبية (1972) وبدء تآكل وتدهور القطاع في فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ومحاولة إعادة هيكلة القطاع في تسعينيات القرن الماضي (ترخيص شركات تأمين خاصة بفضل قانون الشركات لسنة 1997)، آثار الاحتلال الأمريكي على الحياة الاقتصادية والسياسية والأمر رقم 10 من وضع "المستبد بأمره" بول بريمر.

ربما أطلت في هذا العرض لكن هدفي منه هو تأكيد أهمية وضع النشاط التأميني ضمن الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة، فهذا النشاط يعكس ما هو قائم من أوضاع. لعل المثل الواضح على ذلك هو بدء ازدهار النشاط (بوجود شركتين عامتين للتأمين وشركة إعادة تأمين عامة واحدة) قبل وخلال حقبة تأمين شركات النفط الأجنبية وإطلاق ما كان يسمى بالخطوة الانفجارية، رغم مساءلة الاقتصاديين لمضامين وتوجهات هذه الخطوة. والمثل الثاني هو واقع التأمين بعد الاحتلال الذي لم ينمو أو يتطور بما يكفي لأنه يعكس الحالة العامة للاقتصاد العراقي.

الجواب على سؤالك عن واقع النشاط التأميني يمكن أن يجرنا إلى جوانب عديدة غير التطور التاريخي لقطاع التأمين. أعني بذلك سياسة الاستخدام في شركات التأمين العامة وما يتبعها من هبوط في المعنويات، التركيبة البيروقراطية لشركات التأمين العامة والخاصة، الحضور الضعيف للقطاع في الحياة العامة، الآثار الضارة للأمر رقم 10، تفكيك السوق الوطنية

للتأمين (غياب سوق فيدرالي موحد) بسبب سياسة حكومة الإقليم (وهي سياسة غير معلنة) تجاه شركات التأمين غير المؤسسة في الإقليم، تفتي أدوات التسوية العشوائية كبديل عن آلية التأمين الحديثة بالترافق مع نظام المحاصصة ... الخ.

يضاف إلى ذلك واقع البيئة التي تعمل فيها شركات التأمين وأعني بهذا عقود الدولة مع المقاولين الأجانب التي لا تنص على إجراء التأمين مع شركات تأمين عراقية مجازة من قبل ديوان التأمين، أو ترك حرية إجراء التأمين للمقاولين (وهو ما ينص عليه قانون الاستثمار الفيدرالي وما يماثله في إقليم كردستان). أو تقزيم دور شركات التأمين العراقية ليقصر على توفير ترتيبات الواجهة وتقليص احتفاظها من أقساط التأمين إلى أدنى حد، وهذا هو الحال في العلاقة التأمينية بين الشركات النفطية العالمية وشركات التأمين العراقية.

مما يحز في النفس عدم الاستئناس برأي القطاع فيما يخص تعديل قوانين ذات علاقة بالتأمين أو خطط، ترسم وراء الكواليس، لإعادة هيكلة قطاع التأمين (مشاريع خصخصة شركات التأمين العامة). لم أطلع خلال السنوات الماضية على أية ورقة موقف من شركات التأمين العامة والخاصة، الممثلة في جمعية التأمين العراقية (تأسست سنة 2005)، أو من ديوان التأمين العراقي (جهاز الرقابة تأسس سنة 2005 أيضاً) تجاه ما يجري.

أتحرج في إطلاق حكم عام على مجمل النشاط التأميني، رغم أن بعض دراساتي ومقالاتي تضمن أحكاماً ربما هي بحاجة إلى مناقشة غير التعليقات المهذبة التي كتبها بعض زملائي الأكارم. إن وضع دراسات متعددة الجوانب وتجميع الإحصائيات الخاصة بالنشاط التأميني وليس كتلك التي خرج بها البنك الدولي (القطاع المالي العراقي، نيويورك، 2011) ضروري لوضع الأرضية العلمية لتأسيس الأحكام.

[2]

صدر في عام 2005 قانون تنظيم أعمال التأمين وغالباً ما يشار إلى نواقص هذا القانون وعيوبه خاصة وأنه لم ينص على حصر إجراء التأمين على استيرادات دوائر الدولة لدى شركات التأمين العراقية كما كان الوضع سابقاً فما هي ملاحظتكم حول هذا القانون؟

لقد كرست كتاباً كاملاً لموضوع هذا السؤال (قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية، 2014)، كما قمت بتحرير مساهمات زملائي في نقد القانون في كتاب إلكتروني صدر بعنوان مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (2013).

لم يأتي القانون على ذكر التأمين على استيرادات دوائر الدولة لدى شركات تأمين عراقية مرخصة. لكن أحكام القانون صيغت بشكل يسمح بتجاوز التأمين داخل العراق. نتذكر أن هذا القانون صدر كأمر حُررت مسودته من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي (خلافاً لاتفاقيات جنيف التي لا تجيز للقوة المحتلة صلاحية تغيير ما هو قائم ما لم يكن هناك تهديد مباشر لأمن القوة المحتلة أو أن هناك ضرورة تستوجب التغيير). كان هذا الأمر ترجمة للتوجهات الليبرالية الجديدة في إدارة الاقتصاد الوطني (ولها مريدها في العراق) التي تعمل الولايات المتحدة على إدخالها، بالقوة الناعمة أو من خلال العنف، أينما استطاعت ذلك.

ليس لدي الجديد الذي أستطيع أن أضيفه إلى ما كتبت سابقاً. لذلك سأقتبس مقاطع مع بعض التحوير من كتابي مُركزاً على المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10). تعديل هذه المادة، في رأيي، هو المدخل للتخلص من الآثار الضارة لهذا الأمر. أمل أن ينصبَّ التعديل على التخلص من "الأمر رقم 10" في العنوان.

لقد كتبت بأن هذه المادة أطلقت حرية شراء التأمين وتضمنت تناقضاً قانونياً. لشرح ذلك دعنا ننظر إلى بعض أحكام هذه المادة:

"أولاً- لأي شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص الحق في الاختيار بشراء منتجات التأمين أو خدماته من أي مؤمن أو معيد تأمين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

ثانياً- لا يجوز اجبار شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص على شراء منتجات خدمات التأمين من مؤمن أو معيد تأمين أو وكيل أو وسيط أو مقدم خدمات تأمين محدد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك."

المادة 81 ناقصة لأنها تخلو من الإشارة إلى محل إقامة المؤمن أو معيد التأمين أو تسجيله في العراق أو ترخيصه من قبل الديوان ولا القانون الذي تشير إليه هذا المادة، حسب علمي، نصّ خلاف ذلك، ولم ينشر حتى الآن تعديل للقانون بهذا الشأن. كما أن هذه الفقرة تُقرّ أيضاً حق الشخص الطبيعي في اختيار شراء منتجات التأمين أو خدماته من أي مؤمن أو معيد تأمين دون النص على عراقية المؤمن أو معيد التأمين (بمعنى تسجيله لدى مسجل الشركات وترخيصه من قبل الديوان).

لقد وقّرت المادة 81 الأراضية القانونية لتسريب أقساط التأمين العراقية إلى الخارج من خلال القبول الضمني بالتأمين خارج النظام الرقابي non-admitted insurance وهو ما لا نجد نظيراً له في معظم الانظمة الرقابية على النشاط التأميني في العالم. وقد كتبتُ مرة أن "مايك بيكنز، مفوض التأمين في ولاية أركنساس، الذي أعد نص القانون باللغة الإنجليزية، يعرف تماماً القيود المفروضة على حرية شراء التأمين في ولايته وفي الولايات الأخرى للولايات المتحدة. ومع ذلك أقحم هذه المادة تعبيراً عن العقيدة الليبرالية الجديدة في رفع الضوابط الرقابية."⁴

لقد وفرّ قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الغطاء القانوني للتأمين خارج العراق لدى شركات تأمين أجنبية غير مسجلة في العراق وغير مرخصة. وعدا ذلك فإن القانون يتعارض مع أحكام الدستور الدائم، فقد أكدت المادة 130 من الدستور، فيما يخص نفاذ القوانين القائمة، على الآتي:

⁴ مصباح كمال، "نحو مشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق"، مرصد التأمين العراقي:

<http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/08/06/a-policy-for-iraqs-insurance-sector/>

"تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تُلغ أو تُعدّل، وفقاً لأحكام هذا الدستور."

من التشريعات النافذة ذات العلاقة قرار مجلس قيادة الثورة رقم 192 المؤرخ 1998/12/3 الذي نصّ في الفقرة ثانياً على أنه:

"لا يجوز التأمين خارج العراق مباشرة على أشخاص أو أموال موجودة في العراق أو مسؤوليات قد تتحقق فيه." (الوقائع العراقية، العدد 3757، ص 618)

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا القرار ألغى قانون شركات ووكلاء التأمين رقم (49) لسنة 1960 الذي نصّ في المادة 57 على الآتي:

"لا يجوز لأي شخص أن يؤمن خارج العراق مباشرة على أشخاص أو عقارات أو أموال موجودة في العراق."

ومن النواقص التدوينية لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 عدم إيراد نص بإلغاء قوانين التأمين السابقة أو الاحتكام إليها في حالات معينة. هناك إذاً، كما يبدو لي، تضارب بين قانون سنة 2005 والقوانين السابقة التي لم تخضع للإلغاء.

إزاء هذا الوضع يصبح ضرورياً القيام بالمراجعة الفنية والقانونية لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وإعادة تدوينه فهو صار يُشكّل عنصراً أساسياً في توجيه النشاط التأميني. إن القانون، في صيغته الحالية، يحجّم دور شركات التأمين العراقية.

هناك صمت رسمي تجاه هذا الموضوع، كما كتبتُ. وبالطبع، لم أكن أول من انتبه إلى الآثار السلبية للمادة 81 فالحديث دائر عنها لدى ممارسي التأمين في العراق. لكن الذي يثير الاهتمام أن الكتابات النقدية المنشورة بشأنها والاتصالات الشخصية ومن خلال التخاطب التي قام بها أركان التأمين العراقي مع أكثر من وزير في الماضي لم تسفر عن تبني أي من هؤلاء الوزراء لمشروع إعادة النظر في القانون وتعديل المادة 81 ولم يظهر في مراجعات القوانين،

ومنها قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، التي يطلع علينا بها البرلمان. ويبدو أن الحكومة والوزراء ونواب البرلمان يعانون من صمم تجاه الموضوع.

[3]

كيف يمكن حسب رأيكم توسيع وتطوير سوق التأمين العراقية؟ البعض يقول بأن شركات التأمين الحالية وخاصة الأهلية تعاني من نقص كوادرات التأمين الفنية المهنية خاصة الشركات حديثة التكوين مع وجود منافسة بين القطاعين العام والخاص تؤدي الى انحسار وثائق التأمين لدى شركات القطاع الخاص. أرجو القاء الضوء على هذا الموضوع وكيف يمكن أن تكون المنافسة على أساس جودة الخدمة وليس على اعتبارات أخرى؟

توسيع وتطوير سوق التأمين العراقية مسألة متشعبة. سأحاول فيما يلي حصر الجواب أولاً بتقديم بعض المقترحات السريعة، التي عرضها زملاء آخرون أيضاً، قبل أن ألبأ إلى عقد بعض المقارنات بين الشركات الخاصة والعامّة للتعليق على موضوع المنافسة.

فيما يخص صياغة مقترحات لتوسيع وتطوير سوق التأمين، أذكر التالي بسرعة:

- إعادة النظر بالأمر رقم 10، وهو ما تعرضت له بشيء من التفصيل في الجواب على السؤال الثاني.
- حصر التأمين مع شركات تأمين مسجلة في العراق ومرخصة من قبل ديوان التأمين، والنص على ذلك في جميع عقود الدولة.
- تنظيم عقود الاستيراد على أساس سيف C&F وليس سي أي إف CIF لمنح شركات التأمين العراقية فرصة الاكتتاب بتأمين استيرادات العراق.
- فرض غرامات وعقوبات على المخالفين.

- تفعيل دور شركة إعادة التأمين العراقية من خلال استعادة الإسناد الإلزامي (الذي ألغى أواخر 1988) لمحافظ شركات التأمين المباشر بنسب يتفق عليها للإعادة العراقية. هذا موضوع يحتاج إلى دراسة وإلى إعادة تقييم الإمكانيات الفنية المتوفرة في الشركة وإدارتها.
 - إدخال منتجات تأمينية جديدة ومنها تأمين المسؤولية المهنية للأطباء والجراحين وغيرهم من أصحاب المهن، والتأمين المتناهي الصغر، وأشكال من التأمين التكافلي.
 - التفكير بجعل بعض فروع التأمين إلزامياً على أطراف معينة، كقيام المؤسسات البلدية والمحافظات التأمين على المنشآت المدنية (الجسور، المباني العامة، المستشفيات ... الخ).
 - تشجيع دمج شركات التأمين الصغيرة لتوسيع قاعدتها المالية، وتجميع كوادرها، وتقليص النفقات (وسأعلق عليه لاحقاً).
- تأسست شركات التأمين الخاصة بفضل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997. وتأسست أول شركة خاصة للتأمين سنة 2000. ومنذ ذلك الوقت تزايد عدد الشركات الخاصة ليقرب الآن من ثلاثين شركة. وكما قلت فإنه من المفترض أن يؤدي ازدياد عدد الشركات إلى زيادة في الانتاج الكلي، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة تحت ضغط المنافسة، إدخال أغذية تأمينية مبتكرة قائمة بذاتها أو من خلال توسيع نطاق تغطيات الوثائق القائمة. لكن واقع الحال لا يدعم هذا الافتراض. من مظاهر هذا الواقع الاكتتاب غير الفني (أسعار غير فنية بمعنى أنها لا تتساق مع طبيعة وحدة الأخطار المؤمن عليها، وشروط تأمينية غير مدروسة، نفرضها الشركات الأجنبية، وربما تكون هذه غير مفهومة للمكاتبين)، وما يرتبط بهذا الواقع من اشتداد حدة المنافسة المنفلتة بين الشركات، بدافع الحصول على الأعمال وزيادة حصتها. ومن تداعيات هذا الواقع "تهريب" الأقساط، خارج النظام الرقابي رغم ضعفه، من خلال إعادة التأمين الاختياري ربما مع شركات إعادة تأمين عربية أو أجنبية لا تتمتع بالمتانة المالية أو التصنيف من هيئات التصنيف الدولية. وعلى العموم، فإن دور معظم شركات التأمين

الخاصة في تنمية قطاع التأمين ضعيف جداً لا يتعدى توفير فرصة عمالة لعدد قليل من الموظفين وهامش صغير للربح للمساهمين.

ومع ذلك تطلب الشركات الخاصة موقعاً أكبر لها في السوق لكنها لا تمتلك، في الوقت الحاضر، الموارد المالية الكبيرة، والكوادر البشرية المدربة، وربما حتى السياسات الانتاجية المناسبة لإحداث نقلة نوعية في عملها وفي مكانتها من حيث حصتها من حجم الأعمال. مرة قال لي أحد الزملاء أن بعض هذه الشركات مع الأسف ما هي إلا دكاكين صغيرة للتأمين. ويأتي هذا الوصف اعتماداً على صغر عدد العاملين في هذه الشركات (وهو ما قد يؤثر على مستوى تقديم الخدمات) ومقارنة رأسمال شركات التأمين واحتياجاتها لمواجهة المسؤوليات المكتتبه وغير ذلك من معايير الحكم على الأوضاع المالية والتنظيمية لشركات التأمين.

ويربط البعض التطور البطيء لشركات التأمين الخاصة بوجود شركتي التأمين العامتين (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية). هل ان ضعف الشركات الخاصة هو حقاً بسبب وجود الشركات العامة؟ لو اختفت الشركتان بصفتها الحالية وتحولتا إلى شركات مخصصة، بقرار سياسي لا علاقة له بالجدوى الاقتصادية، هل سيتغير وضع شركات التأمين الخاصة؟ لا اعتقد ذلك إذ أن الخصخصة ربما تعزز من مكانتهما من حيث إنتاجية الأعمال، وتقلص التكاليف (التخلص من العمالة الفائضة)، وإدخال تقنيات جديدة لإدارة الأعمال والتسويق والبيع والتنظيم الداخلي لهما. العائق أمام شركات التأمين الخاصة ليس وجود هاتين الشركتين، ومن الضروري لذلك التعمق في البحث لاكتشاف مكامن الخلل أو القصور في دور شركات التأمين الخاصة.

صحيح أن الشركتين تتمتعان بالأقدمية في السوق، وكوادرهما هي الأكبر، وربما الأفضل فنياً، في مجالات معينة، من تلك الموجودة في الشركات الخاصة، ولهما موارد مالية أكبر نسبياً بضمنها رأس المال، وتستفيدان من علاقات تاريخية سابقة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي اعتادت على شراء التأمين منهما. لكن ذلك لا يعفي الشركات الخاصة من مجابهة هذا الواقع مثلما حصل بالنسبة لتأمين عقود التراخيص النفطية إذ استطاعت الشركات الخاصة

المشاركة في مناقصات تأمين أخطار شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق وتقديم خدمات الواجهة. ما الذي عملته شركات التأمين الخاصة في مجابهة الواقع؟

لا اعتقد بأن الشكوى من شركات التأمين العامة قائمة على أساس ايديولوجي - أعني خلق مُناخ فكري لتقويض مكانة الشركات العامة. فقد تأسست شركة التأمين الوطنية كشركة حكومية في العهد الملكي عندما كان سوق التأمين العراقي قائماً على التنافس بين شركات ووكالات أجنبية وشركة عراقية واحدة. ولم يكن ذلك بدافع اشتراكي فقد ظلت الشركة، طوال وجودها، تعمل كمؤسسة رأسمالية تستهدف الربح كأية شركة تأمين خاصة. هي من أحد مواريث العهد الملكي التي بقيت عاملة رغم تبدل انظمة الحكم. أما شركة التأمين العراقية فقد تأسست أصلاً سنة 1959 كشركة خاصة، أمت سنة 1964.

بعض النقد يتجه صوب استصغار أهمية وجود شركة تأمين عامة، لأنها بيروقراطية مترهلة بطيئة الأداء، تقتل روح المبادرة، وبالتالي فإن الارتقاء بها هو من خلال خصصتها. هذا هو الانطباع العام لكنه بحاجة إلى تمحيص.

في تصورنا ان شركات التأمين الخاصة لن تحتل موقعاً مهماً ما زال حجم الطلب (الشعبي من الأفراد، ومن قبل الشركات العامة والخاصة، ودوائر الدولة الاتحادية وفي الإقليم والمحافظات) على المنتجات التأمينية ضعيفاً، وما زال حجم رأسمالها صغيراً، وكذلك افتقارها إلى الكوادر المدربة. عندما تتزاحم ثلاثين شركة على إيرادات ائكتتابية لا تزال دون 100 مليون دولار سنوياً، مصدر القسم الأكبر منها من الدولة ومن المشاريع الإنشائية، فما الذي تستطيع الشركات الصغيرة أن تغنمه من هذه الإيرادات. وحسناً فعل ديوان التأمين عندما أصدر التعليمات رقم (15) لتحديد رأس المال المقرر بخمسة مليارات دينار (بالنسبة لشركات التأمين القائمة) وخمسة عشر مليار دينار (بالنسبة للشركات التي تؤسس بعد تاريخ نفاذ هذه التعليمات).

إن تشجيع الشركات الخاصة القائمة على الاندماج للامتثال للسقف الجديد لرأس المال ضرورة اقتصادية وفنية. يقيناً لا نختلف مع مبدأ تكوين شركات تأمين قوية مالياً ومكتملة فنياً ولعل

هذه التعليمات، وبغض النظر عن عدم إفصاح الديوان عن سبب إصدار التعليمات، فإنها فرصة للعديد من شركات التأمين لإعادة النظر في موقعها من خلال الاندماج.

يعتبر البعض وجود شركات تأمين خاصة إضراراً بسوق التأمين العراقي دون ربط هذا الموقف بحجج يمكن مناقشتها. كالقول بأن وجودها يوجب تنافساً محموماً، ويشتت ما تبقى من كوادر مهنية، ويُسهّل من تسريب أقساط التأمين خارج العراق.

فالتنافس قابل للضبط من خلال الاتفاق على الحدود الدنيا لأسعار التأمين (دون تواطء بحق جمهور المؤمن لهم للحصول على أفضل الأسعار) والتأكيد على مستوى ونوعية الخدمات، وهذه من شأنها إفراز الغث من السمين.

تشثت الكوادر الفنية بين الشركات ليس حقيقياً لأن الكوادر التي تعمل في الشركات الخاصة كانت قد تقاعدت عن العمل في الشركات العامة وليس من السهل إعادة استخدامها في شركات التأمين العامة إلا بأوامر خاصة، وهذه ليست سهلة وقد تخضع للمحاصصة. ويمكن التعويض عن شحة الكوادر، في جميع الشركات، من خلال التدريب، وهو ما سنتناوله في الجواب على سؤال آخر.

لم تفكر إدارات الشركات الخاصة والعامة، حسب المعلومات المتوفرة لدي، وبسبب التأكيد على المنافسة دون غيرها من العلاقات بين الشركات، بالمشاركة co-insurance في تغطية الأعمال الكبيرة لتعظيم حجم الاحتفاظ الصافي، وتطوير أدوات التعامل معها، وفرض وجود شركات التأمين العراقية خاصة في مواجهة ضغوط الشركات الأجنبية العاملة في العراق في القطاع النفطي وغيره.

لتقييم المنافسة بين الشركات الخاصة والعامة أرى أن ننظر إلى الأخيرة على أنها تتمتع برية تاريخي بفضل موقعها، وهو ما كتبت عنه في دراسة سابقة. فرغم وجود شركات تأمين خاصة فإن الموقع الريعي للشركات العامة هو من إرث الماضي ونعني به إرث رأسمالية الدولة. فبحكم العادة تلجأ منشآت القطاع العام إلى الشركات العامة لشراء وثائق التأمين. هذا رغم أن

قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (المادة 81-الفقرة 3) ينص على استدرج العروض في تأمين الأصول العامة.

لكن شركات التأمين العامة هي الأكثر غنى، برأسمالها وكوادرها واحتياجاتها الفنية، من الشركات الخاصة، وأزعم أن موقعها الريعي قد يستمر حتى لو خضعت للخصخصة. إذا كان هذا الزعم صحيحاً فما الذي تجنيه شركات التأمين الخاصة من الخصخصة؟ ستشتد المنافسة على الأسعار، وستتركز المنافسة، وهذا هو من باب التمني (إن وضعنا التنافس السعري جانباً) على تقليص كلفة الانتاج أو السيطرة عليها (عنصر حاسم في تقييم أداء الشركات) وزيادة المبيعات دون تخفيض الأسعار من خلال حملات إعلانية، وتغيير نطاق أغطية التأمين، وجباية أقساط التأمين بالتقسيم، وتحسين نوعية الخدمة المقدمة لحملة وثائق التأمين (إصدار وثائق التأمين بسرعة، تسوية طلبات التعويض دون تلوؤ، تذكير المؤمن له بحلول أجل تجديد وثائق التأمين السنوية، المساهمة في تحسين نوعية الخطر المؤمن عليه من خلال الكشف الموقعي على محل التأمين وتقديم التوصيات المناسبة لإدارة الخطر).

تعمل شركات التأمين العامة جنباً إلى جنب الشركات الخاصة أي أن الشركات العامة تعمل ضمن ضوابط السوق التنافسي - ومنها أن شركات التأمين الخاصة الكفؤة والناجحة تضغط كنموذج بديل للشركات العامة وقد تستقطب العناصر الجيدة من الشركات العامة (معظم إدارات شركات التأمين الخاصة منذ 2000 هم من "خريجي" شركات التأمين العامة). مثل هذا الوضع يحفز الشركات العامة لمواجهة الشركات الخاصة في السوق. عندها تلجأ الشركات العامة إلى تحسين أدائها، إن كان الأداء هو دون ما هو مخطط له أو بالمقارنة مع أداء الشركات الخاصة، من خلال اعتماد جملة من الإجراءات:

- التدريب المكثف والمستمر للعاملين بما فيه احترام المستهلكين ضمن ضوابط العقود والقوانين.

- الاستفادة من خبراء استشاريين من خارج الشركات في مجالات معينة - على سبيل المثال إدخال الحاسوب في جميع مجالات تنفيذ الأعمال اليومية او إعادة النظر في نظام الحوكمة وسبل تعزيزه.

- إجراء دراسات من قبل استشاريين مستقلين لكلفة الانتاج للمقارنة مع شركات التأمين الخاصة المماثلة.

- الاستفادة من نماذج التخطيط في الشركات الخاصة المتقدمة، وغيرها من الأدوات التي تستخدم في الشركات الخاصة: مُساءلة المدراء ومجالس الإدارات، ضوابط لمنع سوء استخدام السلطة من قبل المدراء، التعلم من الحوكمة المؤسسية لدى الشركات الخاصة الناجحة الملتزمة بضوابط الأداء والمُساءلة امام المالكين (مالكي الأسهم من الأفراد والشركات).

لكن هذه الإجراءات تكاد أن تكون معدومة. ولو قارنا بين الشركات العامة والخاصة في العراق في الوقت الحاضر لوجدنا إنها جميعاً تدور في فلك المدير العام والمدير المفوض. أي ان التنظيم الداخلي متشابه وبالتالي فإن المركزية في الإدارة هي السمة المميزة التي تسود في الشركات العامة والخاصة وكذلك البيروقراطية إلا في حالات نادرة.

[4]

يلاحظ بان نمو قطاع التأمين في العراق ما يزال نمواً بطيئاً ودوره محدود حيث لا تشكل اقساط التأمين اهمية تذكر في الناتج المحلي فما هي الاسباب برأيكم؟

حقاً ان نمو قطاع التأمين ما يزال بطيئاً وتعليل هذا الوضع يحتاج إلى دراسة وربما دراسات، وقد عرضت لجوانب من الموضوع في الماضي. ولمن يقوم بهذا الدراسة من المناسب اعتماد منظور تاريخي، كما ذكرنا في الجواب على السؤال الأول، وذلك لأن النمو البطيء ليس وليد اليوم. وكذلك البحث في مصادر الطلب على التأمين وهي، أساساً، ثلاثة: الأفراد، الشركات، الدولة (بضمنها المحافظات والأقاليم).

هناك ظاهرة غريبة بحاجة إلى فحص دقيق. نعرف بأن عدد السيارات قد تضاعف في العراق خلال السنوات القليلة الماضية لكن عدد وثائق التأمين عليها (التأمين التكميلي الشامل لأن تأمين المسؤولية المدنية ينظمه القانون ولا يحتاج إلى إصدار وثيقة تأمين) لم يتضاعف. لماذا؟ أهو عدم توفر القدرة المالية لدى أصحاب السيارات على شراء غطاء التأمين؟ أم هو عدم قناعتهم بالجدوى الاقتصادية للتأمين؟ أو هو بسبب مصاعب الحصول على تعويض سريع من شركة التأمين؟

ظاهرة أخرى تكاد أن تكون مماثلة وهي زيادة دخول شرائح قديمة وجديدة. ترى لماذا لم يترجم هذا الواقع نفسه بطفرة في أرقام التأمين الفردي على الحياة؟ (إن كانت معلوماتي صحيحة فإن معظم أقساط التأمين على الحياة تعود لعقود التأمين الجماعية).

أزعم بأن أقساط التأمين كانت تاريخياً لا تشكل إلا نسبة صغيرة في الناتج المحلي الإجمالي. أتمنى أن يقوم أحد الباحثين الشباب بدراسة تاريخية اقتصادية للموضوع والكشف عن العوامل التي تفسر التقلبات في حجم أقساط التأمين وتحدد نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

ربما يعود سبب بطء النمو إلى تدهور قيمة التأمين كوسيلة رخيصة نسبياً للتعويض عن الأضرار، بافتراض أن هذه القيمة كانت أفضل في الماضي. ربما يكمن السبب في الافتقار إلى ثقافة التأمين والتدبر للمستقبل وضعف حملات التوعية بأهمية التأمين للفرد وللمجتمع وللاقتصاد الوطني مقابل تصاعد القيم العشائرية وثقافة التواكل. وربما هو ضعف الوعي العلمي غير المتجذر بعد في الوعي الجمعي، وما يرافق ذلك من معدلات غير مقبولة (عالية) للأمية (الأبجدية والثقافية) في المدينة والريف بفعل تزايد الفقر، تراجع مستوى المعيشة، التهجير، ضعف كفاءة النظام التعليمي والاستثمار فيه ... الخ. من الواضح أن هذه العناصر تظل تصورية لحين إخضاعها للبحث.

إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للأفراد فما هو الوضع بالنسبة للشركات (العامة والخاصة). نزعم، في غياب البيانات واعتماداً على حجم دخل أقساط التأمين المكتتبه، أن هذه أيضاً لا

تُقدم دائماً على شراء الحماية التأمينية. ومتى ما قامت بالتأمين على ممتلكاتها، على سبيل المثال، فإنها لا تؤمن بالقيمة الاستبدالية لهذه الممتلكات بل بقيمة أقل من هذه (تعرف بالتأمين الناقص) ربما توفيراً في قسط التأمين — وهو ما يحرمها من التعويض بكامل قيمة الضرر.

أما الحكومة فإنها تغض النظر في عقودها مع المقاولين عن إلزام هؤلاء بالتأمين لدى شركات تأمين عراقية مرخصة من قبل ديوان التأمين. وبعض دوائرها تترك حرية شراء التأمين للمقاولين، مثلما يترك قانون الاستثمار الاتحادي وما يماثله في إقليم كردستان حرية شراء التأمين من شركة تأمين أجنبية أو وطنية. وفي العديد من الحالات يلجأ المقاولون إلى شركات التأمين في أوطانهم، وبذلك تحرم شركات التأمين العراقية من دورها في التأمين على ما هو، في الواقع، أصول عراقية.

أما عقود جولة التراخيص النفطية فإن بند التأمين فيها نص على دور لشركات التأمين العراقية إلا أن واقع الحال أسفر عن تحويل هذه الشركات إلى شركات واجهة، واحتفاظها بالحدود الدنيا من أقساط التأمين. وكان لواقع سوق المنافسة القائم في العراق أثره على ما يقرب من إبطال مفعول بند التأمين إذ لم تعمل أي من شركات التأمين، العامة أو الخاصة، على تأكيد أحقيتها في إدارة وثيقة التأمين وإعادة تأمينها.

ولعل الطامة الكبرى هي الأمر رقم 10 (قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005). وقد عرضت موقفي من هذا الأمر الأمريكي الأصل في جوابي على السؤال الثاني.

قلت في مقالة لي أنه من المفترض أن يؤدي ازدياد عدد شركات التأمين إلى زيادة في الانتاج الكلي (زيادة حجم الأقساط المكتتبة)؛ وتحسين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة لجمهور المؤمن لهم؛ وتقديم أغطية تأمينية مبتكرة قائمة بذاتها أو من خلال توسيع نطاق التغطية. إلا أن الواقع الحالي هو دون هذه الافتراض. وما يشهده المراقب هو الاكتتاب غير الفني، واشتداد حدة المنافسة المنفلتة، بدافع الحصول على الأعمال. ومن تداعيات هذا الوضع تهريب تأمين الأخطار وأقساطها إلى الخارج من خلال إعادة التأمين الاختياري، دون المرور من خلال اتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية لصالح معظم هذه

الشركات. إن صحت هذه الملاحظة، فإن الدور الذي تلعبه شركات التأمين الخاصة في تنمية قطاع التأمين ضعيف جداً لا يتعدى توفير فرصة عمالة لعدد قليل من الموظفين وهامش صغير للربح للمساهمين.

[5]

من المؤكد ان انتشار التأمين يتطلب قدراً من الوعي ودرجة عالية من الثقافة كما ان التأمين خدمة ذات طبيعة طويلة المدى في حين ان الناس محدودى الدخل او لنقل محدودى الثقافة التأمينية يرغبون بالحصول على الخدمة التأمينية مباشرة بعد تسديد الاقساط المستحقة. ما هو دور شركات التأمين في نشر الوعي التأميني، وهل يمكن تحقيق ذلك اذا استمرت شركات التأمين العراقية باتباع اساليب التسويق التقليدية غير المعاصرة؟ ما هو دور مكاتب التسويق الوسيطة التي لا تهتم سوى بالحصول على العمولة فكيف ينتشر التأمين إذا لم تكن هناك حملات إعلانية. هل لكم إعطاء القارئ ولو نبذة عن أساليب تسويق التأمين في الدول المتقدمة؟

الربط بين انتشار التأمين وقدرًا من الوعي ودرجة عالية من الثقافة أطروحة تحتاج إلى اختبار على أرض الواقع. يفترض الربط تطور الفردانية individuation بحيث يكون الإنسان مسؤولاً عن نفسه وأفعاله واستقلالاً في التفكير ربما خارج الانماط القيمية التقليدية. لكن مجتمعنا لا يزال محكوماً بقيم مصنوعة في السماء وأخرى متجذرة في البنية العشائرية. وبهذا تكون جاذبية التأمين ضعيفة ما لم تتدخل الدولة لفرض شراء التأمين على الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية. هذا ما يشهد عليه تطور فروع معينة للتأمين في العراق ودول أخرى كالتأمين على المسؤولية المدنية الناشئة عن السيارات، أو ضمان الموظفين، أو التأمين الهندسي على العقود الإنشائية. وبعض الدول تلزم الشركات بالتأمين الصحي (دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية). أو أن البنوك تشترط على المقترض التأمين على الحياة للوفاء بالقرض. وفي بعض الدول الغربية هناك إلزامية التأمين على الحريق والفيضان.

لنرجع إلى العراق وضعف الوعي التأميني الذي يفسر، إلى حد ما، محدودية انتشار التأمين بين الأفراد. أقول إلى حد ما لأن هناك عاملاً مهماً يساهم في الانتشار وهو القدرة المالية على شراء الحماية التأمينية. فحتى لو كان الوعي بالتأمين متوفراً فإن قيمة هذا الوعي ضعيفة

إن لم يكن الوعي مدعماً بفائض في الدخل يمكن انفاقه على شراء وعد مستقبلي بالتعويض عند حدوث واقعة مغطاة في وثيقة التأمين.

بالنسبة لدور مكاتب التسويق الوسيطة التي لا تهتم بشيء سوى الحصول على العمولة، وأظن أنك تقصر هذا الدور على المكاتب الموجودة في العراق، فهو يعكس حالة عامة نشأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما أفرزه من صعود الإمعات والجهلاء لمواقع حرمت على أصحابها الحقيقيين. ولنا في "الحملة" التي أطلقها د. عبد الحسين العنبيكي في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين⁵ لحرفة professionalization مهنة الاقتصاد والاعتراف بدور وقيمة الاقتصاديين ... الخ خير دليل على ما أقول. طبعاً يمكن رفع مستوى هذه المكاتب الخاصة من خلال وضع قواعد رقابية تنظم عملها ومؤهلات القائمين عليها. وضع هذه القواعد هي من مسؤولية ديوان التأمين العراقي، ولحين قيامه بذلك يمكن لشركات التأمين، من خلال جمعية التأمين العراقية، وضع ضوابط معينة لعمل مثل هذه المكاتب.

لا غرو أن لشركات التأمين دورها في إشاعة التأمين من خلال الوسائل المتاحة لها، وهي عديدة: فريق المنتجين، وكلاء التأمين ووسطاء التأمين، الإعلانات في وسائل الإعلام، إصدار المطبوعات، الإعلانات في الأماكن العامة كملاعب كرة القدم.⁶ في بريطانيا، على سبيل

⁵ أ. د. عبد الحسين العنبيكي، "مبادرة للتصويت (الاقتصاد حرفة وليست هواية)"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 21 تشرين الأول 2015:

<http://iraqieconomists.net/ar/2015/10/21/%d8%a3-%d8%af-%d8%b9%d8%a8%d8%af%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d8%a8%d9%83%d9%8a-%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%b5%d9%88%d9%8a%d8%aa/>

⁶ يقدم د. سليم الوردي في فصل "في أروقة التأمين"، أحد فصول روايته (غارات الثور المجنح، بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2011) صورة واقعية، رغم التواء المقصد ليستقيم مع خط الرواية في إدانة النظام، عمّا تقوم به شركة التأمين في صياغة منتجات تأمينية جديدة وطريقة تسويقها. فبعد تبني المدير العام تنفيذ مشروع وثيقة التأمين الجديدة وبدء الحملة الإعلامية لترويجها وبيعها "تقاطع على مركز شركة التأمين في محلة "الفناهرة" آلاف المواطنين يطلبون استمارة "طلب التأمين" من خطر "الثور المجنح". بعدها تبدأ عملية الارتزاق من بيع استمارات طلب التأمين بتواطؤ من المسؤولين.

أذكر هذا لأن د. سليم بفضل اشتغاله في شركة التأمين الوطنية وتدشينه لتخطيط الإنتاج فيها ومعرفته العميقة بالتأمين يبين أهمية الحملة الإعلامية في التسويق.

المثل، يستخدم التلفزيون في الدعاية لمنتجات تأمينية معينة كالتأمين على السيارات، والحوادث الشخصية، والحياة، والتأمين الصحي.

وعدا ذلك فإن شركات التأمين من خلال جمعياتها تؤكد حضورها باستمرار ومشاركتها في التأثير على الانظمة والقوانين ذات الصلة بالتأمين. لكننا في العراق ما نزال في أول الدرب.

[6]

هناك من يدعو الى ضرورة تأسيس معهد للتأمين بهدف رفع كفاءة الاداء الفني لدى موظفي شركات التأمين، ويشير البعض الى ان شركات التأمين العراقية تهتم بالجانب الإنتاجي أكثر من اهتمامها بالجانب الفني الأمر الذي يجعلها عرضة للخسارة. ما تعليقكم؟

الدعوة إلى تأسيس معهد للتأمين دعوة سليمة في ظاهرها وهي موضع ترحيب بشكل عام. لكن السؤال المهم هو: هل تم التفكير بتفاصيل هذه الدعوة؟ أعني من هي الجهة التي ستقوم بإدارتها ووضع المنهاج التعليمي والتدريبي؟ وكيف ستجند الهيئة التعليمية ومن أين؟ وهل تم التفكير بمصادر تمويلها، ومقارنتها بما هو متوفر في المنامة، ودمشق والقاهرة؟ أليست المعاهد الفنية القائمة ومنها المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية التابعة لجامعة بغداد كافية مع بعض التحوير للتأكيد على الجوانب العملية؟

يمكن اللجوء إلى خطوات أنية من خلال الدورات التدريبية القصيرة في فرع معين للتأمين، وهي ما تقوم به جمعية التأمين العراقية بين الحين والآخر رغم عدم وجود سياسة موضوعة في هذا المجال.

كما أن إدارات شركات التأمين تستطيع تطبيق إلزامية التعليم المهني المستمر الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة وعدداً معيناً من الساعات. وكذلك استقدام محاضر أو محاضرين أو بالأحرى مدربين متخصصين لتدريب العاملين في شركات التأمين العراقية. يضاف إلى ذلك ابتعاث الموظفين والموظفين في دورات تدريبية في الخارج لدى شركات تأمين عربية أو أجنبية.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن التعليم المهني المستمر continuing professional education وهو موضوع يخضع للرقابة من قبل أجهزة الرقابة لضمان الالتزام به، تعمل شركات ووسطاء التأمين في بريطانيا على الاهتمام به وخلاف ذلك فإنها تتعرض لعقوبات رقابية. وتعمل شركات التأمين والوساطة على دعم الموظفين الذين يرغبون بالدراسة للحصول على شهادات معهد التأمين القانوني وحتى الدراسة الجامعية للتأمين وإدارة الخطر.

لنتذكر أن سوق لويدز العريق في لندن لا يسمح لمن يعمل فيه من مكنتبين ووسطاء تأمين وآخرين لهم علاقة بالعملية الاكتتابية ممارسة العمل دون الحصول على شهادة اختبار أولية. هناك اتجاه نحو حرفنة مهنة التأمين (ليس بجعلها مهنة مغلقة، كما هو الحال في مهنة الطب أو المحاماة وغيرها، بل إضفاء أهمية على صفة العاملين فيها تتناسب مع مكانة صناعة التأمين في الاقتصاد الوطني).

كما أن هناك مصادر لتبادل المعلومات والمعرفة عن النشاط التأميني بشكل مجالات تأمينية متخصصة (تأمين مباشر، إعادة تأمين، إدارة الخطر، ومجالات أخرى ذات علاقة بالتأمين) ذات مستويات مختلفة، ورقية وإلكترونية، إضافة إلى وجود جريدة يومية للتأمين في سوق لندن. أضف إلى ذلك النشرات التي تصدرها المكاتب الحقوقية عن التغييرات في القوانين ذات الصلة بالتأمين والأحكام التي تصدرها المحاكم في قضايا التأمين المعروضة عليها، وهذه مهمة بفضل سيادة نظام القانون العام common law الذي يتطلب معرفة بالأحكام السابقة وفحص دقيق لحديثات القضايا للخروج بحكم عادل.

بالنسبة للشق الثاني من السؤال، وهو تركيز شركات التأمين العراقية على الجانب الإنتاجي فإنه مطلوب بحد ذاته في ظل سوق التأمين القائم على التنافس. ما لم يزداد الإنتاج وما يصحبه من تعظيم في الإيرادات (وزيادة المسؤوليات التعاقدية في نفس الوقت تجاه حملة وثائق التأمين) فإن حصة الشركة الواحدة من السوق ستتضاءل وربما ينتهي الأمر بها بالخروج من السوق (التوقف عن الاكتتاب بأعمال جديدة) أو تعرضها للخسارة وحتى إفلاسها. ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن تعظيم الإيرادات (دخل أقساط التأمين المكتتبه وعوائد الاستثمار)

قد لا يقابله تحقيق هامش جيد للربح لمالكي الشركة لتزايد حجم التعويضات المدفوعة، ضعف حماية إعادة التأمين، سوء إدارة الشركة والسيطرة على تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية. وهذه عناصر فنية تحتاج إلى عناية من إدارة الشركة. يشهد تاريخ التأمين إفلاس شركات التأمين لتبنيها سياسة زيادة الإنتاج، من خلال تخفيض الأسعار على تأمين السيارات مثلاً، دون الاهتمام بالجوانب الفنية ومنها بناء الاحتياطات النقدية لمواجهة المسؤوليات، واعتماد سياسة استثمارية رصينة لا تعرض الأموال المستثمرة للخسارة، ولا تجبرها إلى اللجوء إلى استعمال رأسمالها أو الاستدانة.

عندما تكون القواعد الرقابية ضعيفة فإن فرص انهيار الشركات تكون أكبر. وقد تطورت مفاهيم الرقابة والتدخل الرقابي أساساً لحماية الزبون واستجابة للأزمات التي لحقت بالأسواق المالية.⁷ كما أنها صارت أكثر صرامة في التطبيق.

أجرى الحوار فاروق يونس

20-26 تشرين الأول 2015

⁷ إيرنست والتنسبرجر، بيتر بومبيرجر، أليساندرو لوبا، بينو كيلر، ارنو فيكي، الرقابة على صناعة التأمين: قضايا أساسية، ترجمة: تيسير التريكي، مراجعة: مصباح كمال (بيروت: منتدى المعارف، 2014)



ميثاق شبكة الاقتصاديين العراقيين (2019)

رؤيتنا

نحن شبكة غير تجارية من الاقتصاديين العراقيين المستقلين سياسياً داخل العراق وخارجه، تأسست سنة 2009. نهدف إلى المساهمة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وإقامة أساس قوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة للشعب العراقي يتجاوز أي اختلافات سياسية بين الأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية. تتمثل رؤيتنا في بناء مؤسسات فكرية اقتصادية متخصصة تسهم في صياغة سياسة اقتصادية سليمة وتعزيز عملية بناء المؤسسات.

مهمتنا

شبكة الاقتصاديين العراقيين شبكة وطنية مكرسة لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من قبل الباحثين العراقيين في جميع الجامعات والمؤسسات البحثية الوطنية، ولا سيما توفير الدعم للاقتصاديين المبتدئين. نحن ملتزمون بتشخيص وتحليل الحلول المقترحة للمشاكل السائدة في الاقتصاد العراقي. ونحن ملتزمون بنشر التفاهم الاقتصادي العميق بين الطبقة السياسية وصناع القرار، وكذلك زيادة الوعي بالاستراتيجية والسياسة الاقتصادية القائمة على أساس علمي والتي تستهدف مصالح الشعب العراقي.

أهدافنا

إن الأهداف الأساسية لشبكة الاقتصاديين العراقيين هي بناء قدرة بحثية قوية في العراق وإنشاء لوبي قوي من الاقتصاديين العراقيين للتأثير في إعداد وصياغة الاستراتيجيات الاقتصادية وعملية اتخاذ الإجراءات

الخاصة بالسياسة الاقتصادية. نحن نهدف أيضًا إلى إنشاء مركز فكري وطني مستقل سياسياً، متخصص في البحوث الاقتصادية وتقديم المشورة للحكومة العراقية فيما يتعلق بصياغة وتصحيح الاستراتيجيات والبرامج والسياسات.

أنشطتنا

من أجل تحقيق أهدافنا، قامت شبكة الاقتصاديين العراقيين خلال السنوات العشر الماضية بتأسيس شبكة عالمية من الاقتصاديين العراقيين من مختلف الاختصاصات، أنتجوا أكثر من ألف ورقة بحثية منشورة على موقعنا. في مارس/أبريل 2013، قمنا بتنظيم ندوتنا الأولى في بيروت، ونخطط لعقد مزيد من الندوات والحلقات الدراسية وورش العمل للباحثين العراقيين. كما أننا نقدم المشورة الاقتصادية لبعض المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والحفاظ على قنوات الاتصال مع كبار المستشارين الحكوميين والمنظمات الدولية العاملة في مجال التعاون الإنمائي في العراق. إن أحد الأنشطة المهمة هو تشجيع الاقتصاديين والباحثين العراقيين الصغار. لقد قمنا بتقديم المساعدة إلى العديد من طلاب الدراسات العليا العراقيين داخل العراق وخارجه ونعمل على تكثيف هذا النشاط.